كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

640

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 09 شباط 2014 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

التلاعب يصل
«الهندسة المعمارية»
09

بين الإرهاب والفساد
كهرباء حلب
10

فجوة التضخم
إلى اتساع
12

الحل السياسي..
والغائب الحاضر!
15

الافتتاحية

أفق الحل السياسي.. يتّسع!

يبذل دعاة أوهام «الحسم» و«الإسقاط»، الداخليون منهم والخارجيون، جهوداً كبيرةً في محاولة إخفاء التغييرات الحقيقية الجارية على قدم وساق ضمن الأزمة السورية، وذلك بتوليد كمية هائلة من الضباب و«التحليلات» المشوهة التي يسعون من خلالها إلى تغطية التحولات التي يجرهم الواقع إليها. ولذلك فإن رصد تغيرات الواقع ومتابعتها واستشراف ما سيليها يجب أن يجري في الواقع نفسه، لا في تعبيرات وأقوال وتحليلات المتشددين من الطرفين. وبعد ذلك يمكن الاستفادة من المقارنة بين تحولات الواقع وتحولاتهم لتقييم «مدة صلاحيتهم» المتبقية..!

وفي صلب التحولات الجارية على أرض الواقع، يظهر جلياً أنّ الانتقال، الذي انطلق فعلياً منذ أشهر طويلة، من الآفاق المسدودة للمواجهات المسلحة والحلول العسكرية باتجاه أفق الحل السياسي، قد بدأ يعطي بعض نتائجه الأولية، وإن كانت عطالة «مرحلة الأوهام» الماضية بانتصار طرف على آخر، قد أعاقت تسارع انفتاح أفق الحل السياسي.

لكن، وكما كنا نؤكد دائماً، فإن للحياة منطقاً تفرضه على الجميع طال الزمن أم قصر، ويتجسد ذلك المنطق في الحالة السورية بوحدانية الحل السياسي الذي بدأ أفقه بالاتساع بسرعة في الأسابيع القليلة الماضية، بغض النظر عن الضباب الملقى حالياً على نتائج الجولة الأولى من «جنيف-2» والذي يسعى ناشروه إلى إظهار الأمور ساكنةً لا تتحرك ولا تتغير، كمواقفهم كما يصورون. إلا أن مؤشرات التحول السريع الجاري بدأت تتجلى بوضوح في العوامل التالية، حتى الآن:

● انعقاد مؤتمر جنيف رغم جميع محاولات منعه أو تأجيله.

● الإعلان عن تراجع مواقف بعض أهم داعمي العنف، والذي تجلى بـ«القرارات الملكية» السعودية الأخيرة حول «معالجة الإرهاب» و«معاقبة الإرهابيين»، وبإغلاق مكتبين لائتلاف الدوحة في تركيا بالتزامن مع «الانفتاح» التركي- الإيراني، وكذلك في تكريس تراجع وزن قطر في المعادلة السورية، لمصلحة الدور السعودي الذي دخل طور التراجع، هو الآخر.

● التثبيت الواقعي لأفضلية التسويات والهدنات ميدانياً على الحلول العسكرية وبدء انتقال ذلك من المعضمية بريف دمشق، إلى برزة بداخلها، وسط أنباء عن تطبيقها في أماكن أخرى، وبدء ظهور قدرة هذه التسويات على تحقيق ما لم تستطع تحقيقه تلك الحلول طوال أكثر من سنتين.

● انكفاء مهاجمي «جنيف» وتراجعهم، إعلامياً على الأقل، وهو الأمر الذي سينعكس تباعاً مع تقدم جنيف، بما يعنيه من حلول سياسية.

● بدء تحقيق بعض «الاختراقات» في تخفيف وطأة الكارثة الإنسانية في سورية، ومن أمثلة ذلك الإعلان، ولو كان متأخراً، عن إخراج المدنيين من نساء وأطفال ومسنين من أحياء حمص القديمة.

● وضوح عجز واشنطن عن الاستمرار بفرض صيغتها لوفد المعارضة بسبب ضعف الوزن الحقيقي لائتلاف الدوحة ورداءة أدائه، مما يجعل فكرة أوسع تمثيل للمعارضة السورية بتنوعها وتمايزاتها تشق طريقها موضوعياً نحو التحقق، الأمر الذي يرفع من زخم الحل السياسي ووزنه من خلال إشراك قوىً أوسع تمثيلاً وأكبر تأثيراً فيه.

إنّ المؤشرات السابقة جميعها، تضعنا أمام حقيقة محددة، وهي أن «جنيف الواقع» يسير قدماً، حتى وإن لم يظهر ذلك واضحاً على «جنيف الطاولة»، وهذا الأخير بدوره لن يلبث طويلاً حتى يلاحق تغيرات الواقع، لتصبح كل جولة جديدة منه أكثر نضجاً من سابقاتها، وصولاً إلى نجاحه في تحقيق مهامه الأساسية في وقف التدخل الخارجي بأشكاله المختلفة ووقف العنف وإطلاق العملية السياسية، وكل ذلك في خدمة قضية أساسية، وتزامناً معها، وهي قضية إيقاف الكارثة الإنسانية العميقة التي يعيشها السوريون منذ أكثر من عامين. هذه القضية التي تحولت اليوم إلى معيار وطني وأخلاقي لأية قوة سياسية سورية أيما كان اتجاهها.

العودة إلى «المعضمية» سانا

تراجع سعودي..!

تتوالى الإشارات الصادرة عن السعودية باتجاه التراجع عن سياساتها السابقة حيال الأزمة السورية واضطرارها لتعديل نمط تورطها السافر حتى الآن في مفاقمة هذه الأزمة، مع أطراف داخلية وخارجية أخرى، لجني مكاسب سياسية وإقليمية على حساب الدم السوري.

فقد قالت صحيفة «الوطن» السعودية في عدد يوم الخميس الماضي إن نحو خمس السعوديين الذين شاركوا بالقتال في سورية سجلت لهم عودة إلى المملكة خلال الفترة الماضية، زاعمة أن هؤلاء قرروا العودة بعد أن «اكتشفوا الحقائق التي كانوا يجهلونها، وخاصة الغايات الحقيقية للمحرضين الذين استغلوا تعاطفهم مع الشعب السوري لخلق فتنة طائفية بين المسلمين». وأضافت الصحيفة أن السلطات السعودية تتعامل مع «صغار السن» من المسلحين السعوديين الذين يعودون من سورية كـ«ضحايا للتغرير». وسبق ذلك إصدار الملك السعودي أمراً ملكياً يقضي بالسجن لمدة تتراوح بين 3 و20 سنة بحق كل من يشارك في «أعمال قتالية» خارج المملكة أو ينتمي إلى جماعات متطرفة، وذلك منعاً لإلحاق ضرر بـ«مكانة المملكة عربياً وإسلامياً ودولياً وعلاقاتها مع الدول الأخرى بما في ذلك التعرض بالإساءة إليها ولرموزها»، في حين شدد مفتي المملكة في تصريحات للتلفزيون الرسمي السعودي على ضرورة الامتثال للأمر الملكي، مشيراً إلى أن الشباب الذين يخرجون للقتال باتوا «يباعون في سوق النخاسة».

ويبدو أن السعودية، التي باتت تتخوف جدياً من وضعها على لائحة الدول الداعمة للإرهاب بالعالم، باتت تدرك أيضاً ضرورة الرضوخ للتحول في ميزان القوى الدولي، بمفاعيله الإقليمية، ومنعكساته الداخلية سورياً، بما فيه على تقليم أظافر تلك المعارضات السورية المحسوبة عليها.

■ قاسيون

«وجع ورق»

لك أحلى شي لما تسمع من واحد موالي أنو خيو «ما رح نخليهم يحققو بالمفاوضات يللي ما قدروا عليه بالمواجهات..!». منيح، حقك..! مع أنو المفاوضات يللي مهمتها إنهاء المواجهات وتريح الناس العاديين بتضمّن تسويات أو تنازلات مشتركة مشان تضل البلد وتهدا أوضاعها وترجع تتعمر من جديد وترجع العالم لمعيشتها وحياتها الطبيعية شوي شوي..! وبعدين يا أخي ليش حاطط حالك طرف موازي بالسلوك؟ يعني إذا هدنك مثلاً خطفوا مواطنين لازم أنت تزيد عدد المعتقلين عندك من مواطنين آخرين.. وبالآخير تنبناتكم بتحكوا باسم المواطن.. وهاد المسكين رايح بين صفاقينكم..!!؟ هلأ بافترض أنو نحنا متفقين أنو هدنك أوباش..! طيب كمان إذا بدي أرجع لمقولتك نفسها.. مالك شايف أنو بالوضع العام بالبلد اتحقق بالأزمة يلي ما قدروا الأمريكان وزلمهم جوا يحققووه قبلها، وأنو الدولة اتورطت وصارت جزء من هاد؟! يعني تعا نشوف: الأمريكان بسياساتهم تجاه منطقتنا ودولنا بدهم تخفيض قسري لعدد السكان وبنفس الوقت حرامية البلد جوا النظام وعلى أطرافوا مشان يبقى فسادهم وغناهم على حساب الناس وتعتيرهم كانوا قبل الأزمة مثلاً يستقتلوا ليحرروا الأسعار ويرفعوها ويزيدوا البطالة والفقر ويضربوا الانتاج الحقيقي الصناعي والزراعي.. ويحاولوا يطبقوا كل شي اسمو «سياسات ليبرالية جديدة متوحشة»!.. فيك تقللي أنو بالملموس قديش الدولة صارت جزء من هادا كله هلأ؟ وقديش صار مفروض على السوريين أمر واقع جديد مو بس يخلصوا من الأزمة ومظاهرها الميدانية المباشرة تبع القتل والقصف والحواجز ووو... بس كمان من المظاهر المعيشية تبع قديش لازم الألف ليرة تشتريلهم من دون ما تكون قيمتها قد تلاتمية ليرة مثلاً..؟ وفيك تقللي شو طبيعة الدولة يللي بدنا ياها بعد «الحل السياسي» مشان تخفف عن الناس وجعهم؟

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

مشكلات مركبة.. وكذلك الحلول

انطلقت النقابات في مؤتمراتها السنوية كما هو مقرر من قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال، والتي أعطت توجيهاتها بأن يكون الطابع الغالب على جدول أعمال المؤتمرات النقابية، هو الشق السياسي.
أما الجانب الآخر المتعلق بالواقع الإنتاجي للمعامل والشركات المتوقفة أو شبه المتوقفة لأسباب مختلفة، فيمكن للحكومة إعادة تشغيلها مرةً أخرى، ونقطة انتهى.
وأما مطالب العمال في القطاعين الخاص والعام فقد أُجِّل طرحها في المؤتمرات الحالية المنعقدة في كل المحافظات لوقت آخر يكون «مناسباً أكثر» من حيث إمكانية النقاش والاستجابة لما يُطرح!!.
إنّ التطورات السياسية – الاقتصادية، وواقع الشعب السوري الذي يعاني من التهجير والنزوح وقلة الحيلة في تأمين الضروري من حاجاته المعيشية، إنّ وضعاً كهذا يحتم على القوى المجتمعية الوطنية، السياسية منها والنقابية خاصةً، أخذ زمام المبادرة من أجل أعلى حراك سياسي تجاه تعزيز الوحدة الوطنية على أساس المصالح الحقيقية للشعب السوري، وفي مقدمة هذه المصالح قطع الطريق على القوى الداخلية والخارجية، المستفيدة من استمرار الأزمة السورية.
وقطع الطريق يعني فيما يعنيه، إيجاد التفاهمات السياسية التي تعزز الثقة بين السوريين، بالتزامن مع تأمين الحاجات الأساسية والإمكانات والأدوات العملية، التي تمكن الشعب من تعزيز قدراته في المواجهة مع القوى الاستعمارية التي تريد استمرار إحراق سورية من الداخل، عبر أشكال التدخل المختلفة التي تقوم بها، عبر دعم قوى «المعارضة المعتدلة» بأسلحة «غير فتاكة»، والتي تشكل في الحقيقة الوجه الآخر للقوى التكفيرية.
إنّ تصدياً حقيقياً للاستحقاقات السياسية والوطنية القائمة، يتطلب من النقابات والنقابيين العمل بطريقة مركبة سياسية/ نقابية، في إطار الانتصار لسورية وللشعب السوري، أي في إطار تثبيت الحل السياسي، وتوسيع العمل باتجاه المصالحة الوطنية وترسيخ الوحدة الوطنية، وبالتوازي مع ذلك العمل على سد الثغرات التي يتسلل منها العدو الخارجي، وأهم تلك الثغرات كما أثبتت التجربة المرَّة هي قوى الفساد الكبير، لذلك فإن من غير المبرر تأجيل مشكلات العمال وحقوقهم لمصلحة «الاعتبار السياسي»، فتحصيل حقوق العمال، والضغط على ناهبيهم وتحديداً في القطاع الخاص، هو اعتبار سياسي ووطني من الدرجة الأولى!!.

عقوبات منحازة لمصلحة رؤوس الأموال!

تناولت «قاسيون» في عددها السابق لائحة الجزاءات للقانون رقم /17/ للقطاع الخاص، والتي اعتمدت نظاماً داخلياً لدى الكثير من معامل القطاع الخاص بعد موافقة وزارة العمل، وقد رصدنا بعض اجتهادات أرباب العمل في كيفية فهم المواد الواردة في لائحة الجزاءات وتطبيقاتها الانتقائية على قياس مزاج صاحب العمل، وعلى حساب العمال «الحلقة الأضعف» في قانون العمل رقم /17/ الذي سحب جميع المكاسب العمالية التي تحققت بالنضال المستمر للطبقة العاملة السورية في مراحل سابقة، وسنعرض قسماً آخر من عقوبات المضحك والمبكي في الآن معاً التي يتم فرضها وفق مزاج ومصالح صاحب العمل.

■ وائل منذر

عقوبات الحسم من أجر العامل

ورد في المادة 10/ب من لائحة الجزاءات «تودع المبالغ المحسومة من أجر العامل في صندوق خاص لتحقيق خدمات اجتماعية لصالح عمال المنشأة»، وهذا يعني إنشاء صندوق للتكافل الاجتماعي يقدم خدمات اجتماعية مثل المبالغ والإعانات في حالات الزواج والولادة والوفاة، وإصابات العمل وإجراء العمليات الجراحية، وإقامة أنشطة ترفيهية مثل الرحلات أو المباريات الرياضية.. إلخ، وهنا لابد من الإشارة أن بعض أرباب العمل وضع يده على المبالغ المحسومة من أجور العمال المعاقبين بعقوبة الحسم لمصلحة زيادة الأرباح لديه، وتجاهل تنفيذ نص المادة 10/ب في ظل غياب الرقابة والمحاسبة من الجهات المعنية، وعلى رأي المثل الشعبي القائل «يعطيك بيده اليمنى ويأخذها بيده اليسرى».

بعض أرباب العمل وضع يده على المبالغ المحسومة من أجور العمال المعاقبين بعقوبة الحسم لمصلحة زيادة الأرباح لديه!

مخالفة الانصراف عن العمل بأمور مختلفة كقراءة المطبوعات أو توزيعها

كما وردت في الجدول رقم2 من لائحة الجزاءات تحت بند «مخالفات تتعلق بنظام العمل» وعقوبة هذه المخالفة في جميع المرات التي تتكرر فيها هذه المخالفة هي الحسم من أجر العامل وزيادة مقدار الحسم في كل مرة. ومن الملاحظ أنه تم تشديد العقوبة واستبدالها بالفصل من العمل، وإنهاء العقد من صاحب العمل لكل عامل يقوم بإدخال أو توزيع أي جريدة تنحاز لمصلحة العمال في الدفاع عن حقوقهم، ورفع مستوى الوعي الطبقي لديهم عبر تنظيم العمل النقابي والمطلبي في المعمل، إذ يعتبر الكثير من أرباب العمل أن الصحافة الوطنية المنحازة لحساب العمال بمثابة خطر داهم وجب التعامل معه بكل الوسائل القمعية دون رحمة أو شفقة، فكل من يقرأ يرتكب جرماً أو فعلاً شائناً يتنافى مع أخلاق رأس المال وصاحب العمل!!.

مخالفة جمع نقود أو إعانات أو توقيعات بدون أذن

حيث وردت في الجدول رقم3 من لائحة الجزاءات تحت بند «مخالفات تتعلق بسلوك العامل» والعقوبة المنصوصة عنها لهذه المخالفة تشمل حسم أجرة خمسة أيام في المرة الأولى لارتكاب المخالفة، وتأخير موعد استحقاق علاوة الترفيع لمدة لا تزيد عن السنة في المرة الثانية، وحرمان من علاوة الترفيع الدوري في المرة الثالثة، والفصل من الخدمة وفق أحكام القانون في حال تكرار المخالفة للمرة الرابعة، وهنا فقد تم توظيف واستثمار هذه العقوبة بأعلى مستوى من التشدد «الفصل» لكل عامل يقوم بتنظيم العرائض المطلبية من أجل زيادة الرواتب والأجور أو تحسين بيئة وشروط العمل.. إلخ، وقد ذهب ضحية هذه العقوبة الكثير من العمال الناشطين في النضال المطلبي. إن هذه العقوبة المنصوص عنها في لائحة الجزاءات يجب تطبيقها بحق ذوي الضمائر والنفوس الضعيفة التي تستغل الوظيفية أو المنصب لجني أموال مسروقة وليس لمحاسبة منظمي العرائض المطلبية التي تهدف لتحصيل حقوق العمال المشروعة والمحقة، ولا تجوز المساواة بين السارق والعامل النشيط في النضال المطلبي، وعلى رأي المثل الشعبي القائل «بتصرف» من أرباب العمل «من يأخذ مالك أو يطالب بحقوق عمالك خذ روحه فوراً».

مخالفة إفشاء أسرار المنشأة

نص الجدول رقم4 من لائحة الجزاءات على الأفعال والمخالفات التي أجازت المادة 64 من قانون العمل إنهاء عقد العمال دون إخطار أو مكافأة أو تعويض، ويندرج تحت هذا البند مخالفة «تمكين الغير من معرفة الأسرار الخاصة بمنشأة صاحب العمل» وهنا يحق لصاحب العمل فصل وإنهاء عقد العامل الذي يقوم بإعطاء أي معلومات للصحافة أو نشر أي مقال يتناول معاناة وهموم العمل وأوضاعهم المعاشية في ظل الرواتب الهزيلة التي لا تسمن أو تغني عن جوع، كما تشمل العقوبة كل عامل ينشر صورة آلة أو منتج في المعمل الذي يعمل به العامل، علماً أن أغلب المعامل لديه مواقع الكترونية خاصة تعرض فيها الصور والتفاصيل المتعلقة بآلياتها وأدواتها، ومنتجاتها التي تسوقها عبر هذا الموقع الكتروني في البلد وأنحاء العالم.
إلى متى هذه الاجحاف الممنهج بحق عمال دفعوا الغالي والنفيس لأجل إعلاء اسم الوطن؟!.

في تناقضات قانون الصرف

بإصدار قرار الصرف، فإن العامل المصروف من الخدمة تصفى حقوقه كما لو انتهت خدمته بالاستقالة أو بلوغ السن القانوني، ومع ذلك أجازت المادة /137/ إعادة استخدام العامل مرة أخرى بموافقة من رئيس مجلس الوزراء، ولم تحدد هذه المادة مدة معنية يجب انقضاؤها قبل إجازة إعادة استخدامه.
وبموجب المادة /137/ من القانون /50/ الذي حلَّ محلَّ القانون رقم /1/ لعام 1985، فإن قرار الصرف من الخدمة يقبل الطعن أمام القضاء المختص عند قيام المقتضى القانوني، والقضاء المختص هو محكمة البداية المدنية للعاملين في الدولة التي تقبل الأحكام الصادرة عنها الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة.
وفي الآونة الأخيرة، كثرت قرارات الصرف من الخدمة، وحسبما أشارت خواتيم هذه القرارات فإن جمعيها تقريباً كانت لأسباب تمس النزاهة. لاشك أن هذه العملية مطلوبة، ولو أن في ذلك مخالفة لمنطق تأمين فرص العمل أو معالجة ظاهرة البطالة المتزايدة، ولكن السؤال هو: هل فعلا عملية الصرف تمس النزاهة والفساد؟!.
إن هذه الطريقة بالتسريح الكيفي أو التعسفي غير المنضبط بمعايير أو بأسباب موجبة ساعدت على الصرف من الخدمة لعدد من العاملين لأسباب لا تتعلق بالنزاهة أو بأخلاق الوظيفة، وإنما بدوافع كيدية أو لمحض افتراءات نَسبت إليهم.
من هنا لابد من الإشارة إلى أن المادة /137/ المذكورة كانت وما زالت سلاحاً خطيراً خاصة لما فيها من تأثير على مستقبل وسمعة العامل المصروف من الخدمة وعائلته.

حقوق مسحوبة في وقت الضيق.. «تاميكو» نموذجاً

يشير قانون العاملين الموحد الأساسي رقم 50 لعام 2004، في المادة 98 منه، أن يمنح تعويض طبيعة العمل والاختصاص للعاملين لقاء الطبيعة الخاصة لوظائفهم وأعمالهم، وصعوبة الإقامة في منطقة عملهم، والمخاطر التي يتحملونها في العمل، والإجهاد الجسماني أو الفكري المتميز الذي تتطلبه الوظيفة، والعمل الفني المتخصص. وهذا التعويض يسمح بوصوله قانونياً إلى نسبة 40% ولا يتجاوزها.. وتوزع النسبة المحددة بالفقرة السابقة، وفق 8 % لقاء الطبيعة الخاصة للوظائف والأعمال، و10 % لقاء صعوبة الإقامة في منطقة العمل، و9% لقاء المخاطر التي يتحملونها بالعمل، و5% لقاء الإجهاد الجسماني أو الفكري المتميز، و8% لقاء العمل الفني المتخصص..

■ ياسر حاج حسين

أعلى نسبة حصل عليها عمال القطاع العام هي 25% منحت للمراقبين الجويين العاملين في المؤسسة العامة للطيران المدني، بينما بقية الاختصاصات بقيت العملية انتقائية ولمن تتجاوز بأغلبها نسبة 6%، وذلك في عام 2012 عندما أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً عدل فيه نسب التعويض ضمن الحد الأعلى لمجموعة من المختصين في مجالات متعددة من مؤسسات جهاز الدولة، لم يكن لعمال القطاع العام الصناعي نصيباً منها..

المفارقة أن العديد من العمال المختصين ومن خريجي المعاهد المتوسطة الفنية العاملين في القطاع العام الصناعي قد حرموا من هذا الحق، وفق قرار عشوائي لوزير صناعي سابق.. ولم تطلهم تعديلات رئاسة مجلس الوزراء..

قرار عشوائي.. من 2009

ففي عام 2009 قام وزير الصناعة السابق في حكومة العطري باتخاذ قرار عشوائي بحرمان جزء من خريجي المعاهد المتوسطة، من تعويض الاختصاص، ولم يكن للقرار أي تبرير بدلالة أن الوزارة قامت بحرمان جزء منهم فقط، وبناء على تاريخ دفعة التخرج، بحيث إن خريجي دفعة عام 1985 لم يشملهم القرار، واستمر حصولهم على تعويض الاختصاص، بينما بقي جميع العمال منذ بداية 1986 بلا تعويض!!.

يخالف هذا القرار بشكل صريح مادة من مواد مرسوم قانون العاملين الموحد التي تنص على حق جميع العمال المختصين بالحصول على تعويضات تختلف نسبها، لا يوجد أي مبرر له سوى في تخفيض مباشر للميزات التي يحصل عليها العاملون في القطاع العام الصناعي والتي يستحقونها..

اعتراضات عمالية تاميكو نموذجاً

إن عمال شركة «تاميكو» الطبية من خريجي المعاهد المتوسطة، أحد الأمثلة على عملية تطبيق هذه المادة بشكلها المجحف، والذين رفعوا مذكرات متكررة تدعو إلى إلغاء القرار وإعادة تعويض الاختصاص إلى خريجي المعاهد المتوسطةكافة، والأنكى أن إحدى هذه المذكرات سلمت باليد إلى وزير الصناعة السابق عدنان سلاخو أثناء زيارته للمعمل، وأخرى مشابهة سلمت إلى المدير الفني للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية عدنان غزال، ولم تتم الاستجابة لهذه المذكرات المرفوعة حتى بعد تغير الوزير مصدر القرار، وإقالة كامل الحكومة التي كان يتبع لها!!.

لقد رفع عمال الشركة دعوى قضائية لإلغاء القرار، لكن المماطلة كانت سيدة الموقف، وحسب تسريبات حصل عليها العاملون فإن «تسوية الموضوع» واجهته عقبات عديدة، وتوقفت في وزارة المالية التي اعترضت عليه، لكن ما يجب قوله أن هذه التسريبات حتى إن لم تكن مؤكدة فإن قراراً مخالفاً للقانون، بإلغائه لمادة ضمن مرسوم يجب أن يلغى، وتحديداً إذا كانت عملية اتخاذه عشوائية ودون دراسة، ولا تفسر إلا في اتجاه مزيد من الضغط على القطاع العام الصناعي والعاملين فيه الذي يأخذ أشكالاً متعددة ومستمرة منذ حكومة العطري الراحلة وحتى اليوم.

طبيعة العمل من حق المخبريين

حسب قانون العاملين الموحد يحق للعمال العاملين في مجالات قد تؤدي إلى أضرار صحية في مختلف الشركات والوزارات، أن يحصلو على نسبة 9% كتعويض للمخاطر التي يتحملونها في العمل، ولكن القانون ترك إقرار المستحقين وتوزيع النسب لوزارة المالية التي تعتمد مقترحات من لجان مشكلة في المؤسسات والمعامل كل على حدى.. في شركة تاميكو لصناعة الأدوية كمثال، شكلت لجنة الصحة والسلامة المهنية المكلفة من الإدارة، وقامت بتحديد المستحقين وحصرتهم بعمال خطوط الإنتاج بينما لم يحصل عمال المخابر وجزء ممن يتواجدون بشكل دائم في أماكن وصالات العمل ذاتها التي تحوي خطوط الإنتاج على هذا التعويض، على الرغم من أن المخبريين يتعاملون مع المواد الكيميائية والمحلات العضوية كالكلوروفورم الذي له تأثيرات على الجهاز التنفسي، ديكلوروميتان الذي يؤثر على الدماغ والجملة العصبية!!.

تحميل المسؤوليات..

من المسؤول عن حرمان فئة واسعة من عمال القطاع العام الصناعي من حق يصونه القانون لهم، ولماذا لم تتم الاستجابة للمذكرات والدعوات المرفوعة.. ولماذا استثنت رئاسة مجلس الوزراء عمال القطاع العام الصناعي من تحديد نسب التعويضات، وهي تستطيع أن تلغي قرار الوزير بقرار منها، أو بمجرد تطبيق القانون..!!

والسؤال الآخر .. هو حول طبيعة العمل، فالتعويض المنصوص قانوناً يجب أن يشمل جميع المعرضين للمخاطر، فلماذا لم يحصل عليه عمال المخابر؟ وما موقف النقابات من عملية تحديد المستحقين التي تمت من لجان داخل المعامل وبإشراف إداراتها..!!

الدور التاريخي للشيوعيين في العمل النقابي

■ فادي نصري

كانت بداية نشوء وتكوُّن اللبنات الأولى للنقابات العمالية في مختلف المدن السورية بين عامي 1919_1920، ومنها نقابة عمال الطباعة ونقابة عمال التبغ والتنباك، ومع تأسيس الحزب الشيوعي السوري في 1924 قرر المؤسسون الأوائل تقوية نشاط الحزب لتكوين نقابات عمالية، ودعم تأثيره فيها من أجل توحيد جهود العمال وجماهيرهم، وجذبها بشكل أوسع، وفي نهاية 1925 كانت الانطلاقة لصدور العدد الأول من جريدة«العمال» لسان حال الحزب الشيوعي السوري نشر فيه نداء موجه إلى عمال سورية يدعوهم فيها إلى تكوين لجنة من أجل تأسيس نقابات عمالية على أساس الفروع والأقسام، وقد تكونت هذه اللجنة، وتم وضع برنامج ونظام داخلي للنقابات، والذي بموجبه قُبِلَ العمال والفلاحون من فروع معينة في الصناعة.

أما في الأماكن التي لم يتح فيها تكوين نقابات دائمة قام الحزب الشيوعي بتأسيس اتحادات مؤقتة أثناء فترة الاضطرابات بهدف تقديم مطالب اقتصادية، وأحياناً المشاركة بأسماء «حركية» تحسباً للاعتقال، مثالها عندما تأسست نقابة عمال الأقمشة «التريكو» والجلود في دمشق عام 1925غير أن السلطات الفرنسية سرعان ما لاحقت منظمي النقابات، و اضطهدتهم، وقد تم تشريد أعضاء لجنة تأسيس النقابات واعتقل قادتها، وفي عام 1926 أصدر المفوض الفرنسي أمراً بحظر الدعاية الشيوعية وفرض العقوبات بحق كل من يقوم بنشاط شيوعي، وقد تم اعتقال العديد من الشيوعيين ومحاكمتهم عبر محاكم غير اعتيادية، ولكن موجة الاحتجاج العارمة التي نظمها الحزب الشيوعي الفرنسي، والرأي العام العالمي التقدمي دفاعاً عن المعتقلين السياسيين في سورية أجبرت السلطات الفرنسية على استبدال حكم الإعدام بالنفي، وقد تم نفي الشيوعيين إلى جزيرة أرواد وصحراء الرقة والمناطق النائية الأخرى من البلاد، حيث رافق الاضطهاد بحق الحزب الشيوعي تراجع عام لحركة التحرر الوطني في سورية.

كما أشارت الثورة السورية الكبرى 1925_1927ببدء عملية التراجع، وامتلأت السجون والمنافي بالمناضلين من أجل التحرر الوطني، وفي هذا الوقت ظهر كراس«النقابات العمالية» للشيوعي فؤاد شمالي، وقد كتبه أثناء وجوده في السجن في جزيرة أرواد، متناولاً موضوع ميلاد المنظمات العمالية الأولى في سورية ولبنان ونشاط الشيوعيين، وتحدث فؤاد شمالي عن ضرورة الكفاح من أجل وحدة صفوف الطبقة العاملة، وتأسيس النقابات العمالية والكفاح من أجل وحدة أعمال ونضال النقابات، ولتحقيق هذا الهدف طالب بتوحيد النقابات في اتحاد موحد، كما تحدث فؤاد شمالي عن الدور الكبير الذي تقوم به النقابات في مجال تنظيم وتكاتف الطبقة العاملة، وفي مجال نضالها من أجل الحقوق الاقتصادية، وتدريبها على خوض النضال السياسي، وقد لعب هذا الكراس دوره الإيجابي في مجال تطوير الحركة العمالية.

من الأرشيف العمالي

لا توجد بطالة في سورية

إن الليبرالية الجديدة في سورية تتجاهل حتى أكذوبة الليبرالية الجديدة في البلدان الصناعية التي تؤكد وجود معدلات طبيعية للبطالة، وتعمل على إخفاء معطياته وأبعاده. هذه الليبرالية التي عملت في الظل لفترة من أجل تمرير سياساتها في ظل التوازنات الجديدة في العالم عبر الضغط الخارجي السياسي، لتؤسس لها قاعدة وموطئ قدم، وكذلك تحت إشراف سياسات الحكومات السورية المتعاقبة التي عملت على التخلي عن أي دور للدولة وبشكل معلن من أجل تلك السياسات الليبرالية التي تأكل الأخضر واليابس مروراً بتقويض القرار السياسي وصولاً إلى ضرب بنية الدولة بتصفية الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني كالقطاع العام وإعطاء الدور الكبير للقطاع الخاص الناهب والمتمركز بأيدي قلة من ممثلي قوى السوق والسوء. ولابد هنا من ذكر انخفاض معدل النمو الاقتصادي عن النمو السكاني:

النمو الاقتصادي: إن نسب النمو الآخذة بالانحدار في الدخل الوطني منذ العقود الماضية نتيجة توقف المساعدات العربية، وارتفاع أسعار النفط ونقص التحويلات التي كان يقوم بها العمال السوريون المهاجرون، أدى إلى عجز في الموازنة العامة، مما أثر سلباً على التنمية الحقيقية، فاتبعت الحكومة عام 1986 برامج إصلاحية لتقليص العجز في الموازنة العامة والسحب التدريجي لدور الدولة، وإطلاق يد القطاع الخاص، فكانت النتيجة نمواً سلبياً 0,54% مقارنة مع الناتج الإجمالي المحلي لعام 1980، فتراجع معدل الاستثمار إلى الحدود الدنيا 15% من الناتج المحلي 1988 و19,77% عام 1990. فقامت الدولة بإصدار قانون الاستثمار رقم 10 القاضي بإعطاء التسهيلات والإعفاءات الضريبية بحجة زيادة حجم الاستثمارات سواءً من الخارج أو من القطاع الخاص المحلي، فكانت النتيجة زيادة حجم الاستثمارات خلال بداية التسعينيات ثم انخفاضها حتى عام 2002. وقد ترافق ذلك بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وبذلك غابت المسؤولية الحكومية تجاه التنمية عند الاعتماد على القطاع الخاص.

ومن الملاحظ زيادة معدل النمو السكاني وقوة العمل أكثر من زيادة معدل النمو الاقتصادي، فالبطالة تنتج عن ركود اقتصادي في المجتمع فيه زيادات كبيرة في القوة البشرية، ولم يقابلها توسع مناسب في حجم الاقتصاد الوطني. إن نمواً بهذا الحجم لا يمكن إلا أن يراكم من مشكلة البطالة، وذلك من خلال عدم قدرته على تأمين فرص العمل الضرورية لليد العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل سنوياً، والتي هي بحدود «200» ألف شخص، ومن هذه النسبة لا يجري امتصاص إلا ربعها في أحسن الأحوال، وغني عن البيان أن تراكم نسب البطالة خلال فترة زمنية لاحقة سيزيد من نسبة البطالة التي وصل حجمها اليوم إلى «20%» من قوة العمل ولابد من إيجاد الحلول الحقيقية لمعالجة الفقر والبطالة.

قاسيون العدد 238 كانون الثاني 2005

انعقاد خمسة مؤتمرات نقابية..

ومطالب متكررة بانتظار الحل

عقدت خلال الأيام القليلة الماضية المؤتمرات النقابية السنوية لاتحاد عمال دمشق، وقدّم النقابيون العديد من المداخلات المكتوبة، وسلمتها إلى مكاتبها المختصة، وفيما يلي تنشر «قاسيون» بعض هذه المداخلات.

■ متابعة: قاسيون

عمال الصحة طالبوا بتفعيل دور اللجان النقابية في محاربة الفساد والكشف عن واقع الخلل وإصلاحه، والتأكيد على مشروع الضمان الصحي، وعلى طبيعة العمل التي تم إيقافها بموجب رأي صادر عن مجلس الدولة صادر عن الجمعية العمومية رقم /218/ تاريخ 2010/2/15 القاضي بإلغاء رأس مجلس الدولة رقم /197/ تاريخ 2006/9/21 باعتبار أن العاملين الفنيين الممنوحين بموجبه غير المشمولين بالقانون رقم /17/ لعام 1980. مشيرين لعدم دراية الإدارات بطبيعة عمل الفنيين في المعهد ضمن المخابر المختلفة «الكيميائية، الجرثومية، الحيوية....» وتعرض العاملين فيها لمخاطر جمة أثناء تحضير الجلسات العملية لتعليم الطلاب الذين يتم تأهيلهم للعمل في المشافي والمراكز الصحية كما أنه يوجد بالمعهد وحدة للعلاج الفيزيائي تستقبل المرضى مجاناً بإحالات طبيعية، وتقدم العلاج والتأهيل وتدرب الطلاب، وذلك بأيدي مجموعة من الفنيين الكفوئين.. متسائلين: كيف يستوي ولا يصرف لكل هؤلاء طبيعة عمل أسوة بزملائهم في المشافي والمراكز الصحية؟!.

كما طالب العمال بصرف الحوافز ومكافآت للعمال خاصة للمتميزين من حيث إنها معدومة كون القطاع الصحي قطاعاً خدمياً وليس إنتاجياً، وإيجاد آلية لتسريع عملية صرف المستحقات من شركات التأمين، ورفع طبيعة العمل في مشافي الأمراض العقلية والنفسية 200%، وذلك للمعاناة الشديدة والإرهاق الذي يتعرض له العمال، وإعادة النظر في الإجازات الممنوحة سنوياً للعاملين بما فيها الإدارية بلا أجر، وزيادة عدد الأيام في هذه الإجازات، وإصدار هوية نقابية دائمة للعاملين في مشفى ابن سينا، وبالتالي تشميل جميع العاملين في مشافي الأمراض العقلية والنفسية بمرسوم المهن الخطرة!!.

قانون تعسفي بجدارة

عمال السياحة أشاروا في تقريرهم أن ما تعرضت له الطبقة العاملة في المهنة خلال الأزمة لم يكن بسبب الحرب الكونية التي تتعرض لها سورية فقط، وإنما بسبب الظلم والتعسف والجور وهضم الحقوق التي تعرضت له بسبب صدور قانون العمل الجديد رقم /17/ بشكل لم يلب طموحاتها، ولم يواكب التطوير والتحديث، والذي لم يقترن بالعمل بأحكامه من الجهات الوصائية، واقتصر العمل بموجبه فقط من أصحاب العمل وإدارات المنشآت بكيفية وهوائية خاصة بعيدة عن أحكام هذا القانون، حيث اقتصر العمل بهذا القانون بمواده السلبية والجائرة ولاسيما المواد التي أجازت التسريح التعسفي وشرعنته وقوننته، وسهلت إغلاق المنشآت سواء بموافقة الوزارة المختصة أو دونها، أو الالتزام بشروط الإغلاق نظراً لعدم التشدد في مخالفاتها والاكتفاء بالغرامة المالية للمنشآت المغلقة دون معالجة حقوق العاملين فيها مما توافق مع رغبات أصحاب العمل وإدارات المنشآت.

وقد تجلى ذلك في حالات التسريح الإفرادية من العمل بشكل تعسفي، وعدم تجديد عقود العمل السنوية للعمال القائمين على العمل، وتتالت الحالات المذكورة لتواكب توالي استمرار الأزمة لتتحول إلى حالات جماعية وبأعداد كبيرة ومتكررة، انتقلت بعدها الأوضاع لحالات إغلاق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تلقائياً بشكل مخالف للقانون، وتسريح عمالها دون أية تعويضات أو تصفية للحقوق، إضافة لتخفيض أجور من بقي على رأس عمله، ومنح البعض الآخر إجازات دون راتب بشكل متكرر شهرياً.

محاربة الفساد

النقابيون في السكك الحديدية أكدوا أن المؤتمرات النقابية السنوية شكلت على مر تاريخ الحركة النقابية السورية محطات نضالية هامة، جرى خلالها بحث مختلف السياسات الاجتماعية والاقتصادية، والإشارة إلى مواطن الخلل والفساد التي فاقمت أزمة المواطنين والعمال، وزادتهم عناء على عناء، والبحث في الواقع النقابي وأساليب عمله وتطويره.

وأوضح العمال في مداخلاتهم أنها محطات للمراقبة تحدد الأخطاء وسبل تجاوزها، وتكريس الإيجابيات وسبل تعزيزها، وتقديم المقترحات الهادفة للتطوير، والارتقاء والسمو بالمنظمة النقابية إلى المستوى الأسمى والمساهمة في عملية الإصلاح والتطوير من خلال كشف الخلل ومحاربة الفساد، وتقديم المقترحات لتطوير التشريعات والقوانين، وتبني ثقافة عمل جديدة تواكب المتغيرات بذهنية منفتحة ثقافة بعيدة كل البعد عن مفاهيم تؤدي إلى الانهزام والرضوخ لأعداء الأمة الذين امتهنوا الخيانة والرضوخ والخنوع والقتل والتدمير.

تفعيل دور اللجان النقابية في محاربة الفساد والكشف عن مواقع الخلل وإصلاحه..

الدور المحوري للنقابات

بدورهم أكد نقابيو الصناعة الأقدم في سورية عمال الغزل والنسيج أنها ضاعفت الميزات التنافسية لهذه الصناعات من حجم مساهمتها في الصناعة التحويلية لجهة الناتج الإجمالي المحلي إذا تسهم بنسبة 46,6% من الناتج الإجمالي المحلي للقطاع الصناعي، وتشغيل 30% من القوة العاملة بالصناعة لهذا كانت ومازالت ركناً أساسياً في القطاع الصناعي ورافداً هاماً للخزينة العامة.

وشرح التقرير أن ما تعرضت له صناعة النسيج والألبسة الجاهزة أدت لانخفاض إنتاجها بنسبة وصلت إلى حدود 50% بسبب الأزمة الحالية طالت شركات ومصانع القطاعين العام والخاص كما طالت حتى المادة الأولية مما أدى إلى توقف بعض الشركات كلياً أو جزئياً، ورغم ذلك قام مكتب النقابة بالاهتمام الجدي في دراسة واقع الشركات، وقدم العديد من الدراسات الربع السنوية ورفع مذكرات للحكومة عن طريق اتحاد عمال دمشق، وكذلك قام بزيارات ميدانية للشركات وحل بعض القضايا المطروحة، واهتم المكتب بعقد الاجتماعات الدورية لأمناء الاقتصاد الشهرية لبحث واقع الشركات، ومن خلال اجتماعات ركز على دور ممثلي العمال في اللجان الإدارية والمجالس الإنتاجية، بحيث يكون لهم الدور الفعال والمحوري في هذه الاجتماعات

بعد توقف الشركة عن العمل بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة، وعدم القدرة على تأمين المادة الأولية للشركة، وعدم مقدرة العملاء والوكلاء والتجار الوصول إلى الشركة بسبب الأوضاع،، وكانت نتيجتها نقصاً باليد العاملة، وغياب عدد كبير من العمال بسبب إحالة على المعاش ونقل وندب، وإيقاف التعاقد مع العمال المؤقتين، والمطالبة بإعادة النظر بعملية دمج معمل السجاد مع شركة أصواف حماة مما أثر سلباً على الوضع الإداري والتجاري والإنتاجي، وتم التركيز أيضاً على حل التشابكات المالية ما بين الشركات والجهات العامة، والتأكيد على تعديل القوانين والأنظمة المعيقة لعمل أجهزة الإدارة في التخطيط، وإعطاء صلاحيات حقيقية لإدارة الشركة لتحقيق أعلى ريعية اقتصادية ممكنة .

تسريح العمال دون أية تعويضات أو تصفية للحقوق إضافة لتخفيض أجور من بقي على رأس عمله ومنح البعض الآخر إجازات دون راتب بشكل متكرر شهرياً!

إعادة الإصلاح

وأكد تقرير نقابة عمال الصناعات الخفيفة أن العمال ونقاباتهم يواجهون هجوماً شرساً شاملاً على حقوق وحريات ومصالح الشعوب من الإمبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية العالمية لفرض النظام العالمي الجديد بمختلف أساليب الاستعمار والعدوان، بما في ذلك التدخل العسكري المباشر، وعبر الإبادة الجماعية كما حدث للشعب العراقي، ومن خلال فرض الحصارات والمقاطعات الجائرة على العديد من البلدان تحت ذرائع وحجج مختلفة من أجل نهب خيرات هذه البلدان، وتلبية مطامع الاحتكارات والرأسمال العالمي من خلال وصفات صندوق النقد.

وأوضح العمال في تقريرهم أن المشكلة الأبرز حالياً هي تراجع الدور الاقتصادي للقطاع العام وما وصل إليه من أوضاع صعبة تحتاج إلى وضع خطة عمل منهجية وواضحة ومستمرة لإعادة إصلاح هذا القطاع، وبالتالي إعادة دوره الريادي لأنه البوتقة التي تنصهر فيه كل مصالح المجتمع من أنحاء القطر كافة.

واعتبر العمال أن قطاع الصناعة من القطاعات الاقتصادية الحيوية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يلبي جزءاً كبيراً من احتياجات البلاد من المنتجات الصناعية، إذ يعد رافداً للخزينة العامة. إلا أنه كان من أكثر القطاعات التي تأثرت بالأزمة التي تعيشها سورية منذ حوالي ثلاثة أعوام نتيجة تعرضها لأضرار جراء اعتداء المجموعات الإرهابية من خلال تخريب المنشآت، والبنى التحتية وسرقة المواد الأولية والآلات وحوامل الطاقة.

كما أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية بمباركة ومساعدة الدول العربية أحدثت أثاراً سيئة وصعبة على قطاع الصناعة، حيث أدت إلى عدم استمرار أصحاب الأعمال المحليين، وغير المحليين بمتابعة إقامة مشاريعهم أو توسعها وتطويرها، مما أدى إلى ضعف الاستثمار، وتسريح أعداد كبيرة من العمال ساعد على زيادة البطالة وتفاقمها.

«بعض يسارٍ.. بهِ فصام»!

منذ انعقاد الجلسة الأولى لمؤتمر «جنيف2»، يواظب الصحفي الأردني ناهض حتّر على مهاجمة المعارضة الوطنيّة السورية. الهجوم يطعن بوطنيّة هذه الأخيرة، وبكفاءتها، ولكنّه يتضمّن في الوقت ذاته على أشباه دعوات للتخلّي عن مواقع المعارضة، والانضمام إلى صفّ النظام، وذلك في محاولة بائسة منه لتنحية برنامج المعارضة الوطنية، الأكثر جذرية، عن مشهد حلّ الأزمة السورية.

■ محمد الذياب

في مقاله المنشور في صحيفة «الأخبار»، بتاريخ 31-1-2014، والمعنون بـ«توقّفوا عن الهذيان... تقدموا»، يدعو السيد حتّر المعارضة الوطنية السورية إلى التخلّي عن «الهوس بعداء النظام السوري»، الذي هو أشبه بـ«هذيان لم يسلم منه معظم المثقفين السوريين والعرب، منتقلين بين رايات معادية لدمشق». وإذا كانت الهذيانات «تلزمها المعالجة النفسية وليس السجال، فإنه ربما آن الأوان، لكي نقول: كفى! كل الرايات التي قاتلت أو عادت أو استعدت الجماهير على النظام السوري، سقطتْ في الوحل، وبقي رجاله هم الذين يؤكدون أولوية السيادة والتحرير والدور القومي لسورية ووحدتها ورابطتها الوطنية المدنية- العلمانية».

يسعى السيد حتّر بهذا الكلام إلى توصيف الفكر المعارض على أنه انعزالي، وليس أكثر من «هذيانات» يلزمها معالجة نفسية، فقد يكون الترف، أو القصور المعرفي، هو الذي جعل من المعارضة معارضة، وكأنّ سورية لم تعان من شيء! وأن المشكلة فيها تنحصر في ثلّة من «المثقفين المارقين» الذين عكّروا «الصفو الوطني» لهذا البلد الآمن!

قبل الخوض في الأسباب الموضوعية والعميقة لوجود المعارضة الوطنيّة، والتي يتجاهلها عامداً السيد حتّر، كما سنرى لاحقاً، علينا أن نسأله: هل كانت مشاركة ملايين السوريين في الاحتجاجات الشعبية السلمية في عام 2011 من باب «الهذيان» ذاته؟! أمْ أن هؤلاء خضعوا لغواية «المثقّفين» في «معاداة» أو «استعداء» النظام؟ ألا يذكّر كلام السيد حتّر هذا بوجهة نظر الأجهزة الأمنية السورية، التي تعتقل السوريين، و«وتعالجهم نفسياً» على طريقتها من خلال وعظهم وإلقاء دروس الوطنية عليهم، فضلاً عن تعذيبهم، في المعتقلات؟؟

لنذكّر السيد حتّر، أن الفساد وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتهميش، نتيجة السياسات الليبرالية المطبّقة من جانب الحكومة السوريّة، قبل انفجار الأزمة، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الحريات السياسية، واستحقاق خوض المواجهة الوطنيّة الشاملة مع العدو الصهيوني، كل ذلك هو الذي صنع الحركة الشعبية السلميّة والمعارضة الوطنيّة. وأنّ هاتين الأخيرتين لا تتحمّلان المسؤولية عن التدخّلات الخارجيّة، بقدر ما يتحمّلها العنف المزدوج، الذي مارسته قوى الفساد في النظام وقوى المعارضة المرتبطة بالخارج..

أمّا عن الانضمام إلى «الرايات المعادية لدمشق»، فحريّ بالسيد حتّر أن يوجّه هذا الكلام إلى المعارضة اللاوطنيّة، كائتلاف الدوحة وغيره من القوى والشخصيات القابعة في العواصم المعادية للشعب السوري، وليس إلى المعارضة الوطنيّة، التي يضطر حتّر، في تناقض صريح، للاعتراف بوطنيتها في مقاله المذكور، و«تفوقها الأخلاقي». إلا أن ذلك لا يخفّف من تحامل حتّر عليها، ليصفها بأنها، فيما عدا «التفوّق الأخلاقي»، لا تمتلك سياسيين «أفذاذ»، كما لدى النظام، ولم يميّزها أي شيء سوى التفوّق الأخلاقي «وحسب» على «ذلك القطيع من عملاء الاستخبارات الغربية والخليجية، وممثلي الجماعات الإرهابية».

وهكذا فإن حتّر يسعى لتشويه المعنى العميق والوطني للمعارضة، من خلال خلطه المقصود بين سلوك معارضة اسطنبول أو الدوحة، اللاوطنية، وبين مواقف وسلوك المعارضة الوطنيّة في الداخل. والهدف من ذلك هو إظهار النظام وكأنّه يقف على يسار الجميع، وكلما ابتعد المرء عن صفّ النظام اقترب بذلك من اليمين الداعي إلى الاستقواء بالخارج والعمالة.. الخ، والذي تمثّله المعارضة اللاوطنية. ويجد حتّر قرائنه العجيبة على زعمه هذا، فيتهم أحد أبرز رموز المعارضة الوطنية، د. قدري جميل، بأنّه «تخلّى عن موقع رجل الدولة، عشقاً في أن يظل رجل المعارضة»، متجاهلاً عن عمد أن الجهة السياسية التي ينتمي إليها د. قدري جميل كانت قد حدّدت هويتها كمعارضة، ليس بعد تخلي ممثلها في الحكومة عن موقعه فقط، بل قبل انفجار الأزمة بكثير، وأن مشاركة د.جميل، كممثل لحزب معارض، جاءت في مرحلة استثنائية، ومحدّدة سياسياً وزمنياً، بما يخدم هدفاً مبدئياً هو خروج البلاد من أزمتها العميقة والشاملة، وليس للانضواء تحت جناح النظام، كما يصوّر الأمر كاتب المقال المذكور.

الحقيقة التي لا يروق للسيّد حتّر الاعتراف بها هي أن أجزاءً واسعة من المعارضة الوطنية تقف إلى يسار النظام وذلك من خلال تبنّيها للموقف المركّب الذي جاء من خصوصيّة الأزمة السورية وتعقيداتها

إن الحقيقة، التي لا يروق للسيّد حتّر الاعتراف بها، هي أن أجزاءً واسعة من المعارضة الوطنيّة تقف إلى يسار النظام، وذلك من خلال تبنّيها للموقف المركّب، الذي جاء من خصوصيّة الأزمة السورية وتعقيداتها، ويتمثّل بمعارضة النظام الاقتصادي- الاجتماعي، فضلاً عن النظام السياسي المطابق، ورفض الإملاءات والتدخّلات الخارجيّة في الوقت ذاته. وأنّ هذا الموقف بالذات جعل من المعارضة الوطنيّة في منطقة تقاطع نيران اليمين بشقّيه: «النظام- المعارضة اللاوطنية».

وأخيراً، فإن من المفارقات العجيبة أن يقول حتّر في مقاله إنّه لو كان مواطناً سورياً، لكان «معارضاً بالطبع للسلطوية والقمع»، التي «تضامنتْ، أخيراً، مع سياسات اقتصادية- اجتماعية نيوليبرالية، أقل ما يُقال فيها أنها أفقرت وهمّشت فئات واسعة من الكادحين السوريين؛ إنما، في المقابل، ما كنتُ لأحاور العملاء- باعتبارهم معارضين- وما كنتُ لأخفض بندقيتي أو كلمتي في مواجهة العدوان والإرهاب».

المفارقة ليست فقط في أنّ السيد حتّر يَفصل، بتحليله الميكانيكي، بين الموقف الطبقي والموقف الوطني فصلاً تعسفياً، ولا في مزاعمه الكاذبة بأن المعارضة الوطنية لم تقف موقفاً ضد العدوان الخارجي والإرهاب. إن المفارقة، بل والفصام، تظهر بشكلها الفج لدى متابعة مواقف السيّد حتّر من القضيتين الطبقية والوطنيّة في الأردن، فكل متابعي «اللقاء اليساري العربي» الثاني، الذي انعقد في بيروت، يذكرون جيداً موقف السيّد حتّر من النضال ضدّ اتفاقية «وادي عربة»، بين النظام الأردني والكيان الصهيوني، فقد كان موقفه واضحاً من هذه المسألة: الأولوية للنضال الاقتصادي- الاجتماعي، وليس للنضال الوطني ضدّ اتفاقية «وادي عربة». هكذا الأمر ببساطة لدى السيّد حتّر«!» الذي ما انفك يتحفنا بمحاضرات عن المعارك الوطنيّة، باذلاً قصارى جهده في تشويه سمعة المعارضة الوطنيّة. فالأولوية، بحسب حتّر، للنضال الاقتصادي- الاجتماعي في بلد عربي وقع نظامه اتفاق استسلام مع الكيانً الصهيوني! بينما يخوّن المعارضة الوطنيّة التي، وبالرغم من وقوفها ضدّ التدخلات الخارجيّة بكلّ أشكالها، لا تزال تستطيع أنّ تميّز بين الموقف الوطني الصائب للشعب والدولة السورية، وبين فساد المفسدين الذين يتسترون بعباءة الوطنيّة.

■ نقلا عن موقع «قاسيون»

«الإرادة الشعبية» ينعي الرفيق محمد سليم الدهش «أبوطارق»

تنعي إليكم رئاسة حزب الإرادة الشعبية وبمزيد من الأسى الرفيق محمد سليم الدهش المعروف بـ «سالم دهش - أبو طارق» عضو المجلس المركزي للحزب والعضو المرشح لهيئة الرئاسة، الذي توفي في مدينة حلب بتاريخ 5\2\2014 إثر مرض مفاجئ.

انتسب الرفيق الراحل إلى الحزب الشيوعي السوري عام 1968 ونال ثقة الرفاق في عضوية العديد من الهيئات الحزبية فأنتخب سكرتيراً لمنظمة الحزب الشيوعي السوري في معامل عين التل للغزل والنسيج، وعضواً في اللجنة المنطقية في منظمة الحزب بحلب عام 1982 ومثل الحزب في مجلس محافظة حلب للإدارة المحلية بين عامي 1984- 1988

وبعد انطلاق مبادرة ميثاق شرف الشيوعيين السوريين عام 2002 كان الرفيق الراحل من الموقعين عليه، وانخرط في النشاط مع رفاقه الشيوعيين من خلال اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين التي تتوجت بتأسيس حزب الإرادة الشعبية.

إن رئاسة الحزب إذ تعزي أسرة الفقيد وذويه ورفاقه وأصدقاءه، تؤكد أن الراية التي ساهم بحملها الرفيق محمد سليم الدهش مع الآلاف من الشيوعيين السوريين، راية الماركسية اللينينية، راية النضال الوطني والاجتماعي، ستبقى خفاقة في سماء سورية، وسيتابع الحزب نضاله من أجل الحل السياسي للأزمة العميقة التي تمر بها البلاد وصولاً إلى التغيير السلمي الجذري الشامل.

■ رئاسة حزب الارادة الشعبية
دمشق في 6\2\2014

جميل: كل سياسي جدي لا يركز على إنهاء الكارثة

استضافت قناة «العربية» مساء الثلاثاء 4/2/2014 عبر الأقمار الصناعية من موسكو الرفيق قدري جميل، عضو قيادة ائتلاف قوى التغيير السلمي، ورئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، أمين حزب الإرادة الشعبية، وتناولت في أسئلتها آخر التطورات السياسية في المشهد السوري، ولاسيما تحضيرات الجولة الثانية من المؤتمر الدولي الخاص بسورية، «جنيف2»، حيث كان الحوار التالي:

● السيد قدري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو قيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير ونائب رئيس مجلس الوزراء السوري سابقاً أهلاً بكم معنا في «حدث اليوم». وأبدأ مما كنا نستمع إليه قبل قليل من مراسلنا في موسكو عما جرى من استقبال لوفد الائتلاف الوطني المعارض في قصر الضيافة في روسيا الذي لا يفتح عادة إلا لوزراء الخارجية، و«كذلك حول» الاجتماعات ما بين وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف والائتلاف المعارض والتي استمرت لأكثر من أربع ساعات، والنبرة واللهجة المختلفتين قليلاً، هل نحن أمام تغيّر في العلاقة ما بين الائتلاف المعارض وروسيا؟

نحن يسرنا كجبهة شعبية وائتلاف قوى التغيير السلمي في معارضة الداخل أي تقارب بين الأصدقاء الروس وأي طرف معارض آخر، وما جرى اليوم هي شيء هام جداً حتى ولو لم نستطع تسميته اختراقاً، ولكن عملياً جرى اليوم تنفيذ الدعوة المقدمة من الروس منذ فترة لا بأس بها وهذا شيء جيد. هذا أولاً، وثانياً، أنتم تعلمون العلاقة التاريخية الطويلة بيننا في سورية وبين الروس، وهم يحتفون دائماً بضيوفهم، فنحن مثلاً في الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير أتينا مرات عدة وتم استقبالنا مرتين في قصر الضيافة إحداهما بوجود السيد لافروف والأخرى بوجود السيد بوغدانوف، وعادة ما تجري جلسات غداء عمل في هذا القصر، لذلك فأعتقد أن معلومات مراسلكم في روسيا ضعيفة قليلاً فيما يخص التعامل الروسي مع مختلف أطياف المعارضة، ونحن لم نشعر بالغيرة من استقبال وفد الائتلاف في قصر الضيافة بل سررنا لأن هذا الأمر من شأنه أن يضع الأساس لتفاهمات وتوافقات يجب أن تجري في المستقبل المنظور، وأقول هذا لكي تفهمونا بشكل صحيح.

● أستاذ قدري، نحن هنا لا نتحدث عن غيرة أو تعامل مختلف، ولكن الحقيقة أنه من المعروف للقاصي والداني بأن موسكو هي حليفة النظام في دمشق، ومن اللافت أن تتعامل بطريقة– بروتوكولياً– كما تتعامل مع وفود رسمية، مع وفد معارض لحليفها السياسي الموجود في دمشق، ما رأيكم بهذا في حزب الإرادة الشعبية؟

إن قراءتي لما جرى هي أن وفد الائتلاف قد عُومل كما عُومِلت وفود المعارضة التي أتت سابقاً وهذا شيء جيد ويجب أن يستمر.

● كيف يمكننا أن نصنّف وفود المعارضة السابقة سيد قدري؟

ليس السابقة بل التي أتت سابقاً إلى موسكو.

● حسناً، لماذا أتت وفود المعارضة السابقة، ألا ترى أن هناك اختلافاً كبيراً جداً ما بين..

دعني أصحح، أنا لم أقل المعارضة السابقة، المعارضة حالية ونحن قمنا حتى الآن بخمس زيارات إلى موسكو وقلت لك آنفاً كيف تم الاحتفاء بنا، وبالتالي فأنا لا أرى أين تكمن المشكلة في هذا الموضوع، ولماذا يتم التركيز على هذه النقطة!

● لا توجد مشكلة سيد قدري، المسألة هي النظر إلى التغيّر في العلاقة ما بين روسيا والائتلاف قبيل الجولة الثانية من المفاوضات في مؤتمر جنيف 2..؟

لقد قام الروس بدعوة الائتلاف إلى موسكو منذ ما قبل مؤتمر جنيف، لذلك.. السؤال يجب أن يُقلب ليصبح: لماذا تغيّر موقف الائتلاف من موسكو؟ وهذا السؤال يجب أن يُسأل للائتلاف وليس لي، كما يجب أن يُسأل للروس لأنهم هم من يجيبون عن أنفسهم.

● حسناً، كونك سورياً ومن أحد مكونات الطيف السوري، هل تعتبر أن الائتلاف غيّر بالفعل موقفه من روسيا؟

أعتقد أن جميع الأطراف تُجري اليوم عملية تقييم وإعادة تقييم– وقد قلت سابقاً بأن هذا الأمر مطلوب من الحكومات والأحزاب والفضائيات– لما جرى في سورية. مثلاً القرار الملكي الذي صدر البارحة في السعودية الذي يمنع المقاتلين من العمل خارج الأراضي السعودية ومحاسبتهم أليس هذا تطوراً إيجابياً سيؤثر على مجرى الأزمة السورية؟ والأمريكيون الذي كانوا يريدون أن يضربوا سورية توقفوا عن ضربها عسكرياً. بمعنى آخر، هناك حقيقة تشق طريقها وقد تحدثنا عنها باكراً، وهي أن الحسم العسكري في سورية مستحيل وبأن الضحية الوحيدة لاستمرار العناد في الحسم العسكري عند هذا الطرف أو ذاك هو الشعب السوري الذي يحتاج إلى إغاثة إنسانية، وهذه هي القضية الكبرى التي يجب أن يتم التركيز عليها اليوم.

القرار الملكي السعودي الذي يمنع المقاتلين من العمل خارج الأراضي السعودية ومحاسبتهم هو تطور إيجابي سيؤثر على مجرى الأزمة السورية

● سيد قدري، إذا كان حزب الإرادة الشعبية يوجّه انتقاداته إلى هذا الطرف وذاك، فما هي رؤيته للحل؟

الحوار والمصالحة الوطنية، لذلك فأنا مع الاقتراح الروسي– وهو بالمناسبة ليس روسياً محضاً– بتشكيل لجان فرعية، لأنه وكما تعلمون فإن أي مؤتمر دولي جدي ولكي يصل إلى نتائج عليه أن يشكل لجانه المختصة لتعميق أي قضية وتحويل الأمور إلى لجان مختصة ومن ثم يؤخذ قرار في الاجتماع العام، لكي لا يبقى الموضوع كلاماً عاماً. وأعتقد أن أهم لجنة يجب تشكيلها في هذا المؤتمر هي لجنة المصالحة الوطنية التي يجب أن تشق طريقها، ونحن أول من رفع رايتها، ونحن مسرورون اليوم بأن قوى كثيرة تنضم عملياً إلى هذا الموقف، هذا أولاً. ثانياً، عندما تم الحديث عن جنيف2 تحدث الروس وأطراف دولية أخرى عن أنه من الممكن أن ينقسم هذا المؤتمر إلى لجان، لذلك فأنا لست أفهم هذه المبالغة وهذا التخوف من الحديث عن موضوع اللجان الفرعية التي يمكن أن تبحث قضايا تخصصية. لدينا موضوع المصالحة الوطنية وموضوع الإغاثة وموضوع المعتقلين وموضوع المختطفين وموضوع الإرهاب من الخارج وعشرات القضايا التي لا يمكن أن تُبحث في مكان واحد وجلسة واحدة، حيث أنها تحتاج لتخصصات، ومن ثم يجري أخذ القرارات بشكل نهائي في الجلسة العامة التي يجب أن تُمثّل بها كل أطياف المعارضة، ونحن اليوم مسرورون أيضاً من أن جميع الذين كانوا يشكّون بضرورة تمثيل كل أطياف المعارضة أصبحوا اليوم قريبين من هذه الفكرة، فالأمريكيون يتحدثون بهذا الموضوع حالياً إضافة إلى المعارضة الخارجية التي كانت تضع «فيتو» على هذا الأمر حيث أن هذا «الفيتو» قد خفّ كثيراً، وبالتالي فإننا نرى حلحلة في الجو عند قوى إقليمية وداخلية، ونرجو أن تسير الأمور بخير وأن يؤدي مؤتمر جنيف المهمة المطلوبة منه.

● ربما تَلمس هذه الحلحلة التي تحدثت عنها أيضاً عند الجانب الروسي حليف النظام السوري لناحية الحديث مع المعارضة حول موضوع هيئة الحكم الانتقالية، فهل هذا ما يجري التحضير له؟ أي إن كل هذا الجو من الحلحلة قد يفضي في الجولة المقبلة من المؤتمر إلى هيئة حكم انتقالية تمهّد لرحيل بشار الأسد؟

أولاً، يجب عدم اختصار جنيف1 بهيئة الحكم الانتقالية. ثانياً، يجب تفسير معنى هيئة الحكم الانتقالية لأنها غير مفسرة في نص جنيف1، وهذا التفسير يحتاج إلى توافق. بالنسبة لرأيي الشخصي، يمكن أن تكون حكومة وحدة وطنية مصغرة هي المقصودة في جنيف1، هذا تفسير واجتهادات.

● وماذا بالنسبة للصلاحيات؟

طبعاً، فالحديث المقصود هو حول الصلاحيات، وبالتالي فإن المهم ليس الاسم أو العدد، بل الصلاحيات هي المهمة ولذلك فإن هذه القضية بحاجة إلى حديث ولا يمكن أن تجري إلا بالتوافق، والتوافق يعني أن تقدّم جميع الأطراف التنازلات

الضحية الوحيدة لاستمرار العناد في الحسم العسكري عند هذا الطرف أو ذاك هو الشعب السوري الذي يحتاج إلى إغاثة إنسانية وهذه هي القضية الكبرى التي ينبغي التركيز عليها

الإنسانية في سورية سيعاقبه الشعب بالنهاية

موضوعات المصالحة الوطنية والإغاثة والمعتقلين والمختطفين والإرهاب من الخارج وعشرات القضايا لا يمكن أن تُبحث في مكان واحد وجلسة واحدة وهي تحتاج للجان فرعية ويجب عدم اختصار جنيف1 بهيئة الحكم الانتقالية التي تحتاج إلى تفسير يحتاج بدوره إلى توافق والأهم هي الصلاحيات

اللازمة للوصول إلى النتيجة المطلوبة وهي إيقاف الإرهاب الخارجي وإيقاف العنف الداخلي والبدء بعملية سياسية جدية توصل سورية إلى التغيير الديموقراطي الوطني الجذري الشامل المنشود. هذه هي مهمات الهيئة الانتقالية وهذا هو المطلوب اليوم.

● هناك نقطة جرى الحديث عنها اليوم في موسكو وهي مسألة توسيع وفد المعارضة المفاوض في جنيف، أنتم ما تصوركم لهذه النقطة؟ وما هي مطالبكم؟
نحن تحدثنا ومنذ البدء مع الأصدقاء الروس ومع الراعي الدولي الثاني المتمثل بالأمريكيين وقلنا لهم بأننا ناضلنا خلال سنوات وسنوات لكي تتغير المادة الثامنة القديمة من الدستور السوري والتي كانت تقول بالحزب القائد، أفيعقل الآن أن يأتي إلينا ويُنصّب علينا حزب قائد جديد وزعيم للمعارضة؟! المعارضة في سورية تعددية بطبيعتها، لذا يجب تمثيل كل أطراف المعارضة، وإن احتكار حق تمثيل المعارضة من طرف ما سيؤدي إلى إجهاض مؤتمر جنيف، في حين أن إنجاح مؤتمر جنيف2 يتطلب تمثيل كل أطياف المعارضة.

● سيد قدري، هل تعدّون أنفسكم وحزبكم من المعارضة السورية؟
دائماً وأبداً وقبل الأحداث بعشر سنوات، وإذا لم تكونوا ترونا بكاميرا «العربية» فهذا لا يعني بأننا لسنا معارضة، إن الشعب السوري يرانا.

● لا أبداً، بدليل أنك حاضر معنا اليوم يا أستاذ قدري..
اليوم.. بعد ثلاث سنين من الأزمة السورية! وهذا شيء جيد، فالأفضل أن تأتي متأخراً من ألا تأتي أبداً.

● نحن لا نغيّب أحداً أستاذ قدري، ويبلغني الآن الزملاء بالكونترول أنه تم الاتصال بك بالأسبوع الماضي.. لقد طُلبت مرتين في الأسبوع الماضي لكني تريّثت إلى اليوم.

● لماذا؟ طالما أنه لديكم ما تقولونه كمعارضة وترفضون أن يُنصّب عليكم حزب ناطق باسم المعارضة كما تقول، فلماذا تبتعدون عن التصريح وتتريثون؟
هذه القضية أنا أقدّرها، وأنا أحدد متى أصرّح ولا أصرّح، ولا يملي عليّ أحدٌ شيئاً. لقد رأيت أنه من المناسب الآن أن أدلي بتصريح بسبب وجود أمور جديدة تتطلب الإدلاء بوجهة نظرنا، فنحن لسنا جماعة «تعا تعا.. روح روح»..!!

● من تقصد هنا؟
أقصد النظام والمعارضة الخارجية، حيث أن قسماً من النظام وقسماً من هذه المعارضة معتادون على التعامل مع الناس بطريقة «تعا تعا.. روح روح» ونحن لسنا كذلك، نحن قرارنا من رأسنا ولا أحد يُملي علينا...

● لهذا السبب سألتك أستاذ قدري إن كنتم تعتبرون أنفسكم من المعارضة، فإذا كنت عاتباً على النظام وعلى المعارضة الخارجية، فأين تضع السيد قدري جميل وحزبه؟
كلمة «عاتب» قليلة، أنا معارض للنظام بسياساته الاقتصادية والاجتماعية وببنيته السياسية، ومعارض للمعارضة الخارجية بمطالبها السابقة للتدخل الخارجي والتي بدأت لحسن الحظ تقلع عنها شيئاً فشيئاً. نحن المعارضة الحقيقية التي ترفض التدخل الخارجي وتريد التغيير الداخلي. لقد انتهينا من نغمة أن مقدار المعارضة هو مقدار استدعاء التدخل الخارجي، فنحن في سورية كمعارضة وطنية فرضنا نموذجاً جديداً يختلف عن النماذج التي سبقت في العراق وليبيا ويوغسلافيا.

● أعود إلى مسألة توسيع المعارضة، وأنا أريد أن آخذ منك أكبر قدر من التصريحات لكي نفهم المشهد بأكمله وبغض النظر عن أي مواقف أو أي هجوم. قلت في تصورك للحل بأنه يجب أن يكون هناك حوار وبدء لعملية سياسية، الآن هناك موعد مرتقب لجنيف فما هي مطالبكم؟
تمثيل متوازن لكل أطياف المعارضة اليوم، لكي نستطيع أن ننكب على المهمة الأساسية وهي إغاثة الشعب السوري أولاً، وكل ما تبقى هو تفاصيل. اسمع ما سأقوله! بعد كل ما جرى فإن تسعين بالمئة من الشعب السوري لم يعد يهمه معارضة أو موالاة، حيث أنه يريد أن يعيش وأن ينتهي من هذه الكارثة التي تتفاقم، هذا الذي يجب أن يفهمه الجميع وكل سياسي جدّي يجب أن يتعامل مع القضية على هذا الأساس، وإلا فالشعب السوري سيعاقب الجميع في نهاية المطاف.

● أستاذ قدري، في ظل هذا التوسيع أو في عدمه، هل تتوقع نتائج إيجابية في الجولة المقبلة من جنيف؟
نحن قلنا بأن مجرد انعقاد جنيف يعني بأن أفق الحل السياسي الذي كان مغلقاً قد فُتح، وفتح هذا الأفق- بغض النظر عن شكل التمثيل الآن- سيعيد الفرز والاصطفافات في الداخل السوري وهذا شيء هام جداً والحمدلله أن هذه العملية قد بدأت. عندما تقوم قوى إقليمية ودولية الآن بإعادة النظر بمواقفها فهذا أمر جيد، وأنا مسرور كثيراً بتصريح أحد المسؤولين الأمريكيين مؤخراً حول أنهم- أي الأمريكيون- ليسوا ضد تمثيل كل أطياف المعارضة، على الرغم من أن موقفهم ومن خلال حديثي مع روبرت فورد قبل حوالي ثلاثة أشهر لم يكن بهذا السياق، لكن تطوراً جرى في موقفهم. واليوم عندما تتخذ القيادة السعودية قراراً صارماً بوقف الإرهاب في سورية عملياً ومعاقبة الذي يقاتل خارج الأراضي السعودية أو الذي ينتمي إلى تنظيمات إرهابية، فهذا أمرٌ إيجابي وسيساهم إيجابياً في حل المشكلة السورية، لذلك فعلى الجميع أن يأتوا إلى كلمة سواء وأن يجدوا الخطوات الضرورية للسير إلى الأمام في حل الأزمة السورية.

مجرد انعقاد جنيف بغض النظر عن شكل التمثيل الآن يعني بأن أفق الحل السياسي الذي كان مغلقاً قد فُتح وهذا سيعيد الفرز والاصطفافات في الداخل السوري

● أستاذ قدري، لقد أنهيتَ كل الأسئلة التي حضّرتها لهذه المقابلة، وأريد أن أستأذن من الزملاء، الأستاذة المعدّة والمخرج، لكي افتح المجال لك الآن لكي ترد على أي شيء أو تقول أي شيء.. ربما عن سؤال لم أطرحه أنا في هذه المقابلة، فقط لكي لا تعتبر أننا نغيّب أحداً، تفضل الكلمة لك إذا كنت تريد أن تقول أي شيء.
أنا لا أريد من حيث المبدأ أن أقول شيئاً، لكنك لن تقنعني بأنكم لم تغيّبونا لمدة ثلاث سنوات عن سابق عمدٍ وإصرارٍ وتصميم. الآن الظرف تغيّر، والشعب السوري يعترف بنا وهذا أهم شيء، واعتراف الشعب السوري هو الذي وضعني هنا اليوم وليس أحدٌ آخر، وشكراً.

من الذاكرة

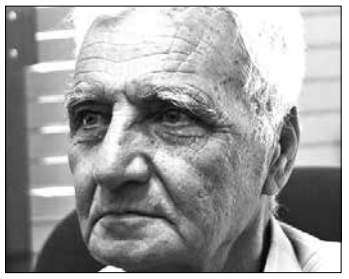

■ محمد علي طه

ساعة لقلبك

قبل انتشار التلفزيون، كانت محطات الإذاعة تستقطب جمهور المستمعين ببرامجها المتنوعة وأغانيها وحفلات الطرب المنقولة من صالات المنتديات العامة أسبوعياً أو شهرياً، ومن أشهر محطات تلك المرحلة إذاعة القاهرة، وأذكر من برامجها برنامج «ساعة لقلبك» يبث مرتين في الأسبوع، نجماه «خواجة بيجو» صاحب حانة صغيرة، و«أبو لمعة» أحد زبائن الحانة ديدنه الكذب واختلاق الأحداث والحوادث الخيالية المبالغ فيها، وهذه بعض نماذجها:

– «الخميس يلي فات كنت أسير وأنا مشغول البال وحزين في شارع الملك فؤاد رأيت طيارة على الرصيف، والطيار ينادي «راكب ع أمريكا» فقلت «جت والله جابها» سأسافر وأمضي ساعتين وأعود منشرحاً».

– «بالأمس استطعت بسيارتي التي أقودها بنفسي قطع المسافة بين القاهرة والاسكندرية بأقل من نصف ساعة، ولشدة سرعة السيارة كنت وأنا أجتاز المنعطفات الدائرية أرى اللوحة الخلفية لسيارتي!!».

وكان هدف هذه الأكاذيب إمتاع المستمعين وتسليتهم وإثارة الضحكات من القلب.

أما اليوم فأنت ترى وتسمع على شاشات التلفزيون برامج «سياسة ووعظ» نجومها تفوقوا بما لا يقاس على أكاذيب «أبو لمعة»، وديدنهم سعي محموم لبث الفرقة والتعصب وسفك الدماء، بالتضليل الصارخ وخلط الأوراق وتعكير المياه، **لحرف الصراع عن مساره الحقيقي بين الظالمين والمستضعفين، بين حيتان النهب والمنهوبين، بين الفاشيين والشعوب، بين الظلاميين والمتعطشين إلى النور والتقدم، وتوجيه الصراع إلى اقتتال بين أبناء الوطن الواحد.**

ومن نماذج هذه البرامج برنامج «الاتجاه المعاكس» و«ساعة حرة» و«منابر الديموقراطية» والمماحكات التي انحدرت إلى الحضيض، فانقلبت المعايير فأصبحت الخيانة وطنية، والوطنية خيانة، والعمالة ميزة يفتخر بها، والانحياز إلى الشعب والدفاع عنه وصمة عار.. ويا للهول!!

ومسك ختام الزاوية أعزاءنا القراء أبيات شفافة للشاعر رياض أبو جمرة:

جريمة الوردة أن تفوح..
جريمة المحب أن يبوح
جريمة الكادح أن يشيد الصروح..
جريمة الطبيب أن يضمد الجروح
جريمة الفارس أن مهره جموح..
جريمتي أني شفيف الروح

فكيف يا أحبّتي عن هذه الحمأة أنأى؟!!

عودة الاتصالات لمحافظة الحسكة

مر نحو شهر تقريباً على عودة الاتصالات الخليوية والإنترنت إلى مدن وبلدات محافظة الحسكة بعد انقطاع طويل بدأ بشكل متقطع مع الأشهر الأولى للأزمة السورية وسط تفاؤل شعبي كبير يرافقه قلق حقيقي من مصير مئات العاملين على بيع الخطوط والمستلزمات الخاصة بالشبكة الخليوية التركية التي تغطي العديد من مدن وبلدات المحافظة المحاذية لتركيا شمالاً.

■ قحطان العبوش- القامشلي

يوجد في سوق مدينة القامشلي الرئيسي عدد كبير من المحلات التي تقدم خدمة بيع الخطوط وتسديد الفاتورة بشكل علني وبأسعار معقولة، وحولت هذه المحلات نشاطها للشبكة التركية، كما افتتحت الكثير من المحلات الجديدة لمواجهة الإقبال الكبير بعد اليأس من عودة الشبكة المحلية للعمل مجدداً. ويواجه مئات العاملين في هذا القطاع مخاطر توقف عملهم وتحولهم لعاطلين عن العمل.

الشبكة المحلية والبطالة!

وبدأت إحدى شركتي الخليوي اللتين تقدمان خدمة الاتصالات الخليوية والإنترنت عالي السرعة بصيانة عدد من أبراجها وسط تحسن كبير في تغطية الشركة الأخرى، ويقول عدد من أصحاب المحلات إن خدمة الإنترنت الخليوي والثابت «ADSL» الذي تقدمه مؤسسة الاتصالات ستعود أيضاً.

ويتحاشى أصحاب المحلات التي تبيع الخطوط التركية أن يتحدثوا للصحافة أو أن يكشفوا عن أسمائهم الحقيقية أو حجم مبيعاتهم، لكن زيارة المحل كزبون يمكن أن تكشف عن الكثير من التفاصيل من ناحية الأسعار ومناطق تغطية الشبكة في أحياء المدينة، ويلاحظ ازدحام الزبائن على تلك المحلات.

الشركات التركية تغزو السوق

واستقطب هذا القطاع الكثير من العاملين الجدد نتيجة إقبال كبير يعود لكونه قطاعاً ناشئاً، حيث يستلزم من الراغبين باقتناء خط خليوي تركي الحصول على جهاز موبايل مسجل في تركيا، ومودم خاص بالإنترنت، وملاحق أخرى، وبين هذه التفاصيل شهد هذا القطاع انتعاشاً وأرباحاً دفعت كثيراً من العاطلين عن العمل للدخول إلى السوق.

وتغيبت الأرقام والإحصائيات الدقيقة حول قيمة استهلاك الاتصالات التركية، بسبب عدم وجود إحصائيات رسمية يمكن العودة لها، لكن حجم نمو السوق يدل على إنه يدر مبالغ كبيرة للشركات التركية، ومصدر رزق لأصحاب هذه المحلات الذين يستعينون بوسطاء سوريين يقيمون في تركيا لتأمين مستلزمات محلاتهم.

تعكس عودة الشبكة المحلية للعمل مع تراجع المواجهات المسلحة تحسناً مقبولاً في الوضع العام للمحافظة

النقمة والنعمة

ويعد كل محل من محلات تقديم خدمات الشبكة التركية بمثابة مركز خدمة تابع للشركة التركية، وإذا ما استمرت الشبكة المحلية، سيقتصر عمل هذه المحلات على بعض الخدمات البسيطة، وستضطر للاستغناء عن عدد من العاملين فيها، حيث تقدم مراكز الخدمة التابعة لشركتي الخليوي في سورية غالبية الخدمات للزبون.

وفي مدينة القامشلي وحدها يوجد نحو عشر مقاهي إنترنت افتتحت خلال الفترة الماضية من دون ترخيص وتعتمد على الشبكة التركية، وستواجه هذه المحلات مصير الإغلاق إذا ما عادت الشبكة المحلية والإنترنت الثابت بسبب منافسة الأسعار لمصلحة الإنترنت المحلي.

هدوء يوازي التسويات

وبالإضافة لهذا القطاع الطارئ، ولدت الكثير من المهن الجديدة خلال الأزمة التي تمر بها البلاد، كبيع المحروقات والغاز، ومولدات الكهرباء، وغيرها، وقد يكون حل الأزمة السورية بالنسبة للعاملين بهذه المهن بمثابة قطع أرزاقهم ما لم يجدوا البديل.

وتعكس عودة الشبكة المحلية للعمل مجدداً بغض النظر عن سبب انقطاعها، مع تراجع المواجهات المسلحة التي يشهدها ريف المحافظة، تحسناً مقبولاً في الوضع العام للمحافظة، يوازي التسويات التي شهدتها بعض أرياف العاصمة دمشق، ولاسيما برزة، والمعضمية.

العنف المدرسي... حلول وإمكانات

«العنف المدرسي نقيض التربية الحديثة، فهو يهدد الكرامة الإنسانية ويخالف كل القيم الحضارية والسامية، لأنه يقوم على تهميش الآخر ورفضه وتصغيره والحط من قيمته الإنسانية، وبالتالي يولد إحساساً بعدم الثقة وتدني مستوى الذات. وإذا كان العنف مرفوضاً بالمعنى الأخلاقي فإن العنف الذي يمارس تجاه الطالب لا يتماشى مع أبسط حقوقه في التعبير عن ذاته ويؤسس لثقافة اجتماعية مشوهة عفى عليها الزمن وخاصة إذا كان العنف يقمع ذلك الحق تحت شعار التربية».

■ عابدين رشيد

ولذلك فإن المدرسة تعد إحدى وسائط التنشئة الاجتماعية الهامة التي أوكل إليها المجتمع مسؤولية تحويل أهدافه وفق فلسفة تربوية عصرية إلى عادات سلوكية تؤمن النمو المتكامل والسليم للتلاميذ إلى جانب عمليات التوافق والتكيف والإعداد للمستقبل، ومن خلال المدرسة يتشكل الوعي الاجتماعي والسياسي ويكتسب التلميذ المعارف والمهارات لمزاولة نشاطه الاقتصادي.

تراجع العملية التربوية والتعليمية

إلا أن انتشار ظاهرة العنف والفوضى في المدارس بات يهدد أكثر من أي وقت مضى دور المدرسة في إصلاح المجتمع ورسم ملامحه المستقبلية لينعكس على تراجع تاريخي في العملية التربوية والتعليمية برمتها من خلال تكريس الفكر التلقيني مكان الفكر التحليلي والنقدي البنّاء، لتتحول المدرسة إلى منتج استهلاكي نتيجة للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي أرهقت المجتمع والدولة وقوننت ثقافة الفساد.

ومن جانب آخر لم تكن الأسرة والموروث الثقافي والتنشئة الاجتماعية الخاطئة للطفل بالإضافة إلى الحرمان والفقر إلا عوامل مساعدة في انتشار ظاهرة العنف المذكور وكذلك مساهمة دور الإعلام والأفلام التي حرضت وتحرض على المزيد من اكتساب العادات والسلوكيات التي تشجع العنف كل ذلك في غياب دور المدرسة والمعلم للحصانة المطلوبة لمواجهة ظاهرة العنف التي تركت بآثارها على التلاميذ مشاكل نفسية مختلفة منها «الانعزالية–الاكتئاب– الإحباط– الخوف... إلخ». وانعكاس ذلك بشكل سلبي على الأداء والمتمثل في انخفاض مستوى التحصيل الدراسي والتسرب والتأخر والهروب والإكراه من المدرسة والمعلم.

إلغاء ثقافة العنف

وبغض النظر عن أشكال العنف ومظاهره سواء من المدرسة والمعلم على الطالب أو اعتداء الطالب على المعلم وانتهاءً بالمشاجرات الطلابية فيما بينهم، فإن المسؤولية الوطنية والتربوية تقتضي إلغاء ثقافة العنف بكل ألوانه في «المجتمع– الأسرة– المدرسة» بسبب العلاقة الجدلية التي تربط تلك العناصر الثلاثة مع بعضها، وضرورة أن يتجلى ذلك في عقد ندوات حوارية بين المعلمين وأولياء الأمور في المدرسة لمناقشة أسباب العنف ووضع الحلول بالطرق الوقائية والعلاجية واستخلاص النتائج لتسهيل مهمة المدرسة في إصلاح المجتمع.

النتائج تثير الشكوك حول «المصداقية»

تلاعب سيجر «الويلات» على البناء المعماري السوري

اتهم خريجون من كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق، كليتهم بالتورط بعملية «تلاعب» في نتائج امتحان القبول بقيد الماجستير الأخير، حيث وجد الطلاب المشتكون أن «بعض اللوحات التي تم عرضها في بهو الكلية على أنها ناجحة وحصلت على أعلى العلامات، لا تستحق ذلك» وقالوا إن «المحسوبيات والواسطة تحكمت بلجنة التحكيم ما أدى إلى هذه النتائج».

■ جيفارا الصفدي- قاسيون

وبحسب شكاوى الطلاب التي وردت إلى صحيفة «قاسيون» فإن «نتائج امتحان القبول المعياري لقيد الماجستير في الكلية أثارت الشكوك حول مصداقية التصحيح لوجود تصاميم غير جدّية ولا ترقى للهندسة حتى، إلا أنها نجحت وحصلت على أعلى الدرجات».

وتابعوا «هناك تفاوت كبير بين الدرجة التي حصل عليها بعض الخريجين المتقدمين إلى امتحان القبول لقيد الماجستير وبين المجهود المبذول على التصاميم التي عرضت في بهو الكلية ، فبعض اللوحات كانت فارغة بنسبة 72%، وبعضها الآخر لا يرقى لمستوى مهندس خريج، وهذا الموضوع كان واضحاً بالنسبة لطلاب الهندسة المعمارية الذين درسوا معايير التقييم في الكلية، فكيف تتغاضى عنها لجنة التحكيم وعمادة الكلية؟».

المماطلة والتأخير؟!

ونقل الخريجون المشتكون على لسان أحد أساتذة الكلية دون ذكر اسمه، قوله بأن «الأسماء كانت معروفة ومكشوفة خلال الامتحان وهذا مخالف لقوانين الامتحانات في الجامعات السورية كافةً» مشيرين إلى أنه «هناك أمور أخرى غير واضحة حصلت في الامتحان، وهي المماطلة والتأخير بإصدار النتائج فبعد أربعة أشهر من التقدم إلى المفاضلة الأولى، طلب من الطلاب إعادة تقديم المفاضلة مرة أخرى لسبب مجهول».

وتابع الطلاب إن «تقديم طلبات المفاضلة مازال مفتوحاً حتى اليوم، ما يعتبر تأخيراً كبيراً مقارنةً بباقي الجامعات السورية التي أنهى طلاب الماجستير فيها الفصل الأول».

وأنشأ المشتكون صفحات على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، وعرضوا عليها التصاميم الناجحة وقارنوها مع تصاميم وأعمال أخرى حصلت على الدرجة ذاتها أو درجة أقل.

إعادة الإعمار في خطر!

وتعتبر مهنة الهندسة المعمارية من المهن الحساسة كونها تمس بشكل مباشر قطاع العمارة في البلاد، إلا أن «التلاعب بالنتائج ودخول المحسوبيات فيها قد يهدد مرحلة إعادة الإعمار القادمة ويجر الويلات على البناء المعماري السوري" بحسب الخريجين المشتكين ، الذين أضافوا قائلين إن «المحسوبيات والواسطة كانت موجودة في كلية هندسة العمارة سابقاً وماحدث في امتحان الماجستير هذا العام لم يكن القضية الأولى بهذا الصدد».

ومن جهة أخرى، كان لعمادة كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق عدة نقاط تثبت من وجهة نظرها أن «تقييم امتحان القبول في الماجستير كان حرفياً ومعيارياً جداً وأن النتائج كانت عادلة» بحسب وصفها، وعلى ذلك قال عميد كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق محمد يسار عابدين في اتصال هاتفي مع إحدى الإذاعات العاملة في سورية ، إن «الامتحان الذي تم هذا العام كان امتحاناً وطنياً لكل طلاب هندسة العمارة في الجامعات الخاصة والحكومية، ولكن لضيق الوقت تم اعتبار الامتحان ذاته كامتحان للتقدم لدراسة الماجستير» ، أما بالنسبة لشكاوى الطلاب التي وردت حول وجود «واسطة» أو محسوبيات في عملية التصحيح لبعض اللوحات التي قدمت في الامتحان قال عابدين إن «ظاهرة عدم رضا الطلاب هي ظاهرة دائمة نعاني منها في كل عام».

تعتبر مهنة الهندسة المعمارية من المهن الحساسة كونها تمس بشكل مباشر قطاع العمارة في البلاد إلا أن التلاعب بالنتائج ودخول المحسوبيات سيهدد مرحلة إعادة الإعمار القادمة ويجر الويلات على البناء المعماري السوري

للكلية نظرة أخرى..

وتابع عميد الكلية أن «مركز القياس والتقويم قد وضع لجنتين للتقييم، الأولى اختارت الأسئلة والثانية حكّمت اللوحات، وفي كلتا اللجنتين تم اختيار الأعضاء بطريقة مدروسة بدقة وعناية، كما أن هذه اللجان تتغير سنوياً وهي مراقبة ويتم الإشراف على أدائها من مركز القياس والتقويم الذي يعتبر المسؤول عن اختيار أعضاء اللجان بعناية».

وعن معايير التصحيح، قال عابدين إن «لجنة التصحيح تعتمد في عملها على أسس ومعايير معينة كون الامتحان ليس مؤتمتاً، وذلك يتطلب الاعتماد على نظرة مصحح خبير يحكّم عمل الطالب باللوحة المقدمة ، وبالتالي فمن الصعب للطالب ذاته أن يقيّم عمله أو عمل غيره وهذا ما يدفعه للاعتراض على درجة زميله التي قد تكون أعلى من درجته».

التعليم العالي هي المعنية

وحول رأيه في أحد المشاريع المقدمة في الامتحان والتي اعتبرها الخريجون بأنها نجحت بـ«الواسطة»، قال عميد كلية الهندسة المعمارية إن «هذا المشروع عرض في بهو الكلية من زاوية واحدة وليس بشكله الكامل، وبالتالي لا يمكن الحكم عليه بشكل دقيق إلا في حال عرضه بشكل كامل» مشيراً إلى أن «شكاوى الخريجين مبالغ بها حيث لا يمكن أن يكون هناك إجماع كامل من قبل الخريجين على وجود واسطة». وأردف عميد «الكلية في النهاية ليس لها علاقة بالشكاوى، وإنما المعني والمسؤول في هذا الموضوع هو وزارة التعليم العالي وتحديداً مركز القياس والتقويم ، حيث سبق وتقدم الخريجون بشكاوى معترضين على نتائجهم وحالياً تتم دراستها».

وحول تأخر نتائج فحص الماجستير بكلية الهندسة المعمارية، أكد عابدين أن «ذلك كان نتيجة اندماج الامتحان الوطني مع امتحان الماجستير، إضافةً لصعوبة الوصول إلى بعض الكليات الموجودة في محافظات أخرى، وحالياً الوزارة قيد وضع أسماء المقبولين».

«كرم زائد» بالعلامات!

وفي إجابة لسؤاله عن إمكانية إعادة النظر بعلامات التصاميم، تمنى عابدين أنه «في حال تم إعادة النظر بموضوع المتقدمين لامتحان الماجستير مرة أخرى ، أن تكون اللجنة المقيّمة هذه المرّة فعلاً حكيمة وقاسية على الخريجين» مؤكداً أنه «كانت هناك مراعاة وكرم زائد بمنح العلامات في بعض المشاريع المتقدمة هذا العام، وهذا لا يعني أن اللجنة التي قيمت مشاريع هذا العام لم تكن دقيقة ومهنية».

وفي نهاية حديثه أشار عابدين إلى أن الخريجين المتقدمين لامتحان القبول بالماجستير بكلية هندسة العمارة لم يتقدموا بشكوى رسمية إلى عمادة كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق بعد، واقتصرت شكاويهم على صفحات الفيسبوك ووسائل الإعلام لا غير.

صدور النتائج بعد طول انتظار

أعلنت وزارة التعليم العالي بداية شهر شباط الحالي عن صدور نتائج مفاضلة الدراسات العليا للهندسة المعمارية للعام الدراسي الحالي لخريجي الجامعات الحكومية والخاصة وغير السورية، وذلك بعد شكاوى الطلاب من تأخرها.

وقد بينت الوزارة في إعلانها بأن عدد خريجي الجامعات الحكومية المقبولين في الدراسات العليا للهندسة المعمارية للعام الدراسي الحالي بلغ 86 طالباً، فيما كان عدد المقبولين من خريجي الجامعات الخاصة وغير السورية 5 طلاب.

وأوضحت الوزارة في إعلانها «أنه تم قبول رغبات الطلاب بناء على أساس علامة الامتحان الوطني وعند التساوي تم اعتماد معدل التخرج الأعلى في القبول».

ولفتت وزارة التعليم العالي إلى أنه بإمكان الطلاب الاطلاع على النتائج الكاملة للمفاضلة على موقعها الالكتروني.

■ ■

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

صلح فعلاً... وربع المدة!!

من استقراء المادة 172 وما بعدها من قانون العقوبات نرى أن للقاضي أن يفرج عن كل محكوم عليه بعقوبة مانعة أو مقيدة للحرية جنائية كانت أم جنحوية بعد أن ينفذ المحكوم عليه ثلاثة أرباع عقوبته إذا ثبت أنه «صلح فعلاً».

على أن العقوبة لا يمكن أن تنقص عن تسعة أشهر أما إذا كان الحكم مؤبداً أمكن الإفراج عن المحكوم عليه بعد سجنه عشرين سنة ويمكن إناطة وقف الحكم النافذ أو التدبير الاحترازي المانع للحرية بإخضاع المحكوم عليه للحرية المراقبة طوال مدة التجربة إذا لم يكن الحكم عليه قد قضى بهذا التدبير.

ويمكن أن يشترط فيه قضاء واجب أو أكثر من الواجبات المنصوص عليها في المادة 169 من قانون العقوبات وهي أن يخضع للرعاية ويقدم المحكوم عليه كفالة احتياطية وأن يحصل المدعي الشخصي على تعويضه كله أو بعضه في مدة لا تتجاوز السنتين في الجرائم الجنحوية أو الستة أشهر في المخالفة وثلاث سنوات في الجرائم الجنائية الوصف.

ويعاد إلى تنفيذ العقوبة إذا ارتكب المحكوم عليه قبل انقضاء أجل العقوبة جريمة أخرى أوجبت الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جنحوية الوصف، وبكل الأحوال لا يجوز رد طلب منح ربع مدة الحكم للمحكوم عليه لأسباب تتعلق بظروف الجريمة أو بموضوعها لأن وقف الحكم النافذ قد أجازه القانون لمحكمة الأساس وتركه لتقديرها فلا يجوز مناقشتها فيما ذهبت إليه أمام محكمة النقض لأنه من الأمور الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع.

وأخيراً.. فإن مشروحات إدارة السجن عن إصلاح المحكوم عليه نفسه لا يوجد نص قانوني عليها، وهنا لدينا مشكلة كبيرة لأن التعامل بين النزلاء «المساجين» والحرس «الشرطة» يقوم على قاعدة فساد مالي كبير لا أعتقد أنه خاف على المسؤولين في وزارة العدل ووزارة الداخلية حيث أن الكثير من النزلاء المحكوم عليهم «السجناء» يدفعون الغالي والنفيس للحصول على تقييم ضمن مشروحات إدارة السجن تفيد بإصلاح المحكوم عليه نفسه، وتكون تلك المشروحات على سبيل الاستئناس في حسن تقدير القضاة لمنح ربع مدة الحكم للمحكوم عليه لأن إدارة السجن هي الإدارة الوحيدة المسؤولة عن تصرفات السجين خلال مدة سجنه وهي أعلم الناس بأحواله.

ونحن هنا نناشد وزارة العدل للتدخل الفوري وتقنين هذا الموضوع تحت قاعدة أن السجن هو «إصلاح للمحكوم عليهم» دون ترك الموضوع لإدارة السجن وتقديراتها التي غالباً ما تحكمها المصالح الخاصة.

يحدث في حلب..

الكهرباء بين الإرهاب والفساد

برزت في ظل استمرار الأزمة السورية والحصار الظالم لمدينة حلب المنكوبة وريفها تداعيات وآثار كارثية عديدة طالت جميع الأهالي في حياتهم وكرامتهم وممتلكاتهم ولقمة عيشهم، وتحولت مع استمرار المواجهات المسلحة بين طرفي الصراع إلى أزمة إنسانية عميقة مستمرة.

■ م. نضال حميدة

ومن أهم الآثار الكارثية المستمرة مشكلة الكهرباء والانقطاع شبه الدائم والمتكرر لساعات طويلة ولعدة أيام، ومدى تأثيره الكبير على مختلف مناحي حياة الأهالي في أغلب مناطق مدينة حلب وريفها، وأيضاً على المحلات وأصحاب المهن والطلاب وغيرهم.

المولدات والسوق السوداء

انتشرت في هذه المناطق ظاهرة «المولدات الكهربائية» كبدائل للطاقة الكهربائية، وذلك لتوقف المحطة الحرارية، التي كانت تغذي المدينة والريف بالكهرباء رغم الانقطاعات المتكررة، عن العمل بسبب حصار المسلحين وقطع الإمدادات اللازمة لتلك المحطة من الغاز والمازوت والفيول.

ونتيجة للأعمال العسكرية والاشتباكات الدائرة، فقد قام المخربون بسرقة الأسلاك ومحطات التحويل وبيعها في «السوق السوداء»، أو تم إحراقها نتيجة للمواجهات المسلحة، مما أضطر العديد من الأهالي وأصحاب المحلات «الميسورين» إلى استخدام هذه المولدات التي تعمل على «المازوت- البنزين- الكاز» على الرغم من غلاء ثمنها وصعوبة تأمين المحروقات اللازمة لتشغيلها إلا عن طريق «السوق السوداء» وبأسعار مرتفعة محررة من أي ضبط تمويني. فتحولت أغلب شوارع مدينة حلب إلى «كازيات» متنقلة على مرأى من الجهات المختصة.

تلوث بيئي وبصري

انتشرت ظاهرة «المولدات الكهربائية» بشكل عشوائي في الشوارع العامة وحتى داخل الأبنية السكنية والمحلات كبديل للكهرباء المقطوعة عن أغلب مناطق حلب وريفها.

كما انتشرت بعد توقف وتخريب معظم محطات الوقود في المدينة والريف «المحروقات المغشوشة» التي تباع علنية في الشوارع، فهي مخلوطة بمواد أخرى تضر بالمحركات وتلوث الجو عند احتراقها.

تقوم هذه المولدات إضافة إلى عدم جودتها الكهربائية والميكانيكية بنشر نواتج الإحتراق وسمومها في الجو والهواء الطلق والذي بدوره يلوث البيئة والصحة العامة، وأهم هذه الغازات «أول أكسيد - ثاني أوكسيد الكربون- أوكسيد الرصاص والنتروجين».

فهي تلحق ضرراً وخللاً كبيراً بالصحة وخاصة جهاز التنفس لدى الأطفال والمرأة الحامل والمسنين ومن يعانون مرض الربو التحسسي.

بيع الكهرباء..

والأمر الآخر الناتج عن الانتشار الجنوني لهذه المولدات هو الضجيج والأصوات المزعجة التي تصم الآذان وتؤثر على الجملة العصبية لدى الإنسان، وتحدث توتراً نفسياً وعصبياً على من حولها. علماً أنها مستوردة عن طريق تجار الأزمات دون أن تكون خاضعة للشروط الخاصة بالسلامة العامة والبيئة.

والأنكى من ذلك تحول بعض تجار الأزمات إلى مجال بيع الكهرباء للمواطنين من هذه المولدات وذلك بمد أسلاك كهربائية بشكل عشوائي إلى منازل الزبائن دون مراعاة شروط السلامة العامة والأمان، ما قد تحدثه من أخطار تهدد حياة الإنسان أو إمكانية حدوث حرائق تطال بيوتهم وممتلكاتهم. كل ذلك يحدث على مرأى من الجهات المختصة دون أن تحرك ساكناً وأيضاً دون أن تتحمل مسؤولياتها في حماية المواطنين وتأمين مستلزماتهم المعيشية ووضع حد لتجار الأزمة.

لقد ضاق الناس ذرعاً من طول الأزمة وتداعياتها من قبل مسببيها ومفتعليها الإرهابيين والفاسدين.

حمص.. بين الحصار والمزايدة!

كثيرة هي المدن والبلدات والأحياء المحاصرة في سورية.. وبعضها تجاوز السنة وقد وصل الأمر في بعضها إلى الموت جوعاً. وأصبح المواطنون المدنيون رهائن لصراع مستمر على أساس الثنائية الوهمية «معارضة/ نظام».. بين ذبيحة وشبيحة وأحياناً بتوافق بين من يدعي تمثيل هذا الطرف أو ذاك..

■ زهير مشعان

حمص القديمة وأحياؤها «باب هود- باب التركمان- تلة الحجارة- الورشة- الزهراوي..» كما في بعض أحياء حلب ودير الزور ودمشق العريقة، أصبحت الحصان الذي يراهن عليه الطرفان المتصارعان، ويتجاهلان بقية الأحياء المذبوحة عمداً مع سبق الإصرار والترصد..

لكن ماذا عن بقية أحيائها المتوترة..؟ حي الوعر من الأحياء الشعبية الكبيرة الذي كان يقطنه حوالي نصف مليون مواطن وبقي فيه حالياً حوالي200 ألف، أي تهجر أكثر من نصفه.. ومن بقي فيه هم فقط الأشد فقراً، ومن يريد الخروج عليه دفع إتاوة للحواجز تتراوح ما بين 10 آلاف و25 ألفاً، في حين يسمح أحياناً لبعض العاملين في الدولة بالمغادرة والعودة معرضين حياتهم للخطر.

بيع وشراء بين..

استولى المسلحون على جميع بيوت حي الوعر ويمنعون أهلها من العودة إليها. وحسب رواية أبناء الحي، فأغلب هذه البيوت يسرقها الذبيحة ويبيعونها للشبيحة، كما حدث ويحدث في الجزيرتين 6 و7. والأطفال يذهبون إلى ما تبقى من المدارس مغامرين بحياتهم، وتغامر بهم أسرهم حتى لا يغرقوا في الجهل فيغرق بعضهم في الدماء نتيجة القصف المتبادل.. ووصل سعر ربطة الخبز إلى150 ليرة سورية واسطوانة الغاز إلى9000، والحسّابة بتحسب.

قصفٌ يطاله ويطال الأحياء الأخرى كـ«كرم الشامي- الغوطة- الإنشاءات» وخاصة في فترة الظهيرة يومي الخميس والجمعة في ذروة الحركة والأسواق..

هي حمص العدية، هي سورية بشعبها وتاريخها وحضارتها التي تخضع للقتل والتدمير والتخريب، هي سورية التي تخضع للحصار الداخلي والخارجي.. وللمزايدة العلنية.

لمصلحة من.. منع دخول «قاسيون» لمشفى السويداء

الحركة في كل شيء حتمية، ولا يمكن الوقوف في وجه الحياة والتغيير، وهذه الحقيقة تستوجب معها مقاومة كل قديم ورفضه لهذا التغيير، ونحن في سورية نواجه تلك العقليات المرتبطة فعلياً بفضاء سياسي قديم يموت تدريجياً، والتي تقاوم واقع تموتها بتصرفات لا عقلانية ومهاجمة كل ما يعبر عن التغيير الجذري والحقيقي.

■ مراسل قاسيون

ما هكذا تورد الأمور!

تلك العقلية ذاتها هي التي واجهت «قاسيون» صباح الثلاثاء 2014/2/4، عندما تعرض أحد أعضاء حزب الإرادة الشعبية لهجوم كلامي من المدير الطبّي ورئيس قسم أمراض الدم في المشفى الوطني بالسويداء الدكتور «مؤنس أبو منصور»، متهماً رفيقنا بالانتماء «لمعارضة لاوطنية»، والصراخ أمام المرضى والممرضين أن صحيفة «قاسيون» غير حاصلة على ترخيص رسمي، وأنه بصفته المدير الفعلي للمشفى يستطيع منع دخول صحيفة «قاسيون» ومنع تداولها في المشفى الوطني بالسويداء، وأكثر من ذلك أنه يستطيع الادعاء على الصحيفة ومحاكمة كاتب المقال المنشور بتاريخ 2013/12/8 تحت عنوان «من معاناة مرضى السرطان في السويداء».

وبعدها أصدر أوامر شفهية لكادر التمريض في قسم أمراض الدم بالامتناع عن قراءة صحيفة «قاسيون» تحت طائلة المسؤولية لمن «يقبض عليه بالجرم المشهود»..!

«قاسيون» منحازة لمصالح الشعب

إن صحيفة «قاسيون» المنحازة لمصالح الشعب الحقيقية من خلال مواجهة الفساد الكبير والكشف عن مواطن العيوب والأخطاء في جهاز الدولة دون مجاملة ولا استجداء للخواطر والمناصب، والعمل لتحقيق التفاعل الجدّي والمسؤول بين جميع الجهات بغية الوصول للحلول العاجلة للمشكلات العالقة، هي جريدة مرخّصة بناءً على قرار المجلس الوطني للإعلام رقم 9/ص/م/خ تاريخ 2013/1/14، وهي لسان حال حزب الإرادة الشعبية المرخص بقرار صادر عن لجنة شؤون الأحزاب تاريخ 2012/6/4، وكانت «قاسيون» قد نشرت رد مدير صحة السويداء كاملاً.

كان أجدر بمدير قسم أمراض الدم إرسال الرد الذي يريده حول المقال المنشور إلى الصحيفة والتعامل بحرفية وأخلاقية بدل الاستعراضات الكلامية والصراخ الذي لا يسمن ولا يغني، وكان أجدر به احترام الصحافة الوطنية وفتح قنوات التعاون معها لتصويب كل خطأ، والالتزام بالقواعد الأخلاقية والمهنية التي تفرضها مهنة الطب الإنسانية.

تعامل غير مسؤول

إننا نستغرب هذا التعامل غير المسؤول الذي لا ينسجم مع أبسط القواعد الإدارية والمهنية التي تمتاز بها مهنة الطب، ونؤكد على ضرورة التعاون والتفاعل بين الصحافة الوطنية وجميع الجهات لمصلحة الوطن

نستغرب هذا التعامل غير المسؤول ونؤكد على ضرورة التعاون والتفاعل بين الصحافة الوطنية وجميع الجهات لمصلحة الوطن والفقراء في ظل الأزمة الوطنية العميقة وتداعياتها الكارثية على البشر والحجر

والفقراء في ظل الأزمة الوطنية العميقة وتداعياتها الكارثية على البشر والحجر، كما نؤكد على ضرورة الكف عن هذه الممارسات التسلطية التي تنتمي لمنطق تجاوزته الحياة وولى زمانه، والتي تعد أحد الأسباب الرئيسية لإدامة الأزمة الوطنية وعرقلة الحل السياسي خدمة لقوى الفساد والتطرف والإرهاب ومشغيلها في الداخل والخارج، وفي ذلك حفاظ على كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

شركة «ويسترن يونيون»..

لماذا تأخير حوالات المواطنين؟!

الأزمة القاسية التي يعاني منها المواطنون السوريون والتي استهلكت كل مدخراتهم، وبات قسم منهم يعيش فقط على ما يرسله له الأقارب والأصدقاء من حوالات، ليعودوا ويغرقوا في دوامة الانتظار والخداع والتأخير لأبسط الأسباب أو تحت حجج واهية.

فكثير من المواطنين اشتكوا مؤخراً من أساليب شركة «ويسترن يونيون- الديار» للصرافة والحوالات، وعرقلتها لهم في استلام حوالاتهم واضطرارهم لقضاء أسبوع كامل من المراجعات المستمرة لتصحيح خطأ بسيط من فرع الشركة في الجسر الأبيض. فمواطنة جرى إعادتها عدة مرات رغم تطابق البيانات، وحجة الشركة في ذلك أنه يوجد خطأ في كتابة حرف الضاد في كنيتها «عوض» بين D و T لأن الاسم يرسل بالإنكليزية.

ومواطنة أخرى أيضاً تعرضت للموقف نفسه من الشركة بسبب تقديم الكنية على اسم الأب وهذا شيء طبيعي في اللغة الانكليزية.

ومواطن آخر اشتكى بأنه اضطر أيضاً لمراجعتهم أربع مرات بسبب تأخر الإدارة في القيام بتصحيح الاسم وتسليمه حوالته المالية.

وعلى الرغم من أن هذه الأخطاء المتكررة بسيطة ورغم تطابق كل البيانات السابقة إلا أنه يجري عرقلة صرف الحوالة من موظفي الشركة.

ويبرر الموظفون العاملون في هذه الشركة ذلك بأن ما يحدث ليس مسؤوليتهم وإنما مسؤولية كل من المرسل والإدارة، حيث يقوم الموظف المسؤول عن ذلك بالاتصال بالإدارة ويشرح لها العلة المتعلقة بهذه الحوالات، إلا أن الإدارة هي التي تقرر صرف الحوالة أو عدم صرفها.؟!

ويتساءل الأهالي حول المغزى الحقيقي من هذه الممارسات المتكررة من الشركة وفروعها، هل هي بذلك تقوم باستثمار أموال الحوالات – المرسلة للأهالي خلال فترة التأخير والانتظار والمراجعات المتكررة بحجة حل هذه الأخطاء– لمصلحتها الخاصة والاستفادة من فائدتها؟!

مدينة جاسم في درعا

سقوط «غير مفهوم».. ومعاناة قاسية

■ مراسل قاسيون

مدينة جاسم التابعة لمحافظة درعا، مسقط رأس الشاعر أبي تمام، تحولت من مدينة آمنة يلجأ إليها أهالي المناطق المجاورة كأهالي «نوى» إلى مدينة تغرق في الظلام والجوع والبرد والحصار وويلات المواجهات المسلحة.

فقبل دخول المسلحين إليها قبل شهر تقريباً رفض الأهالي السماح لهم بذلك وقاموا بمحاولة حماية دوائر الدولة من اللصوص بوضع صفائح حديدية على أبوابها ولحامها. لكن ذلك لم يمنع المسلحين من اقتحامها واستخدامها مقرات لهم.

وبقيت فقط المشفى صامدة لمدة أسبوعين لأن عناصر الجيش فيها رفضوا تسليمها وقاتلوا حتى الموت دفاعاً عنها. والشيء اللافت للنظر أن المسلحين لم يتعرضوا لأي محاولة لمنعهم من الدخول إلى المدينة.

وبسبب القصف على المدينة أصبح وضع المواطنين ومن جاءهم مهجراً من «نوى» صعباً فاضطروا للنزوح في ظل العاصفة الثلجية والبرد والجوع. والأشد فقراً منهم فضلوا البقاء ولو الموت تحت أنقاض بيوتهم، مع قلة المواد الغذائية والمحروقات حيث بلغ سعر الليتر الواحد من البنزين 500 ل.س وربطة الخبز وصل إلى 250 ل.س ولا تؤكل، أما المازوت فنادراً ما يوجد.

بالإضافة لانقطاع أغلب متطلبات الحياة الأخرى.. فالكهرباء مقطوعة منذ حوالي شهر وكذلك وسائل الاتصال والمواصلات. وما تزال معاناة الأهالي مستمرة بين سندان المسلحين ومطرقة القصف المستمر.

وإذا كانت مواجهة المسلحين ضرورة فإن الطريقة التي تتم بها غالباً ما يذهب ضحيتها مواطنون وأبرياء، الأمر الذي كان في كل المواقع يعقد الموقف أكثر.

■■

التضخم المتراكم بين قبل الأزمة .. وبعدها

■ عشتار محمود

تكثر تقديرات تضخم الاقتصاد السوري خلال الأزمة، وكان آخرها تقديرات لصندوق النقد العربي بأن التضخم السنوي لعام 2013 في سورية بلغ 51% عن عام 2012.. بينما التقديرات الحكومية والمصرف المركزي تحديداً حتى نهاية الربع الثالث من عام 2013 كانت أعلى من ذلك، حيث تشير تقارير البنك المركزي حول التضخم السنوي في شهر حزيران 2013 بأنه قد بلغ 92,13%..

وبحسب تعريف البنك المركزي في تقريره الشهري لهذا التضخم، فإنه يحتسب التضخم في شهر محدد بالفرق بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين الشهر من العام المحدد والشهر ذاته من العام السابق له، أما الرقم القياسي فيحتسب بكلفة سلة استهلاكية مكونة من مجموعة مكونات، ويحسب هذا الرقم القياسي بناء على أساس أسعار سنة أساس هي 2005..

هذا الرقم من التضخم مقاس على أساس تقديرات الحكومة لأسعار هذه السلة من جهة، ومن جهة ثانية على أساس تثقيلات لأوزان المكونات الاستهلاكية من الإنفاق، حيث تؤثر هذه التثقيلات والأوزان على رقم التضخم النهائي المحسوب..

فإذا كان الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع نهاية الربع الثالث أي في نهاية شهر حزيران 2010: 142 فإنه قد بلغ في حزيران 2013: 335 أي بلغ التضخم التراكمي بين قبل الأزمة وبعدها 135%..

هذه التقديرات التراكمية لا تحسب حكومياً ولا تعتبر طريقة قياس، وذلك لكبر الرقم، ولكن مع ذلك فإن هذا التقدير المتراكم الذي تتجنبه الحكومة هو غير دقيق، ومخفف إذا ما قيس واقعياً.. وعدم الدقة يعود إلى عدم تغيير أوزان مكونات السلة الاستهلاكية التي ترتفع أسعار بعض مكوناتها أكبر بكثير من الأرقام والنسب الموضوعة حكومياً، وبالتالي فإن الأرقام الناتجة تعتبر عكساً غير دقيق للواقع.. وكلفة إنفاق الأسرة على السلة الاستهلاكية الموضوعة هي أكبر بكثير من التقديرات الحكومية..

فلماذا لا تدقق الأرقام وتغير الأوزان.. الجواب بسيط: فالسلة التي تعبر عن كلفة الحد الأدنى من مستوى المعيشة تعبر عن الفجوة الحقيقية بين الحد الأدنى للأجور في سورية، وتكلفة المعيشة .. وهي فجوة كبيرة في سورية .. تسمح لنا بأن نسمي دخل السوريين المتوسط «خرجية» وليس دخلاً حقيقياً..!!

الفجوة تتسع كثيراً

بين التضخم الفعلي والرسمي..

التضخم المتراكم بين عامي 2010– 2013 يبلغ 135%. فما الذي تعنيه هذه النسبة..؟

النسبة تعني أن الأسرة السورية التي كان وسطي إنفاقها على مكونات السلة الاستهلاكية بحسب الأرقام الحكومية قبل الأزمة 30 ألف ل.س، أصبحت في عام 2013 تحتاج إلى : 70500 ل.س شهرياً لتنفق على كامل مكونات السلة..

وهو بالمستوى الرسمي الحالي يعبر عن فجوة بين الحد الأدنى لمستوى الأجور« 13700ل.س»، وبين كلفة السلة الاستهلاكية «70500 ل.س» تبلغ: 56800 ل.س

لكن هل هذا الرقم دقيق.. من الممكن إجراء مقارنة واقعية لأجزاء من مكونات السلة بناء على أسعار السوق، وبالتالي اقتراح تعديلات في الأوزان تغير من طريقة حساب السلة وبالتالي رقم التضخم باتجاه جعله أكثر واقعية..

مكونات السلة الاستهلاكية هي: المواد الغذائية والمشروبات– السكن والوقود والإضاءة– الملابس والأحذية– الصحة– التجهيزات المنزلية– الاتصالات– النقل– سلع وخدمات أخرى– مطاعم وفنادق– التبغ والمشروبات الكحولية– الترويج والثقافة– التعليم – ثقافة غير مربحة..

مكون السكن..

المكون الثاني في سلة الاستهلاك هو مكون مركب من العديد من الأساسيات، أولها السكن او الإيجار والذي تقدر الإحصائيات الحكومية أنه يشكل 15% من سلة الاستهلاك. أي يفترض أن تبلغ تكلفة الإيجار: 10570 ل.س فقط، من التقدير الحكومي لإنفاق الأسرة على مكونات السلة في عام 2013 وهو حوالي 70 ألف ل.س.. فهل هذه النسبة دقيقة..!!

وسطي الإيجار لشقة مفروشة في مناطق السكن العشوائي عام 2010، كان يبلغ 11 ألف ل.س وذلك لمنزل من غرفتين وصالون، بينما يبلغ اليوم 25 ألف ل.س، غرف الإيجار للطلاب في منطقة باب توما: ارتفعت من وسطي 5000 ل.س إلى وسطي 15000 ألف ل.س. وفق المثالين فإن التضخم في تكلفة السكن فقط تتراوح بين 127%– 200% بين 2010– 2013.

163% وسطي تضخم مكون السكن بين 2010–2013.

35% تقدير الوزن في سلة الاستهلاك،عوضاً عن 15%.

النقل من 3% إلى أكثر من 6%

يشكل مكون النقل في السلة الحكومية نسبة 3%، أي أن تكاليف النقل لأسرة من خمسة أشخاص في عام 2010 كانت تقدر بناء على استهلاك 30 ألف ل.س حوالي 900 ل.س فقط. الكلفة المذكورة السابق بحاجة إلى تدقيق بتاريخ 2010، وبالتالي في عام 2013 أيضاً، فقد ارتفعت أجور النقل بالمتوسط من 10 ل.س لخط السير الواحد في عام 2010، إلى 25 ل.س أي بنسبة 150%..

بينما التكاليف الحقيقية تبتعد عن ذلك بكثير، فإذا ما افترضنا أن الأسرة المكونة من 5 أشخاص يتحرك يومياً 3 منهم فقط وبتكلفة مواصلات 20 ل.س يومياً للفرد، وبالتالي 1800 ل.س شهرياً بالحد الأدنى وهي نسبة 6% من إنفاق الأسرة هذا قبل الأزمة، بينما ارتفعت هذه التكلفة في عام 2013 وفق الحسبة ذاتها إلى 4500 ل.س وهي نسبة 6,4% من متوسط الإنفاق وهو 70 ألف ل.س..

150% تضخم كلف النقل بين 2010–2013

6,4% تقدير الوزن في سلة الاستهلاك، عوضاً عن 3%

التعليم.. التضخم الاكبر

تبلغ حصة التعليم من السلة الحكومية نسبة 1% من إنفاق الأسرة كل شهر، أي مبلغ 300 ل.س شهرياً، وبفرض بقائها بالوزن ذاته بعد التضخم بتقديره الحكومي فيفترض أن تكون نفقة التعليم الشهرية للأسرة تبلغ شهرياً: 700 ل.س في عام 2010. بينما وفق حسابات لتكلفة تجهيز أسرة لديها ثلاثة طلاب في المراحل المدرسية المختلفة بلغ بأسعار الحد الأدنى 13 ألف ل.س، وبأسعار الحد الأعلى 31 ألف ل.س. وبالتالي فإن توزيعه على الأشهر يبلغ بالحد الأدنى 1083 ل.س، وبالحد الأعلى 2580 ل.س وهو يشكل نسبة 3,6% من الإنفاق بالحد الأدنى، ونسبة 8,6% بالحد الأعلى..

وكلا التقديرين مجتزأن نتيجة عدم احتساب تكلفة التعليم الجامعي، حيث تشكل تكلفة شراء الكتب والمحاضرات جزءاً من تكاليفها فقط، وتقدر بالحد الوسطي لطالب جامعي لديه 12 مادة : حوالي 10 ألف ل.س خلال السنة، تصل إلى 12 ألف مع تكلفة قرطاسية، لتصل تكلفة طالب التعليم العالي الواحد في الأسرة 1000 ل.س شهرياً بالحد الأدنى، لأغراض الدراسة فقط، بينما ارتفعت رسوم التسجيل السنوية بنسبة 100% من 700 ل.س في كلية الآداب مثلاً إلى 1400 ل.س، أما طلاب التعليم المفتوح فبلغت نسبة الارتفاع 66% عن رسوم السنوات السابقة، ويمكن بناء على التباين الكبير أن نعطي الوسطي التالي:

250% تضخم تكاليف التعليم بين 2010–2013

4% تقدير الوزن في سلة الاستهلاك، عوضاً عن 1%.

الذهب أحد المعايير

تعتبر تغيرات سعر الذهب أحد المعايير النقدية التي كانت تستخدم تاريخياً لقياس معدلات التضخم، وبناء على تغيرات سعر الغرام من الذهب عيار 21 بين عامي 2010 – 2013 فإن التضخم المتراكم قد بلغ نسبة: 270%..

من متوسط سعر الغرام في عام 2010: 1610 ل.س، إلى متوسط سعر الغرام في عام 2013: 5973 ل.س

270% تضخم أسعار الذهب بين 2010–2013

متوسط التضخم التراكمي الفعلي بين: 2010–2013	كلفة إنفاق الأسرة الفعلي شهرياً لتغطية السلة الاستهلاكية 2013	متوسط التضخم التراكمي الرسمي بين: 2010–2013	كلفة إنفاق الأسرة الرسمي شهرياً لتغطية السلة الاستهلاكية 2013
208%	92400 ل.س	135%	70500 ل.س
الفجوة الفعلية	62400 ل.س	الفجوة الرسمية	56800 ل.س

● التضخم الفعلي احتسب بمتوسط للمكونات السابقة مع تضخم الذهب والذي بلغ : 208%، وهو أقرب إلى تقدير التضخم المباشر الذي يعبر عنه تراجع قيمة الليرة السورية، الذي يصل اليوم إلى 200% بارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار من 50ل.س/$– 150ل.س/$

● **يقصد بالفجوة: الفجوة بين الحد الأدنى للأجور في سورية «13700 ل.س»، وبين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المعادل لتكلفة إنفاق أسرة على حاجات السلة الاستهلاكية، والمقدر بالتضخم الفعلي، وبالتضخم الرسمي..**

جمعية الصاغة: لا تزوير.. و«ليرة الذهب» منعاً للدولار!

في الوقت الذي بات الادخار بالعملة السورية أمراً غير مضمون بالنسبة للكثير من السوريين، بسبب تدني قيمتها وسعر صرفها أمام الدولار الأمريكي، وجد الناس في الذهب ملاذاً آمناً يحفظ لهم قيمة أموالهم، بينما وجد آخرون الاستقرار في الدولار الأمريكي نفسه، إلا أن التقلبات الكبيرة لسعر الصرف وتأثره بالأحداث السياسية المتعلقة بالأزمة السورية، أثبت أن الذهب أكثر استقراراً وأماناً من الدولار، ما شجع الناس على شرائه، وخاصة الليرات والأونصات الذهبية الأقل خسارة من المشغولات الأخرى، التي تخسر أجرة تصنيعها عند البيع، ويشكل فارقاً كبيراً بين سعر الشراء وسعر المبيع.

■ أروى المصفي

واقتصرت حركة البيع والشراء في سوق الذهب في فترات سابقة على الليرات والأونصات الذهبية، نظراً للارتفاع الكبير في سعر الغرام، متأثراً بارتفاع أسعار الذهب عالمياً، وبارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي محلياً، إذ يسعر الذهب بالدولار، ثم يتم احتسابه بالليرة السورية استناداً لسعر صرف الدولار لحظة البيع.

الليرة السورية في السوق منذ مطلع العام الحالي

ومن جهتها الجمعية الحرفية للذهب والمجوهرات، طرحت منذ عام 2013 فكرة تصنيع ليرة ذهبية سورية، ولاقت الفكرة ردود أفعال متباينة، بين المواطنين، متسائلين عن شكل الليرة والهدف من طرحها، وتأثيرها على العملة السورية.

ووافق مجلس الوزراء في شهر تشرين الأول 2013، على تصنيع ليرات ذهبية سورية بوزن 8 غرام حصرا وعيار 21، إضافة إلى تصنيع مخمسات ذهبية بوزن 40 غراماً وعيار 21، كما وافق على تصنيع نصف ليرة ذهبية بوزن 4 غرامات حصرا وعيار 21، وفق الشروط المتضمنة أن يتم التصنيع ضمن ورشات مرخصة، وأن يكون صاحب المنشأة منتسباً للجمعية الحرفية وبريء الذمة تجاهها وتجاه الدوائر المالية ومسددا لرسم الإنفاق الاستهلاكي.

وتم طرح الليرة الذهبية السورية في أسواق دمشق بداية، في نهاية كانون الثاني الماضي.

بعض الورشات اشتهرت بالتزوير

وحول موضوع الليرة الذهبية والقطع المزورة التي وجدت في أسواق الذهب مؤخراً وحال ورشات تصنيع الذهب، توجهت «قاسيون» إلى رئيس الجمعية الحرفية للذهب والمجوهرات غسان جزماتي، حيث قال إنه «تم ضبط القسم الأكبر من الليرات الذهبية المزورة في دمشق، ويمكن القول إن السوق حالياً شبه خال منها».

وأوضح جزماتي إن «بعض المواطنين جاؤوا إلى الجمعية مشتكين شرائهم ليرات مزورة من ورشات معينة باتت معروفة بتزوير الليرات الذهبية، فقمنا بالتواصل مع الورشات، حيث قبل بعضهم تبديل تلك الليرات بأخرى مضبوطة الوزن والعيار، بينما رفضت ورشات أخرى متنكرة للتهمة»، لافتاً إلى أن الجمعية ليس لها صلاحية إغلاق الورشات، إلا عن طريق الاتحاد العام للحرفيين واتحاد حرفيي دمشق.

وعن الخسارة التي سببتها القطع المزورة للمواطنين، قال جزماتي إن «ارتفاع سعر الذهب بين فترة شراء الليرات ومبيعها بالنسبة للبعض، شكل نوعاً من التعويض لهم».

وأكد رئيس الجمعية إن الورشات التي تمارس تزوير الذهب، باتت مشهورة ومن الممكن التعرف عليها من الدمغة الموجودة على القطعة، حيث يكون التزوير بالعيار والوزن فقط، بينما شاع مؤخراً قيام بعض المواطنين ببيع قطع نحاسية بفواتير مزورة، مستغلين تساهل بعض الصاغة في التدقيق بالقطعة عند شرائها، والاكتفاء بوزنها، ما استوجب التعميم على كافة محلات الصاغة بضرورة التقيد بالتدقيق في كل المعروضات قبل اقتنائها والتأكد من أنها ذهب خالص.

قوالب تصنيع الليرة السورية من دمشق إلى حلب

وعن الليرة الذهبية السورية، قال جزماتي إنه «تم بيع 8 آلاف ليرة ذهبية سورية في دمشق وحدها منذ طرح الليرة، بينما تم مؤخراً طرحها في حلب بعد إرسال القوالب إليها»، متوقعاً إقبالاً متزايداً مع الأيام لشرائها.

بعد السماح بصياغة الليرة الذهبية عيار 21 وبوزن 8 غ في شهر كانون الأول من عام 2013، تم وخلال شهرين بيع ما يقارب 8000 ليرة ذهبية بقيمة تقترب من 345 مليون ل.س في دمشق وحدها..

وكان رئيس الجمعية الحرفية للصياغة والمجوهرات في حلب عبدو موصللي، أكد البدء بطرح الليرة الذهبية السورية في أسواق المحافظة، حيث تم تصنيع 200 ليرة ذهبية وطرحها في أسواق حلب، عقب دمغها بخاتم الجمعية على أن يتم خلال الأيام القليلة القادمة طرح كميات اخرى بما يلبي رغبة المواطنين لاقتنائها.

ولفت موصللي إلى أن أسباب تأخر طرح الليرة الذهبية السورية في أسواق حلب مقارنة بأسواق دمشق، يعود إلى قيام الاتحاد العام للحرفيين بحصر تصنيع قالب الليرة الذهبية بدمشق.

توجيه الناس للذهب السوري بدل الدولار

وعن الهدف من طرح الليرة، بين جزماتي إن «طرح ليرة ذهبية سورية، ساعد بتنشيط حركة البيع والشراء في سوق الذهب، فضلاً عن أنه يقلل من توجه المواطنين لشراء الدولار الأمريكي، ويدفعهم لشراء الليرة السورية بدلاً عنه، كما تهدف جمعية الصاغة من وراء هذا الاقتراح الى جعل الليرة الذهبية منافسا حقيقيا في رواجها وقيمتها الادخارية والمعنوية لليرات الذهبية».

وفيما يتعلق باحتمالات التزوير، نفى جزماتي إمكانية تزوير الليرة الذهبية السورية، نظراً للتدقيق والمتابعة الشديدة من قبل الجمعية لكافة الورشات التي تم بيعها قالب صب الليرة.

كما أكد جزماتي إن الحكومة لم تقم بوضع شروط لتحديد عدد الليرات الذهبية المقرر تصنيعها على الإطلاق، بل منحت للجمعية موافقتها على التصنيع وفق مواصفات معينة.

وتم توحيد صانع القالب اتقاءً لاختلاف الرسمة الموضوعة على الليرة السورية الذهبية، ويبلغ سعر القالب الواحد 40 ألف ل.س، ويباع للحرفيّ بـ45 ألف ل.س، ويدخل منها 5 آلاف ل.س لصندوق الجمعيّة بموجب ايصالات رسميّة.

وتم اعتماد قلعة دمشق وسوق الحميدية وقلعة حلب كنقشة على الليرة السورية الذهبية، لاعتبارها رمزاً وطنيّاً، ولم يتم اعتماد رمز النّسر المتواجد على العملة السورية حتى لا تعتبر نقداً يتداول بين الناس.

ورشات الذهب تعود للسوق

أما حول ورشات تصنيع الذهب في دمشق، فقال جزماتي إن «ما يقارب 70 ورشة من الورشات التي توقفت عن العمل بسبب الأزمة، عادت مؤخراً للعمل وسددت كافة الاشتراكات المتراكمة عليها لسنوات عديدة، حيث كان عدد الورشات حوالي 300 ورشة، تقلص عددها خلال الأزمة إلى 50 ورشة، أما حالياً وبعد عودة جزء منها للمهنة، يمكن القول إنها بلغت 150 ورشة، في حين يوجد 1200 حرفي منتسب للجمعية الحرفية للذهب والمجوهرات بدمشق».

وباستعراض المتوسط الشهري لأسعار الذهب من عيار 21 قيراط على مدار عام 2013، كان متوسط السعر لشهر كانون الثاني 4355 ليرة، وشهر شباط 4346 ليرة، وفي آذار بلغ الوسطي 4445 ليرة، وفي نيسان بلغ 5235 ليرة، وفي أيار 5550 ليرة سورية، وحزيران 6705 ليرات، وتموز 8065 ليرة، لينخفض في آب إلى 7975 ليرة، أما في أيلول فبلغ وسطي السعر 8104 ليرات، بالنظر إلى ارتفاع الدولار خلال الشهر إلى 330 ليرة، ووصل في منتصف أيلول إلى 11 ألف ليرة سورية، ليسجل في تشرين الأول 6633 ليرة، وهو بداية الانخفاض للذهب، ليواصل انخفاضه في تشرين الثاني إلى 5592 ليرة، وفي كانون الأول بلغ 5205 ليرة.

الذهب.. من كل السوريين إلى بعضهم

تاريخياً كان شراء الذهب وامتلاكه هو وسيلة السوريين للادخار، ووسيلة بعضهم للاكتناز.. حيث يبقى المعدن الأصفر أكثر أشكال البضاعة اقتراباً من النقد المباشر وأكثرها محافظة على قيمته..

انتقال الذهب من صغار مدخريه إلى السوق ومنها إلى كبار مكتنزيه هو إحدى تعبيرات الأزمة السورية، وهي عملية لا ترتبط بالأزمة فقط، وإنما تعود لما قبلها.. إلا أنها أخذت أقصى أبعادها خلالها.

اتسمت أسعار الذهب في السوق السورية بالارتفاع دائماً مع تراجع قيمة العملة السورية قبل الأزمة وخلالها، ولكنها تقلبت أيضاً نتيجة ارتباطها القوي بالسوق الدولية وأسعارها.. اليوم سمحت الحكومة بصياغة ليرة ذهبية سورية جديدة في دمشق وحلب كوسيلة لحفظ قيمة الثروات بعيداً عن العملات المعرضة للتقلب.. الإقبال على شراء هذه الليرات الذهبية وكميات إنتاجها، مقابل بيع كامل مدخرات العائلات السورية المتوسطة من خزان العمر الذهبي، هو تعبير مباشر عن انتقال الثروة الحقيقية خلال الأزمة من فئات إلى فئات أخرى.. من الذين دفعوا ثمن تدهور قيمة العملة والتضخم، إلى الذين قبضوه..

عين مطوري قانون الاستثمار

على زيادة الإعفاءات!

لم يجد القائمون على تطوير مناخ الاستثمار في البلاد، والساعون لتعديل مشروع قانون الاستثمار، ما يواكب متطلبات المرحلة الحالية، وما ينسجم مع مرحلة إعادة الإعمار، أكثر من ضرورات زيادة الإعفاءات الكبيرة أساساً، والتي تتصل بالضرائب والرسوم ضمن أجندة مشروع قانون الاستثمار الجديد، في خمس مناطق تنموية بنسبة تصل لـ100% وأدناها 15%، على أمل جذب الاستثمار والمستثمرين كما يدعون، ولكن هل ستنجح هذه الاعفاءات في جذب المستثمرين؟! وهل من الضروري تحفيزهم.. وهل ستعوض تلك الاستثمارات إن أتت الحصة التي فقدتها الخزينة العامة من الأموال لتشجيع قدومهم والاستثمار في البلاد وتجر التنمية والنمو للاقتصاد السوري؟!

■ حسان منجه

تتمحور دوافع المستثمر على الربح، فكيف تعول الحكومة على القيام بمهمات إعادة الاعمار والنهوض ببلاد طالها الدمار بالاعتماد على عنصر ضيق جداً هو جذب المستثمرين وتقديم الإعفاءات لهم.. فإن على الحكومة أن تحقق من وراء ذلك أهدافها الاقتصادية التي تنسجم مع سياستها العامة؟! وبفرض أن موارد المستثمرين هي الموارد الوحيدة الممكنة وعلى الحكومة أن تسعى لجذب الاستثمارات، ولكن ليس على حساب الإيرادات الضريبية، والخزينة العامة، والمواطن السوري الذي سيتحمّل تبعات هذا التخفيض لاحقاً في المحصلة النهائية؟! فنحن نقدم إعفاءات سخية للمستثمرين ودون حساب..

أولويات استثمارية

على الاستثمار أن يساعد في تطوير الإنتاج المحلي في الزراعة والصناعة بشكل أساسي، عبر نقله التكنولوجيا الحديثة على هذا الصعيد لزيادة القدرة التنافسية للإنتاج الوطني لزيادة المنافسة في الاقتصاد الوطني، لا أن تكون القطاعات الخدمية محور استثماره ونشاطه، وبما يعود بالفائدة على المستثمر وحده، وعلى الاستثمار أن يساهم في خلق فرص العمل لشرائح واسعة من السوريين، وبما يخفّض معدلات البطالة المرتفعة التي وصلت إلى 50% تقريباً في الوقت الحالي، وعلى الاستثمار القادم أن يحقق نمواً اقتصادياً ينعكس على أغلب الشرائح الفقيرة من المجتمع، عبر توجيه عمليات الاستثمار على مجالات الاقتصاد الحقيقي، وبما يساعد في زيادة النشاط الاقتصادي، وبما يوفر من مطرح جديد للضرائب ليساهم بدوره الطبيعي في زيادة الإيرادات العامة للدولة..

استثمروا سورية لمصلحتهم!

في الماضي القريب، مرت البلاد بتجارب تشجيع الاستثمار وقدمت سورية خلال عامي 2000-2005 حوالي 1200 قانون مرسوم وقانون إداري في إطار ما سمي تهيئة البيئة التشريعية لتحفيز المستثمرين.. حيث احتلت سورية في عام 2005 المرتبة الرابعة بين الدول العربية في جذب الاستثمارات البينية العربية أي رؤوس الأموال الخليجية بشكل رئيسي.. ليتدفق في عام 2004 حوالي 427 مليون دولار رؤوس أموال إلى سورية، وارتفعت في عام 2005 إلى 1672 مليون دولار.. وجه أغلبها إلى الاستثمار بصيغة نظام الـ B.O.T «بناء- تشغيل- نقل تحويل» في قطاعات العقارات والمصارف والسياحة والمجمعات الخدمية الضخمة التي تحوي الفنادق وقاعات المؤتمرات والمطاعم وغيرها.. ولذلك على الرغم من تدفق هذه الاستثمارت والمبالغ فإن النمو الحقيقي في الاقتصاد السوري لم يتعد 1-2%، وتراجعت الزراعة والصناعة في تلك المرحلة.. وصبّت تلك الموارد الخارجية في قطاعات خدمية وغير حقيقية، ولم تنعكس ملايين ليرات الاستثمار ومليارتها بالنتائج الجدية على الاقتصاد الوطني والمواطن، واقتصرت الفائدة على زيادة أرباح اصحاب تلك المشاريع دون سواهم، ما جعل من الاستثمار في حينها بوابة لاستغلال الموارد البشرية والاقتصادية والمالية المتوفرة بما يخدم زيادة أرباحهم المستثمرين فقط، ليكون هؤلاء قد استثمروا سورية لمصلحتهم لا العكس..

ممثلون مغلوبون على أمرهم ..!

الحكومة وقبل مرحلة إعادة الأعمار تطرح البحث في قانون استثمار جديد عنوانه المحفزات والإعفاءات للمستثمرين، أي توضح بانها لا تنوي الابتعاد قيد أنملة عن المنطق السائد قبل الأزمة.. بتحويل جهاز الدولة إلى «دلال وسمسار» يقدم كل التنازلات لمصلحة رؤوس أموال ومستثمرين هم المسؤولون عن القيام بعملية التنمية، وما على الحكومة إلا إرشادهم إلى المناطق التي ترغب بتنميتها عن طريق تقديم الإعفاءات بنسب تصل 100%..

يفترض لحكومة بلد تعرض لكل هذا الدمار أن تتوعد بأخذ الموارد ممن سببوا الأزمة أي كبار الفاسدين أولاً، والدول المعتدية ثانياً، وأن تعمل على إيجاد البنية السياسية والقانونية التي تسمح بإدارة وطنية لأي اقتراض او استثمار أو مورد خارجي يتدفق إلى سورية، وتحدد طرق إنفاقها وتوجهها.. ليس لدينا الوهم بأن الحكومة الحالية تستطيع أن تقدم رؤية كهذه، وذلك باعتبار أن الحكومات السورية لا تستطيع ضمن توازن القوى الحالي أن تبتعد عن تمثيل مصالح قوى الفساد وتحديداً في المجال الذي يعتبر واحتها في الحصول على الربح والريع، أي السمسرة بالبلاد والتحاصص مع رأس المال الخارجي، وهو ما ولد أجنة مشوهة سابقاً كالشركات القابضة السورية التي جمعت رؤوس الأموال السورية لتدير العلاقة مع التدفقات الخليجية، وأنتجت عقارات ومطاعم ومجمعات خدمية ترفية..

زائد ناقص

أبراج وطوابق..

مليون وخمسمئة ألف مسكن مدمر هي إحدى التقديرات لحجم الدمار بوحدة المساكن في سورية وبمقابلها يقدم أحد المختصين الهندسيين رؤية للحاجة إلى 12 ألف وخمسمئة برج، وما يقارب خمسين ألف بناء طابقي، تأوي حوالي سبعة 7,5 مليون شخص، ومساحات من الأراضي تبلغ 187,5 كم2 بكلفة تقترب من مئة مليار دولار تقريباً..

تدارك.. أم لا!!

أعلنت مديرية التخطيط في وزارة الزراعة أن الخسائر غير المباشرة للمحاصيل الاستبراتيجية بلغت 31 مليار ل.س، وبناء عليه أعلنت المديرية في تقرير لها عن طرق تدارك الخسارات بتوفير المتستلزمات من بذور وأسمدة بأسعار مخفضة، تأجيل ديون المصرف الزراعي على المركزي، بلا إشارة لديون الفلاحين على المصرف الزراعي.. بينما يبقى شرط الدفع النقدي قائماً أمام المزارعين للحصول على البذور مخفضة السعر..!!

الجمارك لا تريد المزيد

المدير العام للجمارك أعلن أن إيرادات الجمارك في 2013 بلغت 53 مليار ل.س، بانخفاض 36 مليار ل.س عن عام 2010.. كشف مدير الجمارك أن الرسوم الجمركية قد خفضت لأكثر من 1200 سلعة مختلفة خلال الأزمة، ويدعو الحكومة إلى مزيد من التخفيض لانه يدفع التجار إلى مزيد من التعامل الإيجابي مع الجمارك.. ويلغي أسباب التهرب الناجم عن الرسوم المرتفعة!!

بالإمكان أكثر مما كان

مع ارتفاع أسعار الفروج والبيض الأخيرة، بين مدير عام مؤسسة الدواجن أن الإمكانية تسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية لمؤسسة دواجن طرطوس ثلاثة أضعاف، وبين مدير المؤسسة في طرطوس بان الإمكانية تسمح أيضاً بإيجاد مراكز بيع مستقلة لمؤسسة وزيادة التوزيع المباشر للمستهلكين بأسعار أقل من سعر السوق 10-15%.. وذلك في تدارك سريع لثلاثة أعوام من تدهور قطاع الدواجن وارتفاع أسعاره..

تخفيف وزن..

في إطار محاربة الترهل الإداري وزيادة لياقة العمل الحكومي، تصدر قرارات سريعة من رئاسة مجلس الوزراء تودي بوظائف مئات من العاملين في القطاع العام كل شهر، حيث تم تسريح 244 عاملاً وموظفاً خلال شهر 1-2014 بتهم التقصير الإداري والفساد المالي..

جنيف2 والإرهاب.. ملاحظات أولية

على خلفية الحدث الآني في جنيف2 الذي انتهت الجولة الأولى من فعالياته، برز النزاع حول الأولويات، من طرح النظام المختزل لكل الأزمة الوطنية العميقة بالإرهاب وحده من جهة، ورفض ائتلاف الدوحة لذلك بداية، وتمسكه باختزال الأزمة إلى «نقل السلطة» إليه، ثم انتقاله تالياً إلى المنطق الأمريكي-السعودي بأنّه إن كان لا بد من طرح الإرهاب، فليكن طرحاً مشوهاً مفيداً لمحاولة الانتقام من المقاومة من جهة، واستمرار الغطاء السياسي للتكفيريين لأطول أمد ممكن، لصالح الجزء الفاشي من الإدارة الأمريكية وأدواته الإقليمية وعلى رأسها السعودية، بوصف هذا لجزء اليوم رأس حربة الإمبريالية المأزومة والمخنوقة بشدة، مقابل صعود قطب الشعوب المناهض لها.

■ أسامة دليقان

اختلفت الآراء المتعلقة بالإرهاب وما هيته، ومكوناته، ودوره في الأزمة السورية وموقعه في سلم الأولويات وكيفية القضاء عليه...فالبنسبة للنظام:

– الحديث عن وجود الإرهاب، منذ انطلاق التظاهرات السلمية الأولى، بوصفه المبرر لقمعها، والمعزز لفكرة «المؤامرة» بالصيغة التي يطرحها النظام، وعدم التمييز بين الاحتجاج السلمي كحق مشروع وبين القوى الدخيلة عليه كأول أشكال التدخل الخارجي العسكري برعاية أمريكا وأدواتها الإقليمية، ابتداءً من إدخال «الجهاديين التكفيريين» من الخاصرة الشمالية للبلاد.

– الحديث عن الإرهاب وكأنه ظاهرة «عسكرية» بحتة متعلقة بمشكلة بنية فوقية متخلفة ومحاولة فصله عن الجوهر والأساس الاقتصادي– الاجتماعي المولد لكل من الإرهاب والتطرف والتخلف، ولاسيما المرتبط بنتائج السياسات الليبرالية الجديدة «اقتصاد السوق الاجتماعي» التي بدأتها الحكومات السورية منذ مطلع القرن الجديد، واشتدت بخاصة من العام 2005، وما أنتجته من فقر وتهميش كبيئة حاضنة لكل أشكال التطرف.

– والأخطر هو تحجيم خطر «الإرهاب» من خلال اختزاله بالوهابية، ما يعني عدم التركيز بالقدر الكافي على الفاشية الأمريكية المولدة لكل إرهاب، وما يعني أيضاً تحجيماً لقراءة الصراع العالمي الحقيقي باتجاه صراع إقليمي ذي إحداثيات شكلية طائفية..

يجري تصوير الإرهاب وكأنه ظاهرة «عسكرية» بحتة متعلقة بمشكلة بنية فوقية متخلفة مع محاولة لفصله عن الجوهر والأساس الاقتصادي-الاجتماعي

المعارضة والإرهاب

بالمقابل وقفت المعارضات السورية مواقف متباينة من مسألة «الإرهاب»:

– فائتلاف الدوحة وقبله مجلس اسطنبول، اللذان تم إنشاؤهما أصلاً كغطاء سياسي لتمرير التدخل الخارجي الأمريكي – الغربي، بأدوات إقليمية، بدأا بإنكار وجود الإرهاب بالمطلق في بداية الأمر، ثم الاعتراف بأشكاله مع محاولة إسناد مضمون غير إرهابي لها بحجة أنها «دعم للثورة» ومكمل للقوة «الذاتية الداخلية» للعنف المسلح الداخلي، وفي أحسن الأحوال اتهام النظام بأنه السبب الوحيد لكل إرهاب وبالتالي تأمين تغطية للإرهاب الدولي بأيادي «سورية».

– ثم الاعتراف بالإرهاب التكفيري، وطرح المفاضلة بين تنظيماته في لعبة تبادل الأدوار، لإظهار أحدها «معتدل» بالنسبة لآخر «متطرف»، لتبرير الدعم المالي والعسكري المستمر لهذا الفصيل أو ذاك..

– وعندما لم يعد ممكناً الاستمرار في التغطية والتبرير لجرائم تلك التنظيمات ومجازرها، التي بدأت تتصاعد ضدها مظاهرات شعبية داخل المناطق الساخنة المحاصرة نفسها، أخذ الائتلاف يحاول النأي الشكلي بنفسه عن ذلك الإرهاب، والرد على الاتهام بمثله، وليحصر الإرهاب بـ«داعش» بما يفيد غض النظر عن كونها إحدى أشكال الإرهاب الدولي العديدة.

– اقتناص فرصة تدخل حزب الله للعب على الوتر الصهيوني–الأمريكي الخليجي القديم في الخلط بين المقاومة والإرهاب، إرضاءً للمعسكر الراعي للائتلاف.

أما هيئة التنسيق فظلت فريسة مواقفها متناقضة بين «لا للعنف» مع غض نظرها عن عنف «الجيش الحر»!، و«لا للتدخل الخارجي» مع «لا للفيتو الروسي–الصيني»!

في حين أصر «ائتلاف قوى التغيير السلمي» المعارض على أنّه لا يمكن الانتصار على الهجمة الإرهابية ضدّ سورية الوطن والشعب، بوصفها نوعاً من الفاشية الجديدة، المدفوعة من القوى الإجرامية لرأس المال المالي العالمي، سوى عبر التحلي بالمسؤولية الوطنية العالية، لرصّ الصف الوطني الداخلي بكافة مكوناته الشعبية والسياسية «المعارضة والموالية» ضدّ الإرهاب الخارجي، الأمر الذي يتطلب في نفس الوقت العمل على إيقاف العنف الداخلي بين السوريين. ومن هنا كانت نظرته هي أن الذهاب إلى المؤتمر الدولي خيار ضروري ووحيد لفتح الباب أمام إنجاز هاتين المهمتين، اللتان يرى أنهما بدورهما شرطان أوليان ضروريان لانطلاق عملية سياسية سلمية تفضي إلى التغيير الوطني الجذري الحقيقي.

الحل السياسي .. والغائب الحاضر!

رغم كل التعقيدات التي توضع حتى يحقق المؤتمر الدولي الخاص بالازمة السورية تقدماً ملموساً وتحقيق نتائج على الارض، إلا أن ما يمكن الجزم به هو أن قطار الحل السياسي أطلق صافرة الانطلاق، وسيمضي في طريقه ..

■ رمزي السالم

يذهب البعض في تقييمهم لأهمية انعقاد المؤتمر والآمال المعقودة عليه بأنه تفاهم دولي لا علاقة للشعب السوري به، والأولوية بالتالي بالنسبة لرعاة المؤتمر ليست حل معاناة الشعب السوري، بل لمصالح الدول الراعية...

إن مثل هذا التقييم الذي يبدو أنه صحيح من الناحية الشكلية ينطوي على معان خطيرة تتعلق بالموقف من المؤتمر بحد ذاته، و هذا الموقف من المؤتمر الذي لا يميز بين الدول الراعية، هو موقف تعميمي وملتبس و جاحد حين ينظر إلى الدور الروسي والأمريكي من زاوية واحدة، وكان القضية هي لعبة أمم؟!

لسنا هنا في وارد الدفاع عن الموقف الروسي فهو فعلاً يدافع عن مصالحه الدولية، وبالتاكيد فإن الدول الكبرى ومنها روسيا ليست جمعيات خيرية، وهي إذ دخلت على خط الأزمة السورية فإنها فعلت ذلك من موقع الدفاع عن دورها على الصعيد الدولي، ولكن ما يتناساه أصحاب فكرة إن المؤتمر لعبة أمم دون التمييز بين الموقف الروسي والامريكي هو أن هذه المصالح الروسية بالضبط تتقاطع مع مصالح الشعب السوري..

إذا كانت مصلحة روسيا تقتضي منع التدخل الخارجي العسكري المباشر، ولجم المحاولات الامريكية للقيام بذلك، وإذا كانت مصلحتها تتطلب ردع التدخل غير المباشر ودخول جماعات التكفير إلى الأرض السورية، وتالياً إذا كانت مصالحها تتطلب الحل السياسي، فهذا يعني موضوعياً إعادة اللاعب الأساسي إلى الميدان أي الشعب السوري ليقرر هو مصيره ولا أحد غيره، ولعل غياب هذا الشعب أو تغييبه لهذا السبب أو ذاك خلال سنوات الازمة الثلاث هو في الاصل كان مقدمة هذا التعقيد في الأزمة السورية التي وصلت إلى حد الكارثة الإنسانية..

إن النتيجة المنطقية لكل الدور الذي قامت به موسكو على امتداد الأزمة السورية – وفي سياق الدفاع عن مصالحها هي بكل تأكيد – هي فتح المجال أمام الشعب السوري ليقول كلمته..

يلاحظ المتابع لتطورات الأزمة السورية أن الطرفين المتشددين في كل من النظام والمعارضة كانا على الدوام يحاولان التشكيك بالموقف الروسي وماهيته، ولا يحتاج المرء إلى كثير من التفكير حتى يفهم سبب هذا التوافق، وهو يكمن تماماً في أن الطرفين لايريدان إعادة الشعب السوري إلى موقعه، و فرض خياراته فيما يخص اتجاه تطور الدولة السورية وشكلها، بما فيها شكل النظام السياسي الأنسب له، والدور الذي تفرضه الجغرافيا السياسية على سورية في شبكة العلاقات الاقليمية والدولية.

جيوسياسة

مصر

أعلنت نيابة أمن الدولة العليا في مصر الأحد 2/2 عن إحالة شبكة تخابر لمصلحة «إسرائيل» لمحكمة جنايات أمن الدولة العليا. وفي سياق آخر استدعت وزارة الخارجية المصرية، القائم بأعمال السفارة القطرية بالقاهرة، وسلمته رسالة احتجاج «على التجاوزات القطرية بحق مصر».

■ ■ ■

فلسطين

أعرب الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن استعداده لقبول انسحاب «إسرائيلي» خلال فترة 5 سنوات على أن يتم نشر قوات لحلف شمال الأطلسي في الدولة الفلسطينية المستقبلية!. هذا وقد قررت لجنة التخطيط والبناء «الإسرائيلية» تشييد 558 وحدة سكنية في أحياء استيطانية جديدة في القدس الشرقية. كما اقتحم جيش الكيان فجر الجمعة 2/7 قرية عين حجلة التي أقامها نشطاء منذ أسبوع في الأغوار، وقام بإخلائها من المعتصمين.

■ ■ ■

اقتصاد عالمي

قالت مصادر مصرفية دولية في 31 /1، إن المستثمرين سحبوا نحو 9 مليارات دولار من صناديق الأسهم والسندات في الأسواق الناشئة خلال الأسبوع الماضي فقط، وأن الأسهم شهدت أكبر نزوح للاستثمارات في عامين ونصف. وفي سياق موازٍ أشار تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية إلى أنّ الخسائر الاقتصادية الإجمالية نتيجة الفساد المتفشي في كل دول الاتحاد الأوروبي تقدر بما يقارب 120 مليار يورو سنوياً.

■ ■ ■

ليبيا

هاجم مسلحون مجهولون مقر قيادة الجيش الليبي في طرابلس وحاولوا اقتحامه يوم 2/6. يأتي ذلك بعد أن أكد رئيس الوزراء الليبي علي زيدان أنه أعطى أوامره بتحريك قوات من حرس حماية المنشآت النفطية، تجاه مرافئ شرقية يسيطر عليها محتجون. هذا وقد أعلنت ليبيا أنها دمرت بمساعدة دول غربية كامل مخزونها من الأسلحة الكيميائية المتبقية.

■ ■ ■

كوريا

اقترحت كوريا الديمقراطية على جارتها الجنوبية عقد اجتماع عمل يوم 2/5 بشأن برنامج لم شمل الأسر المشتتة. يأتي ذلك في الوقت التي تعتزم فيه كوريا الجنوبية الكشف عن المواعيد المفصلة للتدريبات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة الأسبوع القادم!.

■ ■ ■

باكستان

بدأت في الخميس 6 شباط الجولة الأولى من محادثات السلام المرتقبة بين مقاتلي حركة طالبان الباكستانية والحكومة في إسلام آباد بعد تأجيلها أكثر من مرة وتزايد الشكوك في فرص نجاحها.

■ ■ ■

الولايات المتحدة

ذكرت مصادر في الكونغرس الأمريكي أن وزارة الدفاع ستطلب تمويلاً إضافياً قدره 4,5 مليار دولار لتطوير مشروع منظومة الدفاع المضاد للصواريخ على مدى السنوات الخمس القادمة.

■ وكالات

تركيا وإيران.. علاقات ملزمة!

في الوقت الذي تحاول فيه تركيا التناغم مع إيران وروسيا، يتطور صراع داخلي، من شأنه تهديد هذه العملية، بين رئيس الوزراء وأنصار رجل الدين المحافظ والموجود في المنفى محمد فتح الله غولن مؤسس الحركة المعروفة باسمه. وهو صراع، حسب رواية قياديي «العدالة والتنمية»، يندرج ضمن مؤامرة أجنبية لإزاحة الحزب عن السلطة.

■ مهدي دريوس نازمراوية
ترجمة وإعداد: جيهان الذياب

تقف حكومة حزب «العدالة والتنمية»، بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، على النقيض من موقف إيران وموسكو بالنسبة للصراع في سورية. إلا أن عمق العلاقات التركية مع إيران وروسيا يتجاوز هذا الموضوع بحكم ارتباط تركيا مع كل من إيران وروسيا ليس بالجغرافيا فحسب، بل بقرون من التاريخ المشترك، بالإضافة إلى العلاقات التجارية المتبادلة والثقافة واللسانيات والتركيبات العرقية.

أمر واقع اقتصادي

ورغم خضوع السياسات التركية والعلاقات السياسية مع إيران وروسيا للتقلبات، فلا يمكن إلغاء الروابط التي تربط المجتمع التركي بالبلدين، بما في ذلك الواقع الاقتصادي للعلاقات البينية معهما. إذ تعتبر طهران وموسكو من أهم الشركاء التجاريين، وأهم مصادر الطاقة بالنسبة لتركيا. وباستثناء ألمانيا، تتجاوز العلاقات التجارية الثنائية، وحجم الصادرات والواردات بين تركيا والبلدين، حجم أي علاقة تجارية أخرى بين أنقرة والبلدان الأخرى.

وفي ضوء ادراك أهمية العلاقات الاقتصادية التي تربط تركيا بإيران، فمن الجدير ملاحظته أن العقوبات الأحادية المفروضة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على إيران تضر بالاقتصاد التركي. فالأتراك بحاجة للطاقة الإيرانية من نفط وغاز، وعندما طلبت واشنطن من أنقرة وقف واردات الطاقة الإيرانية فهي كانت تتوقع أساساً من الحكومة التركية أن تقوم بكامل وعيها بشل قدرات الاقتصاد التركي خدمة للأجندات الأمريكية.

ولكن حتى في ظل العقوبات التي تقودها واشنطن على إيران باعتبارها شكلاً من أشكال التلاعب والحروب الاقتصادية، حاولت الشركات التركية وحكومة حزب «العدالة والتنمية» الحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع إيران، ولاسيما في مجال الطاقة، سواءً بشكل علني أو سري، حتى أن تركيا عملت كقناة سريّة لإيران، لتفادي العقوبات الأمريكية والأوربية المفروضة عليها.

العثمانية الجديدة: شتاء في العلاقات الخارجية التركية

تفاقمت الأضرار الاقتصادية على تركيا، التي سببها نظام العقوبات المفروض على إيران، منذ عام 2011، ولكن أيضاً من خلال مجموع الحسابات الخاطئة للحكومة التركية، بالإضافة للأحداث الداخلية، حيث جاءت هذه الحسابات الخاطئة، في جزء كبير منها، نتيجة تحول السياسة الخارجية لأحمد داوود أوغلو القائمة على صيغة «صفر مشاكل» المحابية للتجارة والأعمال افتراضاً إلى سياسة العثمانية الجديدة الأكثر عدوانية.

واعتقد كبار الساسة الأتراك أن «الربيع العربي» سيرفع من شأن تركيا كقوة إقليمية. وشجعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هذه الرؤية، بتعزيز ما يسمى «النموذج التركي» للعرب، لتدفع بحكومة «العدالة والتنمية»، نحو الابتعاد عن سياسة «صفر مشاكل»، في السعي لتحقيق أحلام العثمانية الجديدة في التفوق الاقتصادي والسياسي التركي، دون منازع في العالم العربي.

وبالإضافة للأضرار الاقتصادية التي سببها «العدالة والتنمية» لتركيا، ظهرت العواقب السياسية والأمنية، جراء دعم تركيا للمسلحين في سورية، بالتدريب والتسليح والتمويل على الأراضي التركية أيضاً. لقد تضرر الاقتصاد التركي، وازداد التوتر السياسي الداخلي، وظهرت الأضرار الناجمة عن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية لحزب «العدالة والتنمية»، وصار الحزب أكثر استبداداً لحماية سلطته، فاحتجاجات حديقة «غيزي»، التي انتشرت من اسطنبول إلى كل أنحاء تركيا، عام 2013، كانت انعكاساً لهذه التوترات الداخلية.

■ عن موقع «غلوبال ريسيرتش»

الانتخابات واستحقاقات المرحلة المصرية

مازالت مصر تعيش إرهاصات الحالة الثورية، بعد منعطفها الثاني، المتمثل بتنحية تنظيم «الإخوان المسلمين» عن الواجهة السياسية، والتي لا تبدو بقصيرة الأمد، في ظلّ التحديات الكبرى الماثلة أمام المصريين على صعيد حماية الأمن القومي لمصر، والالتفات للقضايا الداخلية على التوازي..

■ فادي خضر

تصاعدت أحداث العنف في مصر، حتى وصلت حدَّ العمليات الإرهابية المنظمة التي تقوم بها مجموعات متشددة، متهمة بالارتباط مباشرةً بجماعة «الإخوان المسلمين»، ما ينذر بمحاولة إحراق مصر من الداخل، بعد عجزهم عن العودة إلى ناصية الحكم، أو حتى إرغام الجيش المصري وحكومة الببلاوي على تقديم تنازلات سياسية لمصلحتهم، وهذا ما جعل من الحكومة المصرية، القائمة على خارطة الطريق، تعتبر تنظيم «الإخوان المسلمين» تنظيماً إرهابياً، لا مكان له في الحياة السياسية المصرية..

السيسي: مرشَّح الظروف الاستثنائية

وفي سياق محاولات جناح الإدارة الأمريكية، الداعم للفاشية الجديدة، تحصيل ما يمكن تحصيله بعد خسارة ذراعهم السياسي، وفي ظل انزياح ميزان القوى في مصر والمنطقة بعكس مصالحهم، ما ينذر بخروج مصر من الهيمنة الأمريكية علانيةً، تبقى العمليات الإرهابية الشيء الوحيد الذي يعوّل عليه هذا الطرف، وحلفاؤه الإقليميون، في ردع المصريين عن صياغة علاقاتهم الدولية الجديدة، بما يحفظ الأمن القومي المصري من جهة، ويتيح فتح الملفات الاقتصادية ـ الاجتماعية، من جهة أخرى..

هذا الخطر الذي يهدد بقاء مصر نفسها، كوحدة جغرافية سياسية، رتَّب على عاتق الجيش والشعب المصري تشكيل جبهة داخلية مهمتها صدّ التدخلات الخارجية، وقصّ أذرعها في الداخل، والسير في خارطة الطريق التي ترتقب استحقاق الانتخابات الرئاسية، ليظهر المشير «عبد الفتاح السيسي»، مرشّح المجلس العسكري للانتخابات، في هذه الظروف الاستثنائية، مرشحاً فوق العادة بظلّ صعوبة المهمات المرحلية التي يتصدرها القضاء على الإرهاب، وغياب النخب السياسية القادرة على التصدي لهذه المهمات..

الانتخابات الرئاسية والبرامج السياسية

عطفاً على ما سبق، يتقدَّم ملف مكافحة الإرهاب، وتكريس مواقف سياسية حازمة في وجه داعميه، الإقليميين والدوليين، قد تمتدُ حتى إعادة النظر بالاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها «كامب ديفيد»، ليكون الشرط الأبرز لتحقيق أي برنامج فعلي لإنجاز التغيير الحقيقي في جميع جوانب الحياة في مصر.

لكن من المؤكد أن غياب الشقَّين الاقتصادي ـ الاجتماعي والديمقراطي عن البرامج السياسية المقدَّمة للشعب المصري، إن حدث، يحمل خطر إعادة إنتاج الفوضى مجدداً، حتى بعد وأدها، لما تحمله البلاد من أزمات متراكمة، على السلطة اللاحقة العمل على حلها، لضمان أمن واستقرار مصر، وإعادة الأولوية لحل القضايا الاقتصادية، التي أثقلت كاهل الشعب المصري لعقودٍ خلت.

إشكاليات الصراع الطبقي والوطني في الأزمة العراقية

من مآسي الوضع العراقي الراهن، أن يتحول العراق، وادي الرافدين وحقيقة وجوده التاريخي بوصفه موطن أور وبابل وآشور إلى موضع تشكيك للقوى السياسية العرقية والطائفية ، القادمة إلى السلطة إثر احتلاله في 2003/4/9.

■ صباح الموسوي*

أخذت هذه القوى تروِّج لفكرة «العراق المصنَّع وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو». وهي، في الجوهر، دعوات لتفتيت العراق تحكَّمت بهذه القوى عند كتابة الدستور، وإصرارها على تضمينه الفيدرالية التقسيمية، هذا الدستور الذي كان نتاج الاحتلال فولد مشوهاً، على عكس دساتير مصر وتونس الوطنية الديمقراطية المولودة من رحم الثورات الشعبية، الدستور بوصفه الوثيقة الوطنية، الضامنة لوجود الوطن، والحفاظ على الهوية الوطنية في ظل الدولة الوطنية الديمقراطية.

وإذا كان النظام الدكتاتوري النتاج الخاص للإمبريالية الأمريكية، والذي استكمل مسيرة المستعمر البريطاني بأدوات جديدة لتحقيق ذات الهدف «نهب الثروات الوطنية العراقية»، فإن نظام 9/نيسان/2003 قد شرعن السياسة العنصرية للنظام الدكتاتوري المعادي للشعب العراقي.

ولعلَّ نتائج التصويت على الدستور، المفبرك أمريكياً، تبرهن على حقيقة الشرخ القومي ـ الطائفي الذي أحدثه النظام الدكتاتوري في المجتمع، وتعميق هذا الشرخ على يد النظام الحالي، والذي تجلَّى بالنتائج المؤيدة والمعارضة للدستور المسخ. ففي المناطق الشمالية، السليمانية وأربيل ودهوك، كانت نسبة التأييد 99%، وفي المناطق الوسطى والجنوبية، من بغداد إلى البصرة، وصلت النسبة المؤيدة إلى 96% ، على عكس المناطق الغربية، الأنبار وصلاح الدين، التي عارضت بنسبة 90%. أما في كركوك والموصل وديالى، فإنها وصلت إلى 50%، كمعدل وسط.

المهمة الكبرى هي استعادة بوصلة الصراع الطبقي والوطني وقيادته، فهو الكفيل بإضعاف دور العاملين الطائفي والإثني

إن إنكار التمييز الطائفي والإثني في العراق لا يجدي نفعاً، ولا يمكنه تغطية الحقيقة المرة، التي تقول بأن النظام السياسي في العراق كان طائفياً، على المكشوف، إبان فترة الاستعمار البريطاني، وطائفياً مبطناً، خلال فترة النظام الدكتاتوري الساقط على يد أسياده الأمريكان، وما بينهما وطنياً عراقياً إبان فترة حكم ثورة 14 تموز 1958–1963.

وكذلك، تبرهن نتائج الاستفتاء على الدستور على انتشار ثقافة الانتقام التي بدأ العمل على ترويجها في أوساط بعض المكونات العراقية من جهة، أما معارضة المنطقة الغربية للدستور، فهي مبنية على أسس طائفية ومناطقية، تعبيراً عن فقدانها السلطة، والتي وصلت هيمنتها فيها حداً ينصَّب فيه محافظين، من مناطقها، على مدنٍ في الوسط والجنوب والشمال، كميسان والبصرة والسليمانية.. فيما ترفض اليوم دخول الجيش العراقي إليها!

إذاً، فإن فترة جمهورية 14 تموز 1958، حتى انقلاب 8 شباط 1963، الفاشي الأمريكي الصنع، تميزت بالصراع الطبقي الوطني، من أجل الحفاظ على استقلال العراق السياسي، وإنجاز الاستقلال الاقتصادي، بمجموعة من الإجراءات الثورية الاقتصادية ــ الاجتماعية لمصلحة المهمَّشين، وفي مقدمتها الحفاظ على الثروات الوطنية، وإعلان الدستور العراقي الذي اعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن، والإصلاح الزراعي وقانون العمل والتعليم المجاني، وتحرير العراق من الارتباط بالعملة الإسترلينية، وقانون الأحوال الشخصية..الخ. هذه السياسات قد أضعفت، إلى حد كبير، من دور العاملين الطائفي والإثني في الصراع، لمصلحة هيمنة الصراع الطبقي، من أجل العدالة الاجتماعية، والوطني لاستكمال مسيرة الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي.

اليوم، ونتيجة للآثار الكارثية التي نتجت عن حروب النظام الدكتاتوري، بالنيابة عن الإمبريالية الأمريكية، وفترة الحصار الطويل المميت، وعقد من الاحتلال ونظام المحاصصة الطائفية التدميري، فإن المهمة الكبرى هي استعادة بوصلة الصراع الطبقي والوطني وقيادته، فهو الكفيل بإضعاف دور العاملين الطائفي والإثني، واستعادة الصراع، لمصلحة المعركة الطبقية من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، والمعركة الوطنية من أجل استكمال السيادة الوطنية، وتأسيس الدولة الوطنية الديمقراطية.

■ * منسق التيار اليساري الوطني العراقي
عضو لجنة العمل اليساري العراقي المشترك

خطة توطين اللاجئين في الاردن 2/2

كانت قاسيون قد نشرت في العدد 639 القسم الأول من مقالة الكاتب والإعلامي نافذ أبو حسنة، التي تبحث في المسألة القديمة – المتجددة والتي تتجسد بالأدوار والتجاذبات التاريخية المتعلقة بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في شرق الأردن، وتنشر قاسيون في هذا العدد القسم الثاني من المقال.

■ نافذ أبو حسنة

فك الروابط .. تعزيز الارتباط

لم يعن قرار فك الروابط نهاية للعلاقة الشائكة الطويلة. في اتفاقية وادي عربة تم التأكيد على أن الولاية على المقدسات والأوقاف في مدينة القدس، تظل للحكومة الأردنية. أغضب هذا الأمر السلطة الفلسطينية مجددا. وهي لم تكن راضية أصلا. الأسباب وراء الغضب كثيرة. السلطة الفلسطينية اعتبرت أن الحكم الأردني يريد إفشال اتفاق اوسلو الذي تعول عليه السلطة ليهديها دولة في آخر المطاف. وفي موضوع القدس، لم تحم الولاية الأردنية المدينة من مخططات التهويد المتسارعة.

عاد التجاذب من جديد، ولكن بوتائر منخفضة عما كانت عليه سابقا. وفي هذا التوقيت بالذات بدأت أصوات أردنية ترى إلى الفلسطينيين خطرا، تعزز من حضورها. امتزج تحليلها للوضع القائم، بنوع من الحقد العنصري. وبدلا من تحميل الاحتلال الصهيوني المسؤولية الأساسية عن كل ما يحدث، جرى الحديث عن مؤامرة يتورط الفلسطينيون فيها. وبدلا من تحشيد الجهود لمواجهة الأخطار على الأردن وفلسطين، جرى جلد الضحية بقسوة، ولومها على موتها.

تعزز اتجاه «الأردنة»، وواجه فلسطينيون كانوا في السابق سعداء بجواز السفر الأردني، معاناة إخوانهم من حملة وثائق السفر للاجئين الفلسطينيين. ومؤخرا عادت تلك الأصوات للظهور بقوة مع تزايد المؤشرات على أن الأردن سيحتل دورا محوريا في تنفيذ خطة الوزير الأمريكي جون كيري للتسوية. وثمة تسريبات عن وجود أردني على طاولة المفاوضات بصفة مراقب. وهذا المراقب منشغل بثلاثة مواضيع أساسية : الأغوار واللاجئين. والعلاقة المستقبلية مع الدولة الفلسطينية .

لا بد من التذكير هنا بأن البند الثامن من اتفاقية وادي عربة ينص على توطين اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الأردن. وبشكل نهائي. واليوم تثار مخاوف بشأن قرار أردني يتعلق بمنح الجنسية الأردنية لأبناء الأردنيات. ضابط أردني سابق وجه كلاما قاسيا بحق الأردنيات المشغولات بالإنجاب. وصحافيون استخلصوا أن المقصود من القرار تجنيس ثلاثمئة ألف فلسطيني من أبناء الأردنيات. تجنيس نسبي يضمن حق الإقامة الدائمة والعمل، والحصول على جوازات سفر بمدة كاملة، وهي الجوازات المعروفة بجوازات السنوات الخمس. وهؤلاء الثلاثمائة ألف سينضمون إلى اللاجئين الفلسطينيين الموطنين في الأردن. سواء ممن هم في الأردن الآن أو في الضفة الغربية.

يحق لكثيرين اعتبار هذا الأمر جزءا من تنفيذ خطة الوزير الأمريكي. جون كيري نفسه كان قد قال صراحة، وبوضوح كامل: إن الأردن ليس فقط لتوطين الأردنيين من أصول فلسطينية. هو من بين الأماكن المخصصة لاستيعاب أعداد جديدة منهم. وشأنه في ذلك شان كندا واستراليا. هناك نقطة هامة أخرى. ثمة حديث عن التعويضات للاجئين «تطبيق مجتزأ للقرار194». والحديث هذه المرة عن مبالغ سوف تصرف، ولكن ليس للاجئين مباشرة، بل للدول التي تستوعبهم. والأردن من الدول التي تضم أعدادا كبيرة من اللاجئين ويريد الإفادة من هذا البازار البائس، رغم أن الحصيلة المتوقعة بحسب المصادر الأردنية لن تتعدى الأربعة مليارات دولار، تدفع للخزينة الأردنية. وهذا المبلغ المتحصل عن مجموع التعويضات الفردية، فضلا عن تعويضات الدول الراعية وتعويضات العقارات.

بدأت أصوات أردنية ترى إلى الفلسطينيين خطرا، تعزز من حضورها. امتزج تحليلها للوضع القائم، بنوع من الحقد العنصري

كيري والمواجهة

لا يملك عاقل القدرة على التخفيف من المخاطر المترتبة على خطة وزير الخارجية الأمريكي، وهو للمناسبة أعلن عن قرب تقدمه باتفاقية إطار خلال الأسابيع القادمة. وعند الحديث عن المخاطر، فإنها ليست مقتصرة على الفلسطينيين، أو اللاجئين منهم وحسب. ما يخطط له الوزير الأمريكي هو تقويض للقضية الفلسطينية كلها. ولهذا انعكاسه الكبير على فلسطين والمحيط. وربما يكون الأردن من بين الأكثر تأثرا. ولكن هذا ليس ذنب الشعب الفلسطيني. حتى نصب عليه جام الغضب، في ظرف يتعرض فيه أصلا لشيطنة مقصودة، تفوق كثيرا تلك السردية المغلوطة، وشديدة الإيذاء عن شعب باع أرضه. ثم جاء ليحتل بلادا عربية.

وإذا كانت المسؤولية الكبرى هي على عاتق الشعب الفلسطيني، في الدفاع عن حقوقه، والتصدي لمحتلي أرضه، فإن مسؤولية العرب كبيرة أيضا الشعوب والحكومات. لا يلام الشعب الفلسطيني على من ينشغلون اليوم في احتساب عائدات التوطين، وإن كان سيلام على تمرير مشروع كيري، فإن الاخرين سيلامون على أشياء كثيرة أيضا. لنكن معا جميعا في وجه هذه المؤامرة الجديدة...والخطيرة جدا أيضا.

خسارة أوكرانيا.. هي خسارة أوروبا..

يؤكّد العديد من المختصين في السياسة والعلوم الاستراتيجية، أن الأحداث، التي تشهدها أوكرانيا اليوم، تتعلّق مباشرة بمسألة «الشراكة الأوكرانية الأوربية»، وتخوّف روسيا من هذه الشراكة، وبالتالي «فرض روسيا إملاءاتها على الحكومة الأوكرانية».

■ فيصل يعسوب

ما الذي تخشى عليه روسيا، ويتحكم فيه الأوربيون، عبر أوكرانيا؟ تفترض وجه النظر السابقة أن الغاز، الذي تصدره روسيا إلى أوربا، عبر أوكرانيا، هو مكسر العظم للروس في حال إتمام الشراكة الأوكرانية الأوربية.

الرؤية من زاوية أخرى

نظرة بسيطة إلى أرقام تصدير الغاز الروسي إلى أوربا، تثبت أن شركة «غازبروم Gazprom»، المصدِّر الأساسي للغاز الروسي، قدَّرت الاستجرار الأوربي للغاز بـ 160 مليار متر مكعب، وهي أكبر نسبة منذ 2008، والدراسات الاقتصادية في أوروبا تؤكّد أن الطلب من الغاز الروسي يزيد عن ذلك التقدير بـ90 مليار متر مكعب. أي أن الجانب الأكثر تضرراً، في حال انقطاع وصول الغاز الروسي إلى أوروبا، هم الأوربيون أنفسهم، دون أن ننسى الضرر الكبير الذي سيصيب الروس في تلك الحالة.

لكن، هل يوجد لدى الأوربيين بدائل عن الغاز الروسي؟ ببساطة، لا، حتى الآن على الأقل، وفي المدى المنظور للأعوام القليلة القادمة. وأما أحلام الحصول على غاز المتوسط من لبنان وسورية، وفتح الطريق أمام خطوط الغاز القطري، فقد بات واضحاً أنها انتهت، وأن النفوذ الأمريكي والغربي بات أضعف من قبل، ليس فقط في سورية، بل في المنطقة كلها، من تركيا إلى مصر وشمال أفريقيا.

ما هي البدائل الروسية؟

في مقابل انعدام البدائل لدى الأوربيين، في المدى المنظور على الأقل، نجد أن لدى الروس بدائل متعددة تعوِّض عن خط الغاز المار بأوكرانيا. بداية عبر «خط السيل الشمالي»، الموجود فعلاً، والذي يمر تحت بحر البلطيق، ويضمن آفاق تصدير، بكميات أكبر بأضعاف مما يتم ضخه اليوم. ثم هناك «خط السيل الجنوبي» الذي يتم تنفيذه، بكلفة تقديرية تصل لـ 38 مليار دولار، وباستطاعة أولية بـ63 مليار متر مكعب، «السيل الجنوبي» يتجاوز أوكرانيا كلياً، فيمر عبر البحر الأسود واصلاً كل أوربا الجنوبية الغربية، المحتاجة للغاز السائل لتدفئة المنازل، وتوليد الطاقة للمنشآت الصناعية الحيوية. بناءً على ما تقدم، بات جلياً أن لا مشكلة لدى الروس في الشراكة الأوكرانية الأوربية، حتى لو أدت لوقف التصدير عبر أوكرانيا.. فأين المشكلة إذاً؟

خسائر المحور الأنغلو ـ أمريكي

يؤكّد المسؤولون الروس، وعلى رأسهم الرئيس، فلاديمير بوتين، أن ما يحدث في أوكرانيا اليوم لا علاقة مباشرة له مع قضية الشراكة الأوكرانية الأوربية، ولا هو ثورة، كما يدأب إعلام المصارف، والشركات العملاقة في أوربا، على تصويره، والتحركات اليوم في أوكرانيا هي، عملياً، مظاهرات منظمَّة وليست حركة شعبية، وهي تهدف لخلق سد بين أوربا كاملة وروسيا، عبر إعطاء درس لما قد يحصل في حال التقرب من روسيا، وخلق منطقة توتر. وفي الواقع، فإن تغيّرات التوازن الدولي، والتراجع الأمريكي الواضح، يبرران النزوع الأوروبي لمحاولة الخروج من المركب الأمريكي المنهار بأقلّ الخسائر من ناحية، والاستقتال الأمريكي في إيصال الأمور في أوكرانيا لهذه المراحل من التأزم والعنف. والأمثلة هنا واضحة وعلنية، ألمانيا، مثلاً، باتت تسير بشكل مستقل نسبياً، عن الاتحاد الأوربي «قيادة الناتو وصندوق النقد عملياً» في تقاربها مع روسيا. هذا التقارب يحمل مصلحة كبرى لكلا الطرفين، باعتبارهما قوى اقتصادية كبرى، قادرة على تسلُّم قيادة القارة الأوربية.

التحركات اليوم في أوكرانيا هي عملياً، مظاهرات منظمَّة وليست حركة شعبية وهي تهدف لخلق سدٍّ بين أوربا وروسيا.

وأيضاً، فإن استمرار عجز قيادة الاتحاد الأوربي عن حل المشاكل الاقتصادية البنيوية لأعضائه، وازدياد عدد الدول الأوربية المفلسة، أو القريبة من الإفلاس، وكلُّ ذلك بسبب السياسات الليبرالية المفصَّلة، في الحقيقة، على مقاس عمالقة «وال ستريت» في واشنطن، وشركائهم المباشرين في بريطانيا، والدولة الأوربية المرتبطة، بإحكام، بالمزاج الأمريكي، والمتعالية على المصالح الأوربية، يجعل من فكرة التقارب الروسي الأوربي واقعاً موضوعياً، يبحث عن تجسيده في العبارات السياسية.

من الذاكرة الثورية

للشعوب

■ قاسيون

1999/2/3 انتخاب الجنرال، هوغو تشافيز، رئيساً لفنزويلا. وهو الذي قاد الثورة البوليفارية، لمصلحة الفقراء في بلاده 1999 ـ 2013.

1794/2/4 إلغاء العمل بنظام الرق في فرنسا، كأحد إنجازات الثورة البرجوازية الفرنسية.

1777/2/5 ولاية جورجيا الأمريكية تلغي توريث العبيد، كخطوة أولى في إلغاء الرق.

1817/2/6 القائد الأرجنتيني، خوسيه مارتين، يعبر جبال الأنديز مع جيشه، لتحرير تشيلي من الاحتلال الإسباني، في إطار الحرب التحررية لشعوب أمريكا اللاتينية، للتخلص من التبعية الاسبانية.

1990/2/7 قوى الثورة المضادة في الاتحاد السوفييتي تُدخِل أحزاباً ليبرالية وصهيونية إلى هيئات السلطة السوفييتية، للحد من تأثير الحزب الشيوعي السوفييتي.

1904/2/8 بدء الحرب الروسية اليابانية بكل أهوالها ومآسيها، والتي تلتها الثورة الروسية الأولى عام 1905.

1959/2/9 الرئيس الكوبي، فيديل كاسترو، يعلن دستور كوبا الجديد بعد الثورة.

أوكرانيا.. متنفساً للغرب المأزوم

تفتح القوى العالمية الرئيسة، المتراجع منها «أمريكا وأوروبا»، والصاعد منها كمجوعة البريكس، معاركها الكبرى في نقاط اشتباك مختلفة حول العالم، وكل فريق يريد تسجيل نقاط أكبر، من أجل صياغة خريطة عالمية جديدة.

■ عماد بيضون

يهاجم الفريق الأول من موقع الدفاع، للخروج بأقل الخسائر الممكنة، بينما يمتص الثاني فورة القوى المتراجعة، وأحياناً يهاجم، من أجل الحصول على خريطة عالمية جديدة، تعكس موازين القوى العالمية الجديدة. وتشكّل أوكرانيا إحدى نقاط الاشتباك العالمية، ولكلّ فريق أدواته واختراقاته ونقاط قوة وضعف، في قلب الدولة المثقلة بالأزمات والديون والمشاكل.

الغرب يتدخل لحل أزماته الداخلية

تعيش أوكرانيا أزمة داخلية كبرى، فبعد حملات الخصخصة التي شهدتها البلاد، بهدف الحصول على تمويل لخفض عجوزات الميزانية، التي بدأت في العام 2007، في عهد الرئيس الحالي، فكتور يوشنكو، للحصول على عشرة مليارات دولار. فتم عرض شركة «أوكرتيلكوم» للبيع، واستحوذت عليها شركة «تيليكوم» الألمانية، إضافة لمصنع عملاق للصناعات الكيمائية. لكنها لم تنفع، فمع بدء الأزمة الاقتصادية العالمية، خسرت أوكرانيا 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة واحدة. ولتتراجع معدلات النمو، حيث شهدت أوكرانيا انكماشاً عام 2013، وبلغت الديون 78٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما مقداره 137 مليار دولار تقريباً، تسببت هذه السياسات بانفجار حراكٍ شعبي «أيام الثورة البرتقالية المضادة» بأوكرانيا، استطاعت القوى الغربية حرفه، وتحويله لحراك سياسي منفصل عن القضايا الاقتصادية ـ الاجتماعية، وتمكّنت من وضع حلفائها من القوى السياسية، متمثلةً بيوليا تموشنكو التي اقتربت من الغرب، ولم تستطع هي الأخرى إخراج أوكرانيا من أزمتها. ليعود بعدها الرئيس الحالي، فيكتور يوشنكو، للسلطة دون أن يستطيع هو الآخر إخراج البلد من أزماتها، مما سمح للقوى الدولية اختراق أوكرانيا، وانتقال مركز الصراع إلى خارجها.

وزن المحورين في أوكرانيا

نقاط القوة الرئيسة لأمريكا وأوروبا، تكمن في قضايا التمويل المالي والاستثمارات، يُضاف إليها أن معظم عمليات الخصخصة استحوذت عليها شركات غربية، حيث تبلغ ديون أوكرانيا لصندوق النقد الدولي 5،6 مليار دولار، تموّل من خلالها أوكرانيا نفقاتها الاستهلاكية والاستثمارية. هذا الوزن كان له المعادل السياسي، فبعض القوى السياسية الأوكرانية المعارضة، متمثلةً في فيتالي كليتشكو ويفيجتا تيمو شينكو، طالبت خلال مؤتمر ميونخ وزراء خارجية أمريكا وفرنسا وألمانيا بالتدخل الخارجي المباشر في أوكرانيا. أما الروس، فيرون في الأزمة الأوكرانية تهديداً مباشر لأمنهم القومي، فهم يضغطون بكلّ وزنهم لخلق مناخ سياسي يفشل الإرادة الغربية في فتح صراع في أوكرانيا، ولهذا السبب قامت روسيا بمجموعة من الإجراءات تهدف لإطفاء فتيل الأزمة، وملء الفراغ الناشئ عن الابتزازات الاقتصادية الغربية في مسألة التمويل والاستثمارات.

مساعدات وتخفيضات وشراء ديون

قدّمت روسيا حزمة من المساعدات الاقتصادية لأوكرانيا، منها تخفيض أسعار الغاز بنسبة 20%، وشراء دفعة من السندات الأوكرانية بقيمة 2 مليار دولار، وسط أحاديث عن شراء حزمة جديدة من السندات قريباً، بحسب وزير التنمية الأوكراني. ويعتبر الغاز من نقاط القوة الروسية في الداخل الأوكراني، حيث بلغت الديون الأوكرانية لروسيا، على مستوى ديون إمدادات الغاز، 2 مليار دولار. وقد رفع الوزن الروسي منسوب التوتر بين القوى السياسية، وزاد من الضغط الغربي، هذا الأمر دفع الجيش الأوكراني، ثاني أكبر جيش في أوروبا، إلى التدخل بقوة، فالأزمة أصبحت تهدِّد الأمن القومي الأوكراني، فأصدر بياناً طالب من خلاله باتخاذ التدابير العاجلة، مؤكداً أن تصعيد حركة الاحتجاج يهدِّد وحدة أراضي أوكرانيا.

سمح عقم القوى السياسية الأوكرانية، وعدم قدرتها على وضع حلول للأزمات المتلاحقة، بانفجار أزمة لن يكون حلها، إلا بالاعتماد على الذات، والتوجه نحو علاقات سياسية واقتصادية دولية جديدة.

موجة العمليات الخاصة:

الحرب الأمريكية السرية في 134 بلداً حول العالم 2/2

على الرغم من انتخابه في العام 2008 من قبل الكثيرين، ممن رأوا فيه صورة المرشح المناهض للحرب، فقد أثبت الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أنه قائدٌ من الصقور. حيث قدَّمت سياسته أمثلة واضحة عما يسمى، في لغة وكالة المخابرات المركزية، بالنكسات.

■ بقلم: نيك تورس*

ترجمة: هزار محمود

بينما كانت إدارة أوباما تشرف على انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وهو أمر تمّ التفاوض عليه مع سلفه، وتراجعها من أفغانستان، بعد القيام بطفرة عسكرية كبرى هناك، كان الرئيس الأمريكي يدير عملية لتكثيف تواجد الجيش الأمريكي في أفريقيا، وتنشيط الجهود في أمريكا اللاتينية، مع خطاب شديد اللهجة حول إعادة التوازن، أو ما يسمى محوراً لآسيا، ولو أنه لم يبلغ إلا الحد القليل لغاية الآن.

في كل تدخلاتها: الأمور خارج السيطرة

إضافة إلى ذلك، قاد البيت الأبيض عملية توسع هائلة لحرب الطائرات من دون طيار، ففي حين أن الرئيس بوش أطلق 51 هجوماً من هذا النوع، أشرف أوباما على أكثر من 330 هجوماً، وفقاً لبحث أجراه أحد مكاتب الصحافة الاستقصائية، ومقره لندن. في العام الماضي، وحده، شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في عمليات قتالية في أفغانستان وليبيا وباكستان والصومال واليمن.

وقد أثبت ما كشف عنه أخيراً عميل وكالة الأمن القومي، إدوارد سنودن، اتساعاً هائلاً في المراقبة الإلكترونية الأميركية على مستوى العالم خلال سنوات حكم أوباما.كما تتابع، وبعيداً في الخفاء، قوات العمليات الخاصة انتشارها، وبشكل سنوي بحوالي أكثر من ضعفي عدد الدول الذي وصلته مع نهاية حكم بوش. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، ساعدت النتائج غير المقصودة للعمليات العسكرية الأمريكية على إثارة السخط والغضب، مشعلةً مناطق بأكملها، فبعد أكثر من عشر سنوات على لحظة انتهاء المهمة الأمريكية، وسبع سنوات على حملتها الأكثر تبجحاً، يعيش العراق اليوم، والذي ساعدته أمريكا يوماً، في اللهب. ذلك البلد الذي لم يكن يشهد أي وجود للقاعدة قبل التدخل الأمريكي، والحكومة المعارضة لأعداء أمريكا في طهران، لديها اليوم حكومة مركزية متحالفة مع إيران، ومدينتان ترفعان أعلام القاعدة.

كما قدم التدخل العسكري الأمريكي الأخير في ليبيا، للإطاحة بالديكتاتور معمر القذافي عوناً كبيراً لإرسال الدعم إلى الجارة مالي للتحصين ضد الإرهاب الإقليمي، وفي دوامة العنف تلك شهدنا انقلاباً نفذه ضابط مدرب أمريكياً، مما أدى في نهاية الأمر إلى هجوم إرهابي دموي على معمل الغاز الجزائري، وساعد على إطلاق العنان لانتشار شتات الإرهاب في المنطقة.

و«الرئاسة الإمبراطورية» تتكتم..

يعاني «جنوب السودان» اليوم من التمزق، بسبب العنف والانزلاق نحو الحرب الأهلية، وهو البلد الذي أخرجته أمريكا إلى الوجود، حيث قدَّم دعماً اقتصادياً وعسكرياً، بالرغم من اعتماده على الأطفال الجنود، وتمّ استخدامه كقاعدة سرية لقوات العمليات الخاصة.

لقد شهدت رئاسة أوباما استخداماً متزايداً لقوات النخبة التكتيكية، في محاولة لإنجاز أهداف استراتيجية. لكن، ومع السرية الكاملة التي تحيط بمهمات قوات العمليات الخاصة، فإن الأميركيين لا يعرفون إلا القليل عن مكان انتشار قواتهم، ولا يعرفون بالضبط طبيعة عملها، أو ما يمكن أن تكون عواقب سلوك هذا الطريق.

وكما أشار العقيد المتقاعد بالجيش، أندرو باسيفيتش، وهو بروفسور في التاريخ والعلاقات الدولية في جامعة بوسطن: «إن استخدام قوات العمليات الخاصة، خلال فترة رئاسة أوباما، قد خفَّض من مساءلة الجيش، مما عزز «الرئاسة الإمبراطورية»، وأسس لمرحلة حرب لا نهاية لها». وكتب في مجلة «توم ديس باتش»: «باختصار، إن تسليم أمور الحرب للعملاء الخاصين، يقطع تماماً الروابط الواهنة جداً بين الحرب والسياسة، بحيث يصبح الأمر حرباً لمجرد الحرب».

الأمريكيون لا يعرفون إلا القليل عن مكان انتشار قواتهم، ولا يعرفون بالضبط طبيعة عملها، أو ما يمكن أن تكون عواقب سلوك هذا الطريق.

أمريكا لا تستفيد من دروس الماضي

تنحو العمليات السرية، التي تقوم بها القوات الخاصة منحى سيئاً، بحيث تودي إلى عواقب غير مقصودة وغير متوقعة وكارثية بشكل كامل. إن أهالي نيويورك سوف يتذكرونَ جيداً النتيجة النهائية لدعم الولايات المتحدة الأمريكية السري للمسلحين الإسلاميين في مواجهة الاتحاد السوفييتي، في أفغانستان خلال ثمانينيات القرن الماضي، وأحداث الحادي عشر من أيلول الغريبة بالحد الكافي، وتلك الأخرى في موقع الهجوم الرئيسي ذلك اليوم.

يبدو أن وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» لم تتعلّم الدروس البينة من هذه النكسة القاتلة. فإلى غاية هذا اليوم، وفي كلٍّ من أفغانستان وباكستان، بعد أكثر من 12 سنة على غزو أمريكا للأولى «أفغانستان»، و10 سنوات تقريباً على البدء بهجمات خفية في الأخيرة «باكستان»، فإن الولايات المتحدة، وعلى سبيل المثال، ما تزال تتعامل مع تداعيات حقبة الحرب الباردة من خلال غارات لطائرات بدون طيار، تجريها وكالة المخابرات المركزية، والقيام بضربات صاروخية ضد إحدى المنظمات وهي «شبكة حقاني»، تلك الشبكة التي كانت قد تزودت بالصواريخ من الوكالة المذكورة في ثمانينيات القرن الماضي.

مع عدم وجود صورة واضحة لمواقع عمل القوات العسكرية السرية وآلية عملها، فإن الأمريكيين قد لا يدركون حتى العواقب والنكسات من حروبنا السرية التوسعية، كما يتمنون عبر أصقاع العالم. ولكن إذا ما كان في التاريخ دليل، فسيُستشعر بوجود تلك القوات، من جنوب غرب آسيا إلى بلاد المغرب العربي، ومن الشرق الأوسط إلى أفريقيا الوسطى، وربما وفي نهاية الأمر في الولايات المتحدة كذلك.

وصف الأميرال ماكريفن، من قيادة العمليات الخاصة، ضمن خطته المستقبلية للعام 2020، عولمة قوات العمليات الخاصة الأمريكية على أنها وسيلة لـ «تقوية المشروع، وتعزيز الاستقرار، ومنع الصراع»، إلا أن قيادة العمليات الخاصة ربما قد قامت بما هو مخالف لذلك تماماً، في العام الماضي، ضمن خطة التوسع في الـ 134 موقعاً.

مواقع إلكترونية للجمهور الأجنبي

لقد تبين أن نشر القوات في 134 دولة، هو مع ذلك، أمر ليس مكلفاً أو موسعاً بالقدر الكافي، بالنسبة لقيادة العمليات الخاصة. حيث أعلنت القيادة، في شهر تشرين الثاني «نوفمبر» من العام 2013، بأنها كانت في سعي من أجل تحديد شركاء في المجال، والذين باستطاعتهم، عبر قيادة القوات الخاصة وضمن ما يسمى «مبادرة الشبكة الإقليمية العابرة»، أن يطوروا «مواقع الكترونية جديدة، مصممة خصيصاً لجمهور أجنبي». هذه الشبكة من المحتمل أن تنضم إلى شبكة عالمية موجودة، تشتمل على حوالي 10 مواقع الكترونية دعائية، وتتم إدارتها من قبل العديد من القيادات المقاتلة، وقد صممت بحيث تبدو كمصادر أنباء شرعية، بما فيها موقع آسيا الوسطى «سنترال آسيا» و«صباحي» الذي يوجه نحو منطقة القرن الأفريقي، وموقع آخر يعرف بالـ «الشرفاء» يستهدف منطقة الشرق الأوسط، وآخر يستهدف أمريكا اللاتينية يسمى «إينفرسوي». إن انطلاقة قيادة العمليات الخاصة الأمريكية نحو الفضاء الالكتروني، قد انعكست، من خلال الجهود المتضافرة من القيادة، لترسيخ مواقعها بشكل أكثر عمقاً «داخل بيلتواي»*

قال الأدميرال ماكريفن، خلال حلقة نقاش في مركز «ويلسون» في واشنطن، العام الفائت: «لدي عملاء في كل وكالة هنا في العاصمة واشنطن، من وكالة الاستخبارات المركزية إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووكالة الأمن القومي، إلى الوكالة الوطنية للتحليل الجغرافي المكاني إلى وكالة استخبارات الدفاع». وخلال حديث أجراه رونالد ريغان بمكتبه في شهر تشرين الثاني «نوفمبر»، قام بتقديم عدد الوكالات والأقسام التابعة لقيادة العمليات الخاصة التي تم ترسيخها في 38 بلداً حول العالم.

*«داخل بيلتواي»: تعبير أميركي يستخدم في وصف أمور خاصة يهتم بها مسؤولو الحكومة الفيدرالية الأميركية، ومقاوليها، وجماعات الضغط، وشركات الإعلام التي تغطيها.

■ *نيك تورس: مدير تحرير مجلة «توم ديس باتش»، وعضو في المعهد الوطني، وصحفي حائز على جوائز عدة.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

المضلع متعدد الوجوه

تحدثنا هنا في هذه الصفحة سابقاً عن موضوع اللقاحات ودورها في نشر الأمراض في العالم، وتتفنن شركات الأدوية العالمية في إيجاد طرق لإقناع شعوب العالم وحكوماته بشراء اللقاحات وإلزام الأطفال بها، وقد صرح بيل غيتس تصريحات لم تنشر باللغة العربية أبداً أن اللقاحات هي طريقة للحد من أعداد البشر بنسبة تتراوح بين 10-15% «في تنفيذ صريح للسياسات المالتوسية الجديدة» وهو يملك إحدى الشركات المنتجة للقاحات، لكن الصحافة العربية تظهر هذا الخبر وغيره كالعادة من وجهة نظر مختلفة تماماً عندما تقدمه مع زوجته ك«المحسن والخيّر الكبير» القلق على صحة أطفال العالم الثالث والذي يتعاون مع المنظمات الدولية من قبيل اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ونوادي الروتاري العالمية «المعروفة بكونها نوادي ماسونية» لنشر اللقاحات، وليظهر هو وغيره بمظهر منقذي أطفال سورية من شلل الأطفال، كذب تقدمه كبريات وسائل الإعلام على أنه الطريقة الوحيدة والمضمونة للتخلص من هذه الأمراض، ورغم صراحة النوايا، وكما في قصة غابرييل غارسيا ماركيز «قصة موت معلن» فالنية معلنة، لكننا لا نصدق حتى عندما تقع الكارثة فوق رؤوسنا.

297 عالماً يوقعون بياناً:

الكائنات المعدلة وراثياً غير آمنة

قامت بإصدار البيان الشبكة الأوروبية للعلماء من أجل المسؤولية الاجتماعية و البيئية . وكان قد صدر في 21 تشرين الأول 2013 . ومنذ ذلك الحين، و قع عليه 297 من العلماء والخبراء. وبالتالي تتفجر الأسطورة القائلة بأن «العلم مستقر». انفجار الادعاء بأن قد تم التوصل إلى إجماع حول الكائنات المعدلة وراثيا. يمكنك قراءة البيان و الموقعين عليه على الموقع www.ensser.org

■ بقلم جون رابوبورت
ترجمة: د.عروب المصري

هنا اثنان من المقتطفات من البيان:

«نحن كعلماء وأطباء وأكاديميين، وخبراء من التخصصات ذات الصلة، بالجوانب العلمية القانونية والاجتماعية وتقييم سلامة الكائنات المحورة وراثيا، نرفض بشدة الإدعاءات من قبل مطوري البذور المعدلة وراثياً وبعض العلماء، والمعلقين، والصحفيين بأن هناك «إجماعاً علمياً على سلامة الكائنات المعدلة وراثيا وأن النقاش حول هذا الموضوع منتهي».

«نحن نشعر بأنهم مجبرون على إصدار هذا البيان بسبب أن الإدعاءات عن وجود إجماع على سلامة الكائنات المعدلة وراثيا غير صحيحة. إن الزعم بأنه موجود هو شيء مضلل ويشوه الأدلة العلمية المتاحة حاليا والتنوع الواسع في الرأي بين العلماء على هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، فإن الادعاء يشجع مناخاً من الرضا عن الذات الذي يمكن أن يؤدي إلى نقص الصرامة التنظيمية والعلمية والحذر المناسب ، ويحتمل أن يعرض صحة البشر والحيوانات و البيئة للخطر».

تعتمد البحوث في تمويلها غالباً على الشركات التي تعتمد على النتائج الإيجابية لأعمالهم

عدد العلماء على جانبي سؤال لا، وحدها، ينطوي على الجواب النهائي. لكنها لا تشير إلى ما إذا كان السؤال هو «مغلقة أو لا تزال مفتوحة». أنها لا تشير إلى أن أولئك الذين يدعون إغلاق السؤال مخطئون.

خاطئ تماماً

إن العلاقات العامة لشركة مونسانتو والعلاقات العامة لوسائل الإعلام والعلاقات العامة الحكومية تضع الكثير من الألسن التي تتحدث بكثرة في مهب الريح .

لقد أبرزت في مقالات سابقة، المخاطر والأكاذيب المتعلقة بالكائنات المعدلة وراثيا. هنا أنا ببساطة أفيدكم بأن الإجماع حول سلامة الكائنات المعدلة وراثيا هو وهم.

وبعبارة أخرى، أي شخص يمكن أن يقول «الجميع يعرف ...» وإذا كان هؤلاء الناس يتمكنون من الوصول إلى وسائل الإعلام الرئيسية أو السيطرة عليها، فهذا يمكن أن يجعل منها حجة مقنعة .

ولكن الإقناع ليس أكثر من صوت واحد بين الأصوات الأخرى . ومن أصوات الآخرين الذين، على سبيل المثال، قدموا هذا البيان: أنا الموقعة ، الدكتورة مارغاريدا سيلفا، عالمة الأحياء والأستاذة في الجامعة الكاثوليكية البرتغالية: «تعتمد البحوث في تمويلها غالباً على الشركات التي تعتمد على النتائج الإيجابية لأعمالهم، ونحن نعلم الآن أنه حيث يتدفق المال، ينمو النفوذ. يجب على القليل من الأكاديميين المستقلين ترك العمل بنظام الفترتين لمعالجة مجموعة واسعة من الأسئلة التي لم يرد عليها والأخطار الحمراء التي مازالت تتراكم».

أو هذا الصوت: أنا الموقع، الدكتور راؤول مونتينيغرو عالم أحياء في جامعة قرطبة، الأرجنتين «كما تبدو الأمور، فإن حكومات هذه الدول «الأرجنتين والبرازيل» ينكرون أن هناك مشكلة «كائنات معدلة وراثياً» حتى في مواجهة العديد من التقارير من الناس الذين تأثروا و الأطباء الذين يعالجونهم».

حتى الآن، هناك 297 صوتاً مثل هذه الأصوات .

هل ستبث وسائل الإعلام الرائجة هذه الأصوات؟ بالطبع لا. فمهمتهم هي ابتكار توافق الآراء الاستشارية من «مصادر موثوق بها»: أي الكذابين الذين يريدون أيضا أن اختراع الإجماع كاذب .

■ عن موقع Infowars
بتاريخ 6 شباط 2014

علم الآثار العلوية في الحضارات القديمة

في كتابها « علم الآثار العلوية في الحضارات القديمة» الصادر عن الهيئة العامة للكتاب، تتحدث الكاتبة رنا مزيك عن علم الأرصاد الجوية في العصور السابقة، فتقول: إن علم الآثار العلوية علم حيوي، ذلك لأنه ارتبط بالإنسان منذ بدء الخليقة. فهو يرتبط بصيده ومعاشه وحله وترحاله.

وقد مر بمراحل تطور عديدة عبر الحضارات إلى أن وصل إلى عصرنا الحديث. ولكن يمكن القول: إن هذا العلم في الحضارات القديمة لم يكن علماً بحتاً بمفهومه الحالي في إطار من القوانين والمعادلات التي تحكمه إلى أن جاء اليونان فبدؤوا بدراسته بشكل علمي ومنهجي. ومنه انتقل إلى العرب المسلمين في ظل الدولة العربية الإسلامية، حيث برز العديد من العلماء الذين اهتموا بتفسير ظواهر الآثار العلوية

إن هذا العلم واسعٌ جداً فهو يشمل العديد من الظواهر «البرق، الرعد، الصاعقة الرياح، الثلج، المد والجذر، الزلازل،...». وقد اخترنا أربعةً من هذه الظواهر محوراً لدراستنا وهي «البرق، الرعد، الصاعقة، والرياح» نظراً لأن هذه الظواهر هي الأكثر التصاقاً من غيرها ببيئة الإنسان العربي.

لقد هدفنا في هذا البحث إلى توضيح أهمية الآثار العلوية في حياة الإنسان، ومراحل تطور هذا العلم عبر الحضارات، وإلقاء الضوء على نتاجات بعض العلماء العرب المسلمين في القرن 4 هـ/10م من الذين درسوا الآثار العلوية باعتبار هذه الفترة هي الفترة الذهبية للعلوم العربية الإسلامية. فاخترنا ثلاثةً من العلماء وهم الحسن بن البهلول الذي ترجم مخطوطة «الآثار العلوية» لثؤفرسطس المختارة في دراستنا هذه. وإخوان الصفاء وابن سينا كنماذج عن العلماء العرب المسلمين بمختلف مدارسهم والذين أبدعوا في هذا المجال. ولكن كان لابد لنا من أن نعرج على بعض من علماء القرن 3هـ/9 م فاخترنا منهم عالمين وهما جابر بن حيان باعتباره من أوائل العلماء الذين درسوا ظواهر الآثار العلوية، والكندي الذي أحدث ثورةً علمية في ذلك الوقت باعتماده قانون التمدد الفيزيائي. كما هدفنا إلى دراسة مدى تأثر العلماء العرب المسلمين في القرن4 هَ/ 10م بالحضارات التي سبقتهم، ولاسيما اليونانية.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث من حيث أنه أحد الدراسات القليلة التي تبحث في علم الآثار العلوية عند العلماء العرب المسلمين، ومدى التأثير اليوناني على نتاجات هؤلاء العلماء.

«سيطر على أعصابك.. أو دعنا نفعل ذلك»

امتلأت المنصة بالمدعوين منذ الصباح، مئات من النجوم الذهبية المعلقة على الاكتاف، والعديد من الأوسمة اللامعة على الصدور، إنه نهار مشمس ومثالي جداً لإجراء هذه التجربة العلمية المثيرة، ولابد من إثارة إعجاب الممولين والداعمين لهذه التجربة، فقد حضروا اليوم بعد انتظار شهور طويلة، وعليهم اليوم تقييم هذا العمل بغية تبنيه لاحقاً في تطبيقات مناسبة، يبدأ «العرض» بعد انتظام الحضور في أماكنهم،

■ سمير حنا

تحلق ممثلو المجمعات العسكرية الأمريكية وكبار ضباط الجيش هناك في هذا المكان وهم لا يطيقون صبراً لرؤية ما يجري، يتقدم أحد الجنود إلى وسط العرض، يرتدي خوذة خفيفة ثم يجلس على كرسي قريب، يغمض الرجل عينيه فنرى رجلاً آليا ضخماً يتقدم بخفة إلى أن يصطف بجانب هذا الكرسي، تبدأ الخوذة على رأس الجندي باللمعان بأضواء زرقاء خفيفة، فينهض الرجل الآلي من سباته ويتلفت إلى الخلف، ويبدأ بإطلاق النيران على أهداف اصطفت في الأفق بعد أن نهض الجندي ناظراً إلى كل منها، أطاع الرجل الآلي جميع «الأوامر العقلية» للجندي حتى فرغ من تدمير الأهداف، وحصد العرض الكثير من الإعجاب والتصفيق، أصبحت هذه التقنية جاهزة للعمل الآن بعد أن طال انتظارها، وأصبح الجيش الأمريكي قادراً على استثمار اولى تطبيقات «التحكم العصبوني» في القريب العاجل، لكن هل يمكن للعالم أن يأتمنه على مثل هذا الاختراع؟

لقد رأينا مثل هذا الأمر من قبل، سبق علمي ثوري تسيطر عليه المؤسسة العسكرية الأمريكية بالذات بعد أن طورت اهتماماً مفاجئاً بالأبحاث المتعلقة به، ليبدأ العالم بعدها بالتغير، نحو الأسوأ، فقد حملت الحرب العالمية الثانية أول الأمثلة عن ذلك، حيث كانت الفيزياء الذرية محط اهتمام المؤسسات العسكرية حول العالم، فظهر «مشروع مانهاتن» الأمريكي بغرض صناعة أول قنبلة ذرية، ذلك المشروع السري الذي بقي خافياً عن وثائق الميزانية الأمريكية لسنوات، لم يكن الكونغرس الأمريكي يعلم ماذا يمول، حتى أن الرئيس الأمريكي هاري ترومان قد اعترف في أكثر من مقابلة بأنه كان أيضاً على جهل تام بتفاصيل هذا المشروع رغم أنه كان نائباً للرئيس أيام إطلاقه، وبالتالي لم يستطع أحد مناقشة مدى «أخلاقية» استخدام هذا السلاح وآثاره المريعة على البشرية إلى أن تم الإسقاط المشؤوم لتلك القنبلة على مدينتي هيروشيما وناكازاكي، لكن بعض الوثائق المسربة اليوم قد كشفت محاولات خجولة لبعض العلماء المشرفين على ذلك المشروع الأسود لتحذير الإدارة الأمريكية من الآثار الشيطانية لهذا السلاح على منحى تطور البشرية وتنبؤوا بسباق تسلح أعمى ستكون هذه القنبلة شرارته الأولى، كانوا على حق، لكن أحداً لم يستمع إليهم، وتمت المهمة بكل وقاحة، لتغير الكثير بعد أن خضع مصير العالم لرحمة «أسلحة الدمار الشامل».

يخضع العالم اليوم لامتحان جديد، مجال الاهتمام العملي – العسكري اليوم لم يعد الفيزياء الذرية، بل علوم «التحكم العصبوني» وتطبيقاته المثيرة الجديدة، وها هي مراكز الأبحاث الأمريكية المرتبطة بمجمعات التسليح هناك تسابق الوقت لاستثمار تلك التطبيقات في ساحات الحروب، فقد أعلنت وكالة مشاريع الأبحاث الدفاعية المتقدمة DARPA والحاضنة للعديد من الاختراعات الأميركية القاتلة عن بدء التجارب العملية لأبحاث «التحكم العصبوني» ليشمل ذلك تطبيقات «الملاءمة العصبونية» لخلق واجهات مخاطبة بين العقل البشري والآلة عن طريق الأوامر الدماغية، وتطبيقات «الروبوتات البشرية» التي تحوي أجزاءً مزروعة من أدمغة بشرية، وتطبيقات «البصمات الدماغية» وهي الاخطر والأكثر انتهاكاً للحقوق الإنسانية حيث تسمح هذه التطبيقات بقراءة الأفكار عن طريق مجسات خاصة موضوعة في مداخل المطارات ومحطات القطارات بغية كشف النوايا الإرهابية لمستخدمي تلك المرافق، لكن ذلك قد يفتح المجال لتطبيقات غير أخلاقية أخرى قد تمولها الحكومة الأمريكية تسمح بسرقة الأفكار وقراءة العقول، بالإضافة لأبحاث «التحفيز العصبي» التي تمنح الجنود قدرات عصبية ونفسية إضافية تسمح لهم بتنفيذ المهمات دون الحاجة للنوم أو الراحة، كما قد تتلاعب بميولهم النفسية تجاه القتل والتدمير.

لم يتحدث أحد بعد عن مخاطر الاستحواذ الأمريكي بالذات على هذه التقنية، لكن الذرائع جاهزة: «إن لم نأخذها نحن.. سيسبقنا الآخرون إليها» فدعوها في يد أمينة ، في يد «المدافعين عن الحرية» بدلا من أيادي «المتطرفين»، كما ينطبق الأمر على العلماء أنفسهم، «إنه سباق، إن لم تكن الأول كنت الأخير»، كما أن خيارات تمويل الأبحاث لم تعد متنوعة كما السابق، إما أن تخضع للتمويل العسكري ، أو تفكر جدياً بتغيير مجال أبحاثك، كما أن هناك حضوراً قوياً للوهم القائل بأن هذا الاختراع الدموي الجديد قد يستخدم لفعل الخير، «قد تستخدم أبحاث التحكم العصبوني في معالجة الأمراض العقلية كالباركنسون والإعاقات الدماغية الاخرى» يقول البعض، لكنهم لا يستطيعون إخفاء إحباطهم عندما يعلمون بأن هذه المؤسسة البحثية الخيرية التي يعملون فيها ماهي إلا واجهة للمؤسسة العسكرية التي تجنبوها من البداية!

لكن، وعلى الرغم من التطور السريع والمتهور الذي يميز تطبيقات هذا العلم، إلا إنه يختلف قليلاً عما كانت عليه الحال في بداية أيام «الأبحاث النووية»، لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على كتمان تلك المشاريع السرية بوجود منافسة قوية ورقابة شديدة فرضتها وقائع التطور التكنولوجي المتسارع يومياً، لذا يبدو أنه من الضروري اليوم إجراء اللقاءات المكثفة والتجمعات المناسبة بين علماء «التحكم العصبي» والخبراء الأمنيين في إطار شفاف ومعتدل حول العالم، لتنقذ هذه التقنية الثورية من براثن المتطرفين والمتهورين الذي قلبوا وجه الأرض منذ زمن ليس بالبعيد، وهم مستعدون اليوم لتكرار ذلك مهما كلف الثمن، فقد لا تمنحنا الأقدار فرصاً أخرى..

أعلنت وكالة مشاريع الأبحاث الدفاعية المتقدمة والحاضنة للعديد من الاختراعات الأميركية القاتلة عن بدء التجارب العملية لأبحاث «التحكم العصبوني» لخلق واجهات مخاطبة عن طريق الأوامر الدماغية

أخبار العلم

نجاح إنتاج
«قلب بشري كامل» باستخدام تقنية «النانو»

نشر العالم المصري الدكتور مجدى يعقوب، جراح القلب العالمي، ورقة بحثية أمس الأول بالدورية العلمية «Biomaterials» تفيد بنجاح تجارب فريقه البحثي في لندن في بناء سقالات نانونية تساعد في تكاثر خلايا جذعية لإنتاج صمامات قلب بديلة عن الأنسجة الطبيعية لإنتاج «قلب بشري كامل».

وكان «يعقوب» أعلن منذ ثلاث سنوات عن تجارب فريق بحثي بريطاني بقيادته، لاستبدال الأنسجة القلبية وتنميتها باستخدام سقالات مصنوعة من مادة «الكولاجين» لصمامات القلب لإنتاج قلب بشري كامل، إلا أن نتائج هذه التجارب ظهرت بالورقة البحثية الأخيرة بعد نجاح الفريق في بناء سقالات نانونية «600 نانومتر» ذات مسامية عالية باستخدام مادة بيولوجية.

وتطلع العلماء منذ 15 عاماً لتكوين أنسجة حية خارج الجسم البشري، إلا أن تضافر جهود علماء البيولوجيا وهندسة المواد أسفر عن ابتكار وتطوير نوع من الأوعية لمادة «الكولاجين» يطلق عليه «سقالات» تمكن الخلايا القلبية والأوعية الدموية من النمو، ما فتح الطريق أمام إعادة إحياء نسيج قلبي بالمناطق الميتة عن طريق نقل الخلايا الجذعية على أمل أن تتكيف هذه الخلايا وتبدأ في إنتاج خلايا قلبية جديدة.

■ ■ ■

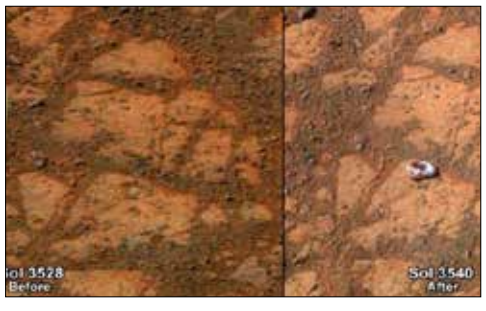

إخفاء أدلة
وجود كائنات حية على المريخ

رُفعت دعوى قضائية ضد وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» لدفعها إلى الكشف عن كل ما تملكه من معلومات حول «الصخرة» الغريبة التي ظهرت من مصدر غير مفهوم أمام مسار المسبار كيوريوسيتي. أو إجراء دراسة تفصيلية على الصخرة في حال لم تكن لديها معلومات إضافية. وتقدم بالدعوى إلى محكمة كاليفورنيا الدكتور «راون جوزيف» الذي يقدم نفسه كعالم مختص بعلوم الأحياء الفلكية «علم يجمع بين علم الأحياء والفلك والجيولوجيا» يطالب فيها إجبار وكالة «ناسا» بإجراء فحوصات علمية دقيقة على «الجسم البيولوجي المزعوم». ويجري الحديث هنا عن صخرة ظهرت على مسار مسبار كيوريوسيتي، التقطت صورة لها في الثامن من شهر كانون الثاني. ولم تكن في ذلك المكان قبل 12 يوماً. كان التفسير الذي قدمته «ناسا» هو أن الصخرة قد تكون تحركت من مكان آخر بفعل حركة عجلات المسبار. ولكن الدكتور جوزيف يشكك بشدة برواية «ناسا»، كما يعتقد أن الجسم هو أحد أنواع الفطريات المشابهة بخصائصها للفطريات الأرضية التي تنمو بسرعة.

■ وكالات

ثلاثة .. اثنين.. واحد.. أبدأ الكذب!

يبدأ الفيلم باستعراض بعض اللقطات من الماضي القريب، أناس يركضون مذعورين وهم يلتفتون إلى الخلف، دخان وصراخ وأصوات صارخة لعربات الإنقاذ والإغاثة، هي لقطات حقيقية ليوم الحادي عشر من أيلول الشهير في أمريكا، وستبدو أكثر من مناسبة لافتتاح فيلم مخصص «للانتقام» من أصحاب هذا الفعل الشنيع.

■ يسار صالح

فجأة، ستنتقل بنا المشاهد إلى أحد الأقبية المظلمة في النصف الآخر من العالم، هناك رجل تحت التعذيب الشديد هناك، ضرب مبرح وحرمان من النوم ورشق مستمر بالمياه حتى الغرق، لن تربكك ملامح الرجل الشرقية وستستطيع تمييز جنسيته على الفور، وتستمر هذه المشاهد لتأخذ حيزاً كبيراً من هذا الفيلم، ربما قد تكون قد سمعت عنه، إنه **Zero Dark Thirty**، وهو من أحدث الأفلام التي تظهر فيها الاستخبارات المركزية الأمريكية بدور المنقذ البطل، ممجدة أساليب التعذيب الوحشية كضرورة للحفاظ على «الأمن القومي»، ولتمهد لمناخ قبول شعبي لتلك الممارسات اللاإنسانية، وهذا الأمر ليس بالجديد، لكن السنين الأخيرة قد حملت «تكثيفاً» ممنهجاً لهذا الحضور الاستخباراتي في صناعة الأفلام الهوليودية، لم يسبق أن حدث ذلك من قبل، تقدمت هذه الأفلام إلى الواجهة الأمامية لتحصد الجوائز، دون أن يضطر منتجوها إلى اللجوء إلى تغطية دور تلك المؤسسة الأمنية المشبوهة في أحداث قصصها، لا داعي للخجل بعد الآن!

فضائح «استخباراتية»

تعد أفلام **Zero Dark Thirty** ، **Argo**، **Black Hawk Dawn** قلة من مجموعة حديثة من الأعمال السينمائية التي شهدناها في السنوات الأخيرة التي تحمل طابعاً مميزاً بالفعل، حيث لم تشهد السينما الأمريكية هذا العدد من الأفلام «الاستخباراتية» في عام واحد منذ انطلاقة مثل هذا النوع أيام الحرب العالمية الأولى، فالفيلم **Argo** مثلاً هو باختصار، نشاط دعائي مناهض لإيران جملة وتفصيلاً، تناول فيه المخرج أحداث أزمة الرهائن الأمريكيين عند اندلاع الثورة على حكم الشاه هناك، وصورت مشاهد الفيلم وحشية المتظاهرين الإيرانيين وهم يقومون باحتجاز أولئك الرهائن ومعاناتهم أثناء محاولتهم الهرب من هناك، وتتناسى الحقائق التاريخية التي فضحتها تلك الأزمة، ككشف وثائق «سرية» تبين تورط منظمة **LAKAM** الإسرائيلية في التجسس على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وسرقة أسرارها العسكرية لخدمة مصالح الكيان الاسرائيلي، بالإضافة إلى الفضيحة الشهيرة التي أطلقها أحد الناجين من تلك الأحداث، «فرح منصور»، أحد الموظفين الإيرانيين المخلصين لوكالة الاستخبارات المركزية آنذاك، فقد نشر الرجل، حسب بعض المصادر، وثائق تبين تورط إدارة الرئيس رونالد ريغان في رشوة الإيرانيين الخاطفين لتأجيل إطلاق سراحهم إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1980 لاستثمار هذا الموقف على الوجه الأمثل سياسياً!!. قوبل هذا الموظف بالعداء الشديد واضطر إلى الفرار من الولايات المتحدة الأمريكية بعد شهور من إعلانه هذه الوثائق، تناسى الجميع هذه القصة، وها هو الممثل «بن أفليك» بطل الفيلم **Argo** ومخرجه يحصل على جائزة «الأوسكار» لأفضل فيلم، مع مفاجأة إضافية، لقد قدمتها له السيدة الأولى «ميشيل أوباما».. باليد!

حصد **Argo** جائزة أفضل فيلم وأفضل مخرج، في وقت تعاني فيه العلاقات الإيرانية الأمريكية الكثير من المد والجزر المتواصل، تحدث المخرج «بن أفليك» بمديح كبير وثناء غير مسبوق عن وكالة الاستخبارات الأمريكية، لم يخف الرجل حقيقة خضوعه للعديد من التدريبات الميدانية وتواصله الدائم مع بعض مسؤولي تلك الوكالة خدمة لـ«مصداقية» الفيلم، كما حصلت الممثلة «جيسيكا جاستين» على جائزة أفضل ممثلة في دورها في الفيلم **Zero dark Thirty**، هذا الفيلم الذي يشرعن التعذيب الوحشي المرتبط بسمعة الاستخبارات الأمريكية ويجيزه للانتقام من «أعداء الأمة»، وبالمناسبة، الفيلمان على مستوى عال من الحرفية والأداء، إنهما جذابان بالفعل على الرغم من بشاعة ما يحملون من مضامين، تم استخدام فريق عمل محترف على المقاييس كافة، كما تم استخدام وسائل التقنية الحديثة والمؤثرات الخاصة مما جعل منهما حديث الساعة.

تحدث تقرير سري لـ CIA في 1991 عن تشكيل «فرقة عمل» تبحث جدياً في إطلاق بعض أسرار الوكالة إلى العلن وتوظيفها سينمائياً

تسريبات ممنهجة..!!

يعود تاريخ هذا الاندماج الفكري بين مؤسسة السينما الأمريكية ووكالة الاستخبارات الأمريكية إلى وقت طويل، فقد تحدث تقرير سري للوكالة في العام 1991 يحمل توقيع رئيسها «روبرت غيتس» آنذاك، عن تشكيل «فرقة عمل» تبحث جدياً في إطلاق بعض أسرار الوكالة إلى العلن وتوظيفها إعلامياً، واستعرض التقرير أسماء مجموعات كبيرة من الصحفيين والمراسلين وأصحاب الشبكات الإعلامية المتعاونين حالياً مع الوكالة، واقترح «تسريباً ممنهجاً» لبعض من تلك الأسرار «تحويل بعض قصص الفشل للوكالة إلى قصص نجاح لها» كما نص التقرير، وبناء عليه تمت دعوة العديد من المخرجين والممثلين لزيارة الوكالة والاطلاع على بعض جوانب عملها، فظهرت سلسلة كبيرة من الأفلام التي عملت على تلميع صورة الوكالة بدأت بـ **Patriot Games**«1992» مروراً بـ**he Sum of All Fears** «2002» حيث قام رئيس الوكالة شخصياً بمرافقة مخرج الفيلم الأخير هذا «توم كلانسي» في جولة خاصة ومطولة في أروقة الوكالة آنذاك! إلى أن جاء العام 2007 بفضيحة كشفت دور الوكالة وارتباطها الشديد بهوليود، حيث قام أحد الصحفيين بنشر ما قاله الرئيس السابق لمجلس التعاون الأعلى في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «بول كولباو» في خطاب ألقاه في جامعة فرجينيا، إذ تحدث بإسهاب عن العلاقة بين هوليوود والوكالة، وكانت الصاعقة في حديثه حول تفاصيل تصوير الفيلم **The Recruit** من بطولة الممثل الشهير «آل باتشينو» والذي يتحدث عن طريقة تجنيد عملاء أمريكيين في الوكالة، فذكر أن وكالة الاستخبارات المركزية قد وظفت أحد عملائها في موقع التصوير تحت مسمى «مستشار» وذلك لـ«تضليل» صناع الفيلم عن الحقيقة المتعلقة بتفاصيل عمليات التجنيد للعملاء الجدد في الوكالة، لكن «بول» سارع بإصدار بيان عاجل ينفي فيه جميع أقواله تلك، وبالأخص كلمة «تضليل» جملة وتفصيلاً!

الغاية تبرر الوسيلة

يبدو أن مهرجانات جوائز الأفلام الأخيرة قد كرست ما تود وكالة الاستخبارات الأمريكية من والأمريكيين وبقية العالم تصديقه، «الغاية تبرر الوسيلة»، ولا بد من تلميع صورة الأعمال الإجرامية التي تقوم بها هذا الوكالة في العالم باستخدام جميع وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب وإنفاق ما أمكن من الدولارات في سبيل هذا الغرض، كي تبقى الولايات المتحدة الأمريكية «حامية حمى العالم الحر»، في مواجهة «الشر» في العالم، لكن دماء الحقيقة لوثت أيادي الكثيرين، وقد يأتي يوم لن ينفع معها غسلها بالأضواء بالباهرة وتماثيل الجوائز الذهبية الساحرة!

«جفرا».. عروس مخيم العائدين

في زحام قصص الحرب الموحشة.. في الحرب التي دخلت من كل الأبواب بصخب ودموية، لتجعلنا نفقد أي خيط من الأمل بالجمال والخلق، وفي أكثر المدن معاناة في سورية.. يبقى هناك بعض الأمل، والأمل هنا هو «جفرا»..

■ ليلى محمود

جفرا ليست شهيدة فلسطين فقط وإنما هي عروس مخيم العائدين في مدينة حمص، جفرا.. غبار الرحيل والنزوح.. عطر جديد، جفرا ابنة فلسطين التي نسجت تراثها على قصص الحب مع النزوح، تترك اليوم حدادها وتخط أولى نغماتها في مخيم العائدين في مدينة حمص الهائمة على الذكريات والمنهكة من الحواجز والمدافع التي تضرب صدرها كل يوم.

تبدأ قصة «جفرا» الجديدة، الفرقة الموسيقية، على يدي بعض الشباب، ضمن إمكانيات مادية محدودة جداً، أسسوا فرقتهم للفن الملتزم، قبل ثلاث سنوات من الأزمة السورية من مجموعة من الأطفال والشباب الباحثين عن ركنهم الخاص والدافئ الذي سيحلقون من خلاله في فضاء الفن الأصيل والكلمة الملتزمة وينثرون عبرها معاني الحب والجمال لكل من حولهم.

تصدح هذه الفرقة بأغاني أم كلثوم وفيروز وعبد الحليم ووديع الصافي، بالإضافة لأغاني التراث الفلسطيني والأردني والسوري بحناجر غضة متقنة الأداء، وتشكل أنامل أطفالها على آلاتهم الشرقية قطعاً تكنيكية عالية. يحيون القصبجي وعبد الوهاب في أمسيات مدعومة من شخصيات دون أي شروط مسبقة. هنا في مخيم العائدين دفنت لغة الحرب وصدحت حناجر أطفال الشتات تغني «ليه تلاوعيني، وأنت نور عيني، على بلد المحبوب، هدي يا بحر هدي ، ويلي لو يدرون» وعدد لا يحصى من الإنتاجات الموسيقية الهامة.

استمرت الفرقة في العمل والنشاط والتدريبات في غرف صغيرة في مخيم العائدين في حمص، مستهدفة نسج ثقافة موسيقية أصيلة يمارسها أطفال صغار، فتصبح جزءاً من تكوينهم، في زمن تشتد الحاجة فيه لتوثيق وإعادة إحياء التراث الذي يجهله الغالبية من أقرانهم. مما يؤسس لإمكانية خلق وإبداع فن موسيقي مطور ومصقول ومرتكز على ما صنعته الموسيقا العربية وما خلفته من تراث وإبداعات تشكل كنزاً خيل إلينا أنه يفنى يوماً بعد يوم.

أقامت الفرقة العديد من الحفلات حسب صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى أخرى أقيمت في مراكز للإيواء لاستمرار إرسال صوت الحب والسلام كما وعدوا. ويتكلم أفراد الفرقة باللكنة الفلسطينية عن غرفتهم الصغيرة حيث تتم تدريباتهم في مخيم العائدين «من هون.. من هاي الغرفة عم نقهر الموت، عم نقهر الوجع والبعد، عم نقهر الكره»..

فلسفة سينما الفقراء في بلغاريا

قفزت السينما البلغارية في القرن العشرين إلى الصفوف الأولى، وتفوقت على كثير من الأفلام السينمائية الغربية ذات الطابع السياسي، لتتحول السينما البولونية والهنغارية التشيكوسلوفاكية إلى سينما الفقراء والكادحين آنذاك.

■ آلان كرد

شنت مختلف المؤسسات الثقافية والصحفية الإيديولوجية في أوروبا الغربية وأمريكا هجومها على السينما الاشتراكية، بقصد تشويه السينما التي تعبر عن الذات الوطنية للشعوب

ستايكوف..

اشتهرت أفلام المخرج لوداميل ستايكوف في بلغاريا. إذ كانت السينما البلغارية في النصف الثاني من القرن العشرين تضم ثلاث وحدات للإبداع السينمائي وإنتاج الأفلام، منها مجموعة ملادوست والذي كان ستايكوف مسؤولاً عنها.

تخرج ستايكوف من المعهد العالي للفن الدرامي في صوفيا شعبة التمثيل والإخراج وعمل ممثلاً ومخرجاً في المسرح، ومخرجاً في التلفزيون البلغاري، ومن أعماله الهامة فيلما «تعديل قانون أمن الدولة» و«نجوم في الشعر ودموع في العيون» عام 1976.

واغنشتاين..

ويعتبر أنجيل واغنشتاين أحد أهم كتاب السيناريو البلغار، كتب أكثر من خمسة وعشرين سيناريو للأفلام الروائية والصور المتحركة والأفلام القصيرة وأفلام التلفزيون، وأخرج كثيرون أفلامه في بلغاريا وألمانيا الديمقراطية ومن أفلامه الرئيسية نذكر «فيلم «نجوم» عام 1959 من إخراج الألماني كونراد وولف، وفيلم «غويا» عام 1971– من إخراج البلغاري زخاري غدانوف فيلم «إنذار» عام 1951 وفيلم «أبطال سبتمبر» عام 1954». إضافة لفيلمه الوثائقي الشهير عن المقاومة الفييتنامية، وغيرها من الأفلام والأعمال المشهورة في أوروبا الشرقية.

«تعديل قانون أمن الدولة»

تدور أحداث فيلم «تعديل قانون أمن الدولة» في الفترة السوداء التي تلت الانقلاب الرجعي الفاشي في حزيران عام 1923 وبالتحديد الفترة التي عقبت انقضاض الحكومة على الانتفاضة المعادية للفاشية خلال أيلول 1923 وسحقها بعنف دموي.

يصور ستايكوف بطريقة واقعية مباشرة وملهمة للخيال الاعتقالات التعسفية وأساليب الإرهاب الفاشي لأجهزة الأمن التي أخذت تغتال زعماء المعارضة الشعبية من الحزب الشيوعي والحزب الزراعي واحداً تلو الآخر، وتظهر ردود الأفعال العنيفة والفوضوية لبعض فصائل المعارضة، ومنها قيام بعض اليساريين باللجوء إلى طريق الإرهاب بسبب اليأس وانعدام القوة فتتذرع الفاشية في بطشها وإرهابها الدموي بإعمال هؤلاء.

يعود الفيلم إلى أحداث سابقة إبان الحرب العالمية الأولى، حيث قام الملك بحشر بلغاريا في الحرب، وذاق الشعب خلالها مختلف الويلات والمآسي مما حدا بالجنود البلغار إلى الانتفاضة وقلب الملكية وإعلان الجمهورية المعروفة بثورة 1918 ومجيء حكومة برجوازية إلى الحكم.

ويذكر الفيلم الأزمة السياسية الكبيرة في البلاد نتيجة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية السيئة، وحدوث موجة كبيرة من الإضرابات العمالية دشنها الإضراب الكبير لعمال النقل بقيادة الشيوعيين عام 1918.

وتحت ضغط الجماهير اضطرت البرجوازية إلى إقالة الحكومة وإجراء انتخابات حرة عام 1919 لأول مرة، شاركت فيها مختلف القوى السياسية، وجاء الحزب الزراعي بالمرتبة الأولى تلاه الحزب الشيوعي، ثم بقية الأحزاب والقوى الأخرى فقامت حكومة الاتحاد الزراعي الشعبي البلغاري لغاية عام 1923. عملت إصلاحات زراعية صبت في مصلحة البرجوازية الصغيرة وأسست الجبهة الموحدة للعمال والفلاحين.

يحمل الفيلم أفكاراً فلسفية عميقة وراهنة، حتى بالنسبة إلى ثوريي القرن الواحد والعشرين، ومنها نقد قيام اليسار الفوضوي والمتطرف بسلوك طريق العنف والإرهاب والذي كان حجة لقيام حكم فاشي إرهابي دموي، رداً على التطرف وقيام حزب ثوري جديد هو الحزب الشيوعي وشنه النضال ضد الطرفين.

كما يصور قيام الثوريين، وهم الجناح اليساري في الحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي البلغاري، بتغيير اسم حزبهم إلى «الحزب الشيوعي» لينسلخوا عن الانتهازيين وأعمالهم، ويتابعوا النضال من أجل بلادهم عشية الانتفاضة البرجوازية الصغيرة،

السينما الاشتراكية..

شنت مختلف المؤسسات الثقافية والصحفية والإيديولوجية في أوروبا الغربية وأمريكا هجومها على السينما الاشتراكية، رغم شهرة الأخيرة بقصد تشويه السينما التي تعبر عن الذات الوطنية للشعوب وتسويق سينما استهلاكية تافهة لهم.

وأكد المخرج الياباني الكبير أكيرا كيرو ساوا أثناء تقييمه فيلم المحبة لستايكوف: «فيلم المحبة هو تفنيد رائع لكل الادعاءات المغرضة الزاعمة أن السينما الاشتراكية خالية من الصراع والمشاكل والمواجهات، وأن أشخاصها تتمثل في نموذج واحد، إني اعتبر فيلم المحبة وثيقة فنية ناجحة عن التحولات الاجتماعية والفكرية الكبيرة التي تمت في العالم الروحي لبلغاريا».

فكرة الدستور في كتاب لغز الهبة

■ عبد الرزاق دحنون

«ليست الحرية، كما قد تبدو من أصل الاسم، إعفاء من كل القيود، بل إنها في الواقع أكثر الاستخدامات فعالية لكل قيد عادل على كل أعضاء مجتمع حر، سواء كانوا حُكّاماً أم رعايا»

آدم فيرجوسون

هل يمكن تخيل طفل يتعاقد مع والديه ليولد؟ وهل يمكن له أن يختار مكان وزمان وطريقة ولادته؟ إنها فكرة مُنافية للعقل. وتُبيّنُ منافاتها للعقل إن أول رابطة بين البشر، أي رابطة الولادة، غير متعاقد عليها بين المعنين بها. ومع ذلك، ينزع مجتمعنا إلى أن يضرب صفحاً عن مثل هذه الوقائع التي لا يمكن تفاديها.

ولكن ولادة الدستور في أي أمة هو عملية معقدة وصعبة يُسهم فيها جميع أفراد الشعب الأحياء منهم والأموات. هل يولد الدستور من رحم الأمة ولادة طبيعية، أم أن ولادته تحتاج إلى عملية قيصرية؟ ولمن تعود ملكية الدستور بعد ولادته؟

يحاجج الفيلسوف الفرنسي موريس غودو ليبه في كتابه «لغز الهبة» بأن الدستور أو العقد الاجتماعي المبرم بين أفراد المجتمع الأحرار ليس ملكاً لأيّ فرد بحدّ ذاته. إنه ملك عام– وملكيته غير قابلة للنقل، وبالتالي البيع أو الشراء– لجميع أولئك الذين يخضعون له لأنهم اختاروه وأقرّوه بالتصويت الحر. ولكن لكي يتم ذلك يجب أن يتصرفوا كمواطنين أحرار، لا كرعايا خاضعين لسلطة فرد يكاد يتمتع بالحق الإلهي في الحكم. وتتشكل الهيئة المؤسسة – أي دعامة الدستور– من جميع المواطنين الأحياء منهم والأموات الذين توالوا على أرض الأمة منذ أن نصّب الشعب نفسه للمرة الأولى سيّداً ومصدراً للقوانين. وقد برزت هذه الهيئة كما يؤكد موريس غودو ليبه –على الأقل في وطنه– مع الثورة الفرنسية ومع تشكل اول مجلس تأسيسي. واستمر وجود هذه الهيئة منذئذ بشكل من الأشكال عند السواد الأعظم من أمم الأرض. وقد يتغير الدستور وتأخذ الدول أشكالاً متنوعة من الملكية الدستورية إلى الجمهورية. لكن تبقى الهيئة نفسها مستمرة خلف كل تغيّرات الدستور هذه. فالهيئة المؤسسة للدستور هي واقع جماعي غير قابل للتقسيم، و واقع فكري ومادي لا زمني يعبر الزمن، وهو لن يزول إلا إذا زالت الديمقراطية لفترة طويلة. فالأمر لم يعد يختص بهيئة فرعونية أو هيئة إلهية وإنما بهيئة شعب سيّد ممثّل ومتجسد بصورة مؤقتة في رئيس للجمهورية. ويصبح رئيس الجمهورية بعد أن تنتخبه الأغلبية من الأمة رئيساً لجميع المواطنين الأحرار في الدولة. ويصبح لبضع سنوات حامي الدستور ورمز الجمهورية. كما يضعه منصبه فوق الأحزاب وفوق النحل والطوائف والملل، فهو يجسد مؤقتاً وحدة وهوية الكل ، أي الأمة التي تُعتبر الدولة أداة لها لا تجسيداً لها. إنه يصبح الوتد الذي تدور رحى الأمة حوله. وبعد برهة من الزمان يُستبدل هذا الوتد بآخر لتستمر رحى الأمة في دورانها.

فالدستور الذي يؤسس حقوق الأفراد جماعي بجوهره. إنه ملك عام لجميع أولئك الذين يعيشون تحت سيادته ويسلّمون به كدستور لهم وكملكية غير قابلة للبيع أو الشراء. إنه هبة يقدّمها رجال ونساء أحرار لأنفسهم، وهو لا يؤسس علاقاتهم الحميمة وإنما علاقاتهم الاجتماعية العامة. لقد أصبحت الدساتير التي أعطتها الشعوب لأنفسها معادلة بشكل ما للأغراض المقدسة التي كان يعتقد البشر أنهم تلقوها من الآلهة لتساعدهم على العيش معاً وبشكل جيد.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	رئيف بدور	0933586928	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	مهند دليقان	0991586731	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2014/02/07» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

دقائق بلا حياء.. ولا خوف

لكلٍّ طريقته بالاحتفال في عيد ميلاده؛ هذا يحضّر لوليمة عشاء فاخرة يختار المأكولات والمشروبات التي حُرِمَ منها طيلة شهور. وتلك تدعو شلّة من أصحابها على قالب كاتو وتبّولة وفطائر وما لذّ وما طاب.. يسهرون ويغنّون ويرقصون ويضحكون. وتتقبّل الهدايا منهم. والبعض الآخر، وربما هم الأغلبية في هذه الأزمة التي تعيشها سورية، لا تعنيهم هذه المناسبة إلا ما تعنيه لجدّي القابع في أعالي الجبال، تعلّم اللغة الصينية..

■ ضيا اسكندر

قررتُ بيني وبين نفسي اختيار طريقة لا تكلفني أكثر من ثمن باقة فجل في عيد ميلادي، أمارس من خلالها حريتي بالتصرف والقول ولو لدقائق، أتحدّث على سجيّتي دون أية ضوابط أو قيود. وأرسم بسمة على الوجوه المتعبة إن استطعت إلى ذلك سبيلا..

نهضتُ صباحاً، حلقتُ وتحمّمت، وارتديت أجمل ما أملكه من ثياب، وانطلقت إلى الشارع أفكّر كيف وأين يمكنني تنفيذ ما عزمتُ عليه. وما هي إلا لحظات حتى وجدتُ نفسي أقف بين جمهرة من الناس ينتظرون قدوم باص النقل الداخلي.

لدى صعودي الباص كان الازدحام على أشدّه. جميع الركاب صامتون وسط همهمات ضجرة من بطء سير الباص بسبب اكتظاظ الشارع بالسيارات.. وبينما كنت أتسلّل بصعوبة للوصول إلى منتصف الباص، رنّ موبايلي «تعليمة» من زوجتي لتذكّرني بتعبئة وحدات رصيد لها قبل عودتي إلى البيت. قلتُ في سرّي «إجت وألله جابا» سحبتُ الموبايل من جيبي ووضعته على أذني متظاهراً بالردّ على المتصل، وصحتُ متصنّعاً الغضب بصوت جهوري:

« ألـو..؟ ألـو..! وينك وليه.. قلتلّك طالق يعني طالق.. شو إنت ما بتفهمي؟ ولك آخ لو فيني طلّقك بدل التلات طلقات، ألف طلقة.. الحق عليّي اللي قتلت الصرصور اللي كان يخوّفك بالمطبخ.. أصلاً لازم كون حطّيت معه فاره، حتى تعرفي يا بنت حوّا أنو ما إلك غنى عنّي..»

كل من حولي أصاخ السمع بين مستغرب ومتعجّب ومبتسم ينصت متلهفاً لسماع المزيد وأضفت: «أقسم بربّ العباد إذا رجعت عالبيت وشفتك فيه.. غير بإبرة الخياطة ما رح انخزك..»

وهنا انفجر بعض الواقفين قربي ضحكاً. وأحدهم صفّق بيديه متمايلاً كرقّاص الساعة، وضرب البلّور برأسه من شدة الضحك وقال لي: «يا رجل ما شفت غير هالطريقة لمعاقبتها؟»

تظاهرتُ بأني لم أسمعه وتابعتُ بمنتهى الجدّية: ««ولك آخ بس لو ما في ناس بجنبي، لكنت حكيت على حرّيتي.. شايفة قمعك لوين وصّلك؟ ما بيكفي النظام صرلو مخرّسنا عقود.. لسّا إنت؟ « ..» فاصل قصير من الصمت، وكأنني أتلقّى رداً، ثم صرختُ بأعلى صوت متاح لي: «بدّك تشتكي عليّي للمخابرات؟ ولك شو يعني إذا كان أخوك بالمخابرات؟ انشالله مفكّرة إني بخاف منّه؟ ولك أنا ما بخاف إلا من اللي خلقني.. فهمت واللا شو؟ ...

بعض الركاب بدأوا يتهامسون وبعضهم أشار بأني مجنون أهلوس والبعض الآخر فضّل عدم النزول لحين انتهائي من مكالمتي المزعومة وكأنهم في مشهدٍ مسرحي

لحظات من الصمت أراقب من خلالها ردود أفعال الركاب وأتابع: ««« بتعرفي؟ عم فكّر أكتب على بلوزتك من ورا عبارة «داعش تمثلني» برُكي بياخدوكي وبرتاح من خلقتك كم شهر.. ولا بين ما يعرفوا حقيقة الأمر.. بيكون صار وزنك قدّ نصّ وزن المرحوم غاندي..»»».

فجأةً غابت البسمة عن أغلب المحيطين بي. انكمش البعض مرتاباً وتململ البعض الآخر، وكأنهم يبحثون عن منقذ. تابعتُ متقصّداً عودة البسمة إلى الوجوه: ««وينك وليه سفرجلة.. قبل ما تنقلعي من البيت، اسلقيلي بيضتين وحبة بطاطا مالحة من هاي الغالية، وحطّيلي جنبها رغيف خبز طري من هاد السياحي. غنّجيني شويّة.. خلّيني اتذكّرك بشي شغلة منيحة.. هلكتي سمايي بالخبز البايت، وانت ما بتتزقّمي غير الخبز الطري.. لَكَنْ يا عمّي أكابر..»

بعض الركاب بدأوا يتهامسون، وبعضهم أشار بأني مجنون أهلوس، والبعض الآخر فضّل عدم النزول لحين انتهائي من مكالمتي المزعومة وكأنهم في مشهد مسرحي. واصلتُ بعد أن أشبعتُ حاجتي من التعبير عمّا يجول في خلدي: «قهقهقه.. ولك يا غشيمة عم بمزح معك.. ما حلّك تعرفي أفلامي؟ أي العمى والله ما بدّلك بنسوان الأرض، ولا بحوريّات الجنة. ليكي حبيبتي نص ساعة وبكون عندك.. وحياتك ما برجع عالبيت إلاّ ومعي دوا للصراصير متل ما وصّيتي.. ياالله حياتي باي..».

أسدلتُ الموبايل عن أذني ووضعته في جيبي وتأهّبت للنزول منشرحاً، كمن استيقظ من حلم لذيذ يتمنى أن يراه ثانيةً، وسط همسات من التعليقات المتنوعة.. وتناهى إلى سمعي قول أحدهم وهو يضحك: «بقصّ إيدي إذا هالرجل ما عم يعبّر عن 90% من سكان هالبلد..! ولك يسلم تمّك يا أصيل..»

قاسيون
2014
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
1000 ليرة سورية قيمة الاشتراك السنوي
2000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار
حزب الإرادة الشعبية

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

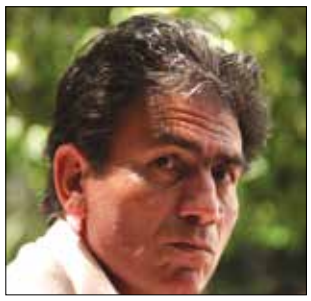

أرى شجراً يمشي..!!؟

إذا كان المثقف بمثابة زرقاء اليمامة– أو كما يفترض أن يكون– يرى الحدث قبل أن يراه الآخرون، ينبىء قومه بما هو قادم، فإن زرقاء يمامة المثقف السوري– الذي يحتل الشاشات والمنابر الإعلامية– إما هي عوراء، أو عمياء، أو هي تتعامى في أفضل الأحوال؟!

نقرأ في صفحات التراث «إن زرقاء اليمامة، أخبرت يوماً علّية القوم بأنها ترى شجراً يمشي نحو أرضهم، فلم يصدقها القوم وقالوا عهدناك صادقة، وهذا لايُصدق.. أعيدي النظر يا زرقاء، فأعادت الزرقاء النظر، وأكدت: أرى شجراً يمشي كما أراكم بجانبي! لابل أراه الآن أوضح مما كنت أراه، أرى تحت الشجر، رجالاً سائرين وراكبين، والشجر معهم يسير، فنظروا هم، ثم قالوا: لا يا زرقاء الجميلة أخطأ نظرك هذه المرة، وخدعتك عيناك!..».. وجاء الليل فانصرفوا، وعند الفجر أيقظ الناس جيش كبير مسلح، كان جنوده قد موّهوا قدومهم بأن رفعوا أغصان الاشجار وهم يتقدمون نحو اليمامة، ففاجأوا أهلها، وقتلوا الكثير منهم، واستولوا على قلعتهم.

زرقاء اليمامة/ المثقف السوري كان وما زال أبعد ما يكون عن لعب هذا الدور، دور التنبيه إلى خطر العنف كعدو يستهدف وجود بلاده، بعد أن صنّعت وسائل الإعلام المختلفة وسوّقت خلال فترة الأزمة فقط ذاك النموذج الذي ارتضى أن يكون في موقع الفقيه الذي يفتي بالعنف سواء في هذا الخندق أو ذاك، النموذج الذي يبرر، يختلق الذرائع، ويشرعن استمرار الوضع الراهن، هذا النموذج «الميكيافيللي» في نظرته وتحليله للحدث، ارتضى أن يكون قناعاً لوجوه صنّاع الأزمة، فتمترس هنا أو هناك، وبذلك استقال من أداء الدور الوظيفي المطلوب منه، ليكون السائد في الخطاب الثقافي السوري، والنخبوي منه تحديداً، نسخة أخرى عن ذلك الانقسام المشوه والقسري في المجتمع السوري..

فإذا لم يصر المثقف السوري على أنه يرى شجراً يمشي، حتى وإن لم يأبه به من يجب أن يأبه، أقله من باب حرصه على دوره المعرفي المفترض، فماذا يتبقى من الاستحقاقات الأخلاقية لكلمة «المثقف»..؟!